

جامعة بيرزيت

BIRZEIT UNIVERSITY



معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

الفلسطينيون: ما بين المخيم والدولة

وحدة الهجرة القسرية واللاجئين

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

جامعة بيرزيت

بيرزيت- فلسطين

2013

طبع هذا الكتاب بدعم من مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC)، أوتوا، كندا.

This work was carried out with the aid of a grant from the International Development Research Center, Ottawa, Canada.



BIRZEIT UNIVERSITY
معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies



الفلسطينيون: ما بين المخيم والدولة

شباط، 2013

جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN 978-9950-316-53-9

وحدة الهجرة القسرية واللجوء

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

جامعة بيرزيت، ص.ب 14، بيرزيت- فلسطين

تلفاكس: +970 (2) 2982939 أو +972 (2) 2982939

بريد إلكتروني: ialiis@birzeit.edu

الصفحة الإلكترونية للوحدة: <http://ialiis.birzeit.edu/fmru/>

الصفحة الإلكترونية للمعهد: <http://ialiis.birzeit.edu/>

تحرير لغوي: رائد اشنيور

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات بيتناها

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أو جامعة بيرزيت.

لمحة عن الباحثين

أمل زايد باحثة في وحدة الهجرة القسرية واللاجئين في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، وطالبة في برنامج ماجستير الدراسات الدولية/ تركيز هجرة قسرية ولاجئين في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

جابر سليمان باحث ومستشار فلسطيني مستقل. كان طالب زائر في برنامج دراسات اللاجئين في جامعة أوكسفورد. عمل كمستشار في برنامج اليونيسيف الفلسطيني في مخيمات اللجوء الفلسطينية في لبنان (كانون ثاني 2007 - أيار 2010). وهو مستشار سياساتي في الشبكة (شبكة سياسات فلسطينية)

رفعة أبو الريش رئيسة اتحاد النشاط النسوي في مخيمات الضفة الغربية، وعضو مجلس إدارة مركز بديل. حاصلة على شهادة الماجستير من برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

ساري حنفي أستاذ في قسم العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت. وهو أيضاً رئيس تحرير مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع. آخر ثلاثة كتب له هم: سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (مع ع. أوفير، م. جيفونني) (تحرير، بالانكليزية 2009، بالعربية 2012)، حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي. (تحرير، 2010)، عبور الحدود وتبدل الحواجز سوسولوجيا العودة الفلسطينية. بالعربية والانكليزية (تحرير 2008).

سجود عليوي طالبة ماجستير في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية/ تركيز الهجرة القسرية واللاجئين.

سميح حمودة من مواليد بيت لحم سنة 1960، خريج جامعة بير زيت وجامعة جنوب فلوريدا، ويحاضر حالياً في دائرة العلوم السياسية بجامعة بيرزيت، له عدد من الكتب والدراسات المنشورة المتعلقة بتاريخ فلسطين في عهد الانتداب، ويستعد لنشر سلسلة دراسات حول عدد من أعضاء النخبة الفكرية والسياسية الفلسطينية، وكتابين حول تاريخ رام الله في العهد العثماني وعهد الانتداب البريطاني، وقد عمل على تأسيس وتنظيم أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية برام الله وأرشيف بلدية رام الله، وهو رئيس تحرير مجلة حوليات القدس التي تصدر عن مؤسسة الدراسات المقدسية.

عاصم خليل
عميد كلية الحقوق والإدارة العامة، أستاذ مشارك في القانون في جامعة بيرزيت، شغل منصب مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية بين عامي 2010-2012. تركز أبحاثه على القانون الدستوري والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

فيليبو غراندي
المفوض العام للأونروا. حاصل على شهادة في التاريخ الحديث ويعمل منذ فترة طويلة في قضايا اللاجئين. بعد فترة من العمل مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، انضم إلى الأونروا في عام 2005 وحصل على منصبه الحالي في كانون الثاني 2010.

لورد حبش
أستاذة مساعدة في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت. حصلت على درجة الماجستير في الدراسات الدولية من معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. كما حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة في العلوم السياسية تخصص الفكر السياسي والنظرية السياسية.

محمود ميعاري
أستاذ في دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت، أصدر له معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية كتاب "الثقافة السياسية في فلسطين" (2003)، وله عشرات الأبحاث والدراسات المنشورة في دوريات عالمية وعربية مختلفة.

ياسر درويش
حاصل على شهادة الماجستير من معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، وأنهى رسالة الماجستير حول وضع اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

قائمة المحتويات

7	وحدة الهجرة القسرية واللاجئين تقديم
9	الفصل الأول: اللاجئون الفلسطينيون: الهوية والذاكرة رفعة مصطفى أبو الريش صور الوطن المفقود: ذكريات المرأة الفلسطينية اللاجئة: دراسة مقارنة مع صور الرجل اللاجئ قبيل وبعيد نكبة 1948
11	لورد حبش الاختلاف والتشابه بين أجيال اللاجئين في توجهاتهم اتجاه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: مخيم عايدة كحالة دراسية
25	محمود معاري اللاجئون وغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة: هوية واحدة أم هويتان مختلفتان؟
57	سميح حمّودة اللاجئون الفلسطينيون لمخيم قُدّورة برام الله، 1948 – 1967
81	الفصل الثاني: قضية اللاجئين الفلسطينيين: ما بين الحل والتهميش ياسر درويش
99	الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام أمل زايد مبدأ عدم الرد ومسؤولية مصر تجاه الفلسطينيين خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2008/2009
101	عاصم خليل وأمل زايد (إعادة) استخدام الكرامة في دراسات اللجوء
121	الفصل الثالث: اللاجئون والدولة سجود عليوي
135	أثر قيام الدولة الفلسطينية على اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة جابر سليمان
147	اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مأزق الحرمان من الحقوق ووهم الدولة ساري حنفي
149	اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة: نحو حل مبني على دولة وطنية امتدادية في ظل الحراك العربي
157	ملحق فيليبو غراندي
159	اللاجئون الفلسطينيون: أجيال مختلفة ولكن هوية واحدة
169	

تقديم

وحدة الهجرة القسرية واللاجئين

يأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة منشورات وحدة الهجرة القسرية واللاجئين في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، والتي تعالج مجموعة من الموضوعات الهامة محلياً ودولياً. وهذا الكتاب هو عبارة عن مجموعة من المقالات التي قامت وحدة الهجرة القسرية واللاجئين بنشرها سابقاً على موقعها الإلكتروني. وقد اختلفت أسباب تأليف تلك المقالات، فمنها من كُتِبَ لأغراض المشاركة في إحدى نشاطات الوحدة/المعهد، من ورشات عمل أو مؤتمرات، ومنها من كُتِبَ لأغراض مسابقة البحث السنوية التي تنظمها الوحدة، في حين جاء بعضها الآخر لغرض النشر تحديداً.

وكما يشير عنوان الكتاب، فقد تفاوتت المقالات المدرجة تحته بين الحديث عن أحد مواضيع اللاجئين تارةً وعلاقتهم في الدولة الفلسطينية المستقبلية تارةً أخرى. واذ ينبع الاهتمام بموضوعة اللاجئين من طبيعة عمل الوحدة التي تركز على تلك الفئة من الشعب الفلسطيني، فإن الاهتمام بموضوع الدولة نابع من الحياة اليومية التي يحيها الفلسطينيون، وحاجتهم الماسة لدولة حقيقية تلبى آمالهم وطموحاتهم، وتتحمل مسؤولياتها القانونية والسياسية تجاه الفلسطينيين عموماً واللاجئين على وجه الخصوص.

لقد تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة فصول، يحوي كل منها ثلاثة مقالات، إضافة إلى ملحق بتلك المقالات خطاب السيد فيليبو غراندي، المفوض العام للأمم المتحدة، الذي ألقاه في أحد مؤتمرات وحدة الهجرة القسرية واللاجئين. أما الفصل الأول، فقد تطرق إلى مواضيع تتعلق بالذاكرة والهوية الفلسطينية؛ ويلقي هذا الفصل الضوء على كيفية تداخل كل منهما في حياة اللاجئين الفلسطينيين، إذ أن الذاكرة في الحالة الفلسطينية هي أحد المركبات الأساسية للهوية، وكلاهما لا يمكن فصله عن تصور الدولة الفلسطينية، كوعاء يفترض أنه جامع لكل مركبات وملامح الشخصية الفلسطينية.

أما الفصل الثاني، فقد حاول الجمع ما بين السياسي والقانوني في تناول قضية اللاجئين. فمن البحث عن الآفاق السياسية لتلك القضية إلى معالجة المبدأ القانوني القاضي بعدم رد اللاجئين، وتطبيق ذلك المبدأ على إحدى حالات اللجوء الفلسطيني الحديثة إلى مصر، إلى تناول مفهوم الكرامة في دراسات اللاجئين، وهو الموضوع الذي غالباً ما يتم تهميشه لصالح مواضيع أخرى قد تبدو أكثر أهمية عند الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين؛ إذ لا يدرج كثير من الباحثين مفهوم الكرامة على سلم أولوياتهم البحثية في موضوعة اللاجئين، على اعتبار أن ذلك ترف فكري، نظراً لما تفرزه السياسة من مواضيع حول اللجوء.

وفي الفصل الأخير، يتم التطرق صراحة إلى الربط ما بين اللاجئ والدولة، في محاولة لفهم الأبعاد القانونية لقيام مثل تلك الدولة على حق العودة وعلى وضع اللاجئ الفلسطيني في الأماكن المختلفة. إضافة إلى ذلك، يلقي هذا الفصل الضوء على وضع شريحة من اللاجئين الفلسطينيين، وهم أولئك الموجودون في لبنان، في محاولة لتوصيف المأزق المعاش والذي يتراوح بين حقوق مسلوبة، وتوهم في مستقبل لدولة فلسطينية يعودون إليها. وينتهي هذا الفصل بمقالة يحاول كاتبها أن يقدم إطاراً عاماً لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مستفيداً مما يسمى بالربيع العربي.

الفصل الأول:

**اللاجئون الفلسطينيون:
الهوية والذاكرة**

صور الوطن المفقود: ذكريات المرأة الفلسطينية اللاجئة دراسة مقارنة مع صور الرجل اللاجئ قبل وبعيد نكبة 1948

رفعة مصطفى أبو الريش

المقدمة

تعتبر هذه الدراسة محاولة في كتابة بعض الأجزاء من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين من مدن "يافا، اللد، الرملة، القدس وقراهم"، والذين لجأوا بعد النكبة والتهجير إلى مخيمات وسط الضفة الغربية (مخيمات الأميري، الجلزون، قلنديا، قدروة، سلواد، بيرزيت)، بالإعتماد على رواياتهم وحكاياتهم الذاتية حول ظروف حياتهم الاجتماعية والإقتصادية بالذات، قبل النكبة وبعدها؛ لأن الدراسات التي تناولت تاريخ الفلسطينيين لم تعط هذا الموضوع حقه في البحث والدراسة، بل ركزت على الدور السياسي بالأساس. يقول كيث وايتلام في كتابه "إختراع إسرائيل القديمة - إسكات التاريخ الفلسطيني" بالرغم من أن "البحث التوراتي الغربي يستخدم مصطلح "فلسطين" دائماً إلا أنه تمت تعرية المصطلح من أي معنى حقيقي إزاء البحث عن "أرض إسرائيل" القديمة. وليس لفلسطين معنى جوهري قائم بذاته، ولا تاريخ خاص بها، لكنها تقدم خلفية لتاريخ إسرائيل. ويتساوى مع غياب التاريخ غياب آخر لسكان الأرض، وإن تاريخ فلسطين وسكانها بشكل عام مهمش ومسكت نتيجة الإهتمام والبحث عن إسرائيل القديمة، (وايتلام 1996، 40 - 45) في (مصالحة 2003، 19).

تأتي أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على أدوار الجنسين الإقتصادية والاجتماعية، وتبرز تجارب النساء الريفيات، ونساء الطبقة الفقيرة في المدن، ونساء الريف الفقيرات اللواتي هاجرن إلى المدن مع أسرهن على أثر التحولات الإقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت فلسطين في أواخر الحكم العثماني، وأثناء الانتداب البريطاني، والتي فرضت عليهن قسراً. وتحاول الدراسة إعتبارهن ذوات فاعلة في التاريخ، وإظهار دورهن الإيجابي في الحياة الفلسطينية خلال حقبة تاريخية متعددة، "من أجل إحداث تغيير أو تطور في حياتهن الثقافية والاجتماعية يكون أكثر عدلاً، وأكثر توازناً لهن ولجميع أفراد المجتمع، ولتوجيه الإهتمام لقراءة التاريخ العربي من منظور النوع الاجتماعي، من منطلق أن النساء يشكلن جزءاً هاماً من المجتمع، وتم إستبعادهن وتهميش دورهن من التاريخ الرسمي المدون، بتقليل حجم وأهمية مساهمتهن، مما أدى إلى تشويه التاريخ، ومن ثم تشويه الذاكرة الجماعية. ونظراً إلى أهمية الذاكرة الجماعية في تشكيل الهوية، وفي تحديد عناصر الإنتماء والترابط بين أفراد المجتمع الواحد، فإن البعد التاريخي يكتسب أهمية خاصة". (الصدّة ورمضان وأبو بكر 1998، 1).

تبحث الدراسة في الصور لدى النساء الفلسطينيات مقارنة مع الصور لدى الرجال من منطلق الافتراض بأن هناك اختلافات واسعة في الأدوار الاقتصادية والاجتماعية ضمن الواقع الفلسطيني المتحول الذي ترك أثره على واقع كل من الرجال والنساء، والنساء أنفسهن "نساء المدينة والريف" داخل المجتمع الفلسطيني وصورهن قبل النكبة. يرى إسماعيل الناشف بأن "الصورة الذهنية المتصورة هي نسخة عن الواقع الحسي المعيش حيث هي بمثابة مرشد للمتلقي الباحث في أحوال هذا الواقع، بحثاً معرفياً و/جمالياً، بحيث تكون وظيفة الصورة إرشادية. وفي كون الصورة نسخة عن الواقع فأحياناً عندما يتعذر الوصول إليه فإننا نكتفي بالنسخة ونهمل الأصل. في هذه المقولة فهم أساسي وهو أن الصورة في حقيقتها تلخيص مكثف لأهم العلاقات ومركباتها التي تبني الواقع كما هو حقاً" (الناشف 2007، 115).

الذاكرة الجماعية والهوية

عملت الدراسة على تأريخ صور سكان الأرض الأصليين المقتلعين من أراضيهم قسراً عام 1948، وكتابتها في التاريخ الفلسطيني لتكون مصدراً من مصادر المعرفة التاريخية المتعلقة بفلسطين الإنتدابية لكي يبقى الوطن المفقود في وعينا الفردي والجماعي حاضراً بالاعتماد على الذاكرة الفردية والجماعية، لأنها أمر مهم سيساعد في إظهار ورسم الصور لدى الفلسطينيين، وتحديد مكوناتها واختلافات الأدوار الاقتصادية والاجتماعية فيها، من خلال الرواية الشفوية المعتمدة على السير الذاتية والحكايات المختلفة للراويين بناءً على تجاربهم الحياتية عبر تاريخهم التراكمي على أراضيهم قبل اقتلاعهم منها عام 1948.

يحذر Joel Candau في كتابه *Memoire et Identity* من أن المدى الذي يشغله فن الذاكرة في العالم الحديث خطير جداً، حيث يستفيد منه المؤرخون والمؤسسات والمواطنون المثقفون منهم والعاديون، غير أنه يُساء استخدامه واستغلاله إلى حد كبير لأن الذاكرة ليست ممثلة في شيء ساكن يمتلكه أي امرئ أو يحتويه، بل هي شيء قابل للتكوين وإعادة الصياغة (Nova 1948, 1) في (سعيد 2000، 120) ويؤكد إدوارد سعيد على أن الذاكرة ليست بالضرورة أن تكون ذاكرة أصلية، بل هي على الأصح ذاكرة نفعية أي يمكن إستغلال الذاكرة وتوظيفها من خلال الإختلاق والحذف حسب المصالح الذاتية لشعب من الشعوب حيث يلاحظ تصرف الإنسان في الإرث بالاختلاق والحذف، وهو منهج واقعي في استخدام الذاكرة الجمعية من خلال طمس قطع معينة من الماضي القومي وإبراز البعض الآخر بأسلوب توظيفي بكل ما في الكلمة من معنى وخير مثال على ذلك الكيفية التي وظفت بها قضية الهولوكوست¹ لتعزيز الهوية القومية الإسرائيلية بعد سنوات من عدم الإكتراث بها (سعيد 2000، 122).

1 الهولوكوست: هي المحرقة أو الإبادة الجماعية أو الكارثة الكبرى كما يسميها المؤرخين الإسرائيليون التي ألت باليهود الأوروبيين في ألمانيا النازية إبان الحرب العالمية الثانية وتعتبر الهولوكوست عنصراً مركزياً من عناصر الهوية الجماعية اليهودية بحكم كونها الأساس الأهم من بين أسس التسوية لوجود إسرائيل على أرض فلسطين منذ عام 1948 (يوغرس 2007، 327).

وبذلك تمس الأفكار المتعلقة بأهمية الذاكرة الجماعية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تساؤلات عن الهوية الجماعية، وعن التاريخ مثلما تمس كتاب التاريخ والأيدولوجيا² والمكان والزمان، والتساؤل عن ظاهرة القومية³ والهوية القومية على السواء، لا يدركان على إنها مظهرتان طبيعيتان، محددتان من الوجهة الثقافية، بل إنهما تركيبان مشتقان من موقف سياسي تاريخي محسوس (يوغرس 2007، 309).

ويرى هلبواكس أن الذاكرة الجماعية تشكلت بفعل الإطار الاجتماعي وتم تقييدها في الإنسان وإنها انبثقت من الفرد بموجب تواصله مع الآخرين وانتمائه إلى المجموعات الاجتماعية، وكل ذاكرة فردية تحتاج بناءً على ذلك إلى إطار التعلق الاجتماعي لتضرب بجذورها وتترسخ وتحافظ على ذاتها. والإطار الاجتماعي لا يعتمد في أثناء ذلك على ذاكرة ذات حدة متراسة وتناغم كلي، غير أنه يحدد ذكريات أعضائه كل على حدة ويتحدد هو نفسه من جراء ذلك. ومع ذلك فما يختلف في الذاكرة لا يكون كيفما اتفق أو على نحو تعسفي. والحق أنه بينما يتذكر الفرد تقرر الفئة الاجتماعية ما هو جدير بالتذكر. أما الفرد فيستبين كل هذه الأطروحة عن طريق الأحداث المنقولة. وفي هذه الأثناء يستطيع الفرد أن يتذكر ويكون له ذاكرة مطبوعة بالطابع الاجتماعي، وهنا على وجه الخصوص تتضح السمة التواصلية في مفهوم هلبواكس، فلولا النقل التواصلية⁴ لما أمكن الحفاظ على ما يمكن تذكره، وفي الذاكرة الاجتماعية لا يبقى من الماضي إلا ما يستطيع المجتمع وفي كل حقبة يريد أن يركبه في إطار تعلقه في كل مرة. وفي هذه الأثناء لا يتم الحفاظ لا على الأحداث بما هي أحداث ولا على بعد المدى التاريخي الخاص بالتجارب والذكريات في المجتمع في الذاكرة الجماعية بل يتم الحفاظ في المقام الأول على المعنى الذي تحمله هذه الجماعة عن مجتمع ما، وبموجب ذلك تكون الذاكرة الجماعية قبل كل شيء هي مؤسسة لإضفاء المعنى وإنشاء الهوية (هلبواكس 1985، 121 - 290) في (يوغرس 2007، 311 - 314).

فالهوية هي كيفية تعريف الفرد لذاته، فهي حقل متعدد الأبعاد، ذو طبيعة جدلية يضم متناقضات واختلافات تتحرك داخل عملية صيرورة. بهذا المعنى الذي نستمد من حقل الهوية المتعدد والمختلف. منه يحدد كل شخص موقعه الخاص داخل العملية الاجتماعية، أو على الأقل انطلاقاً منه يتحدد موقعه. ونظراً لهذا التشابك الموجود بين الذات وحقل الهوية فمن السياق الاجتماعي العام، فإنه كلما أضيف عنصراً إلى هذا الحقل أو مسه من قريب أو بعيد، فإن الذات والسياق العام الذي ينتمي إليه ينفع بالضرورة بهذا العنصر أو يتفاعل معه حسب منطق الصراع والاختلاف الذي يميز حقل الهوية (أفاية 1988، 22).

2 الأيدولوجيا: هي منظومة فكرية إعتقادية سائدة، وأداة رئيسية من أدوات السلطة الحاكمة، وموجهة من وجهات العلاقات بين الدول، فالأيدولوجيا تنشأ وتعمل في المجتمع، وهي لها صلة وثيقة بالنزعات والرغبات والمصالح الجماعية، وبالرموز والقيم والتطلعات التي تجعل الجماعات معنى حياتها التاريخي متعلقاً بها (نصار 1994، 38 - 39).

3 القومية: يعرفها بنديكت أندرسون من منطلق إنثربولوجي هي مجتمع سياسي متخيل وهو متخيل في كونه محدد الأصول وذا سيادة وكما اعتبرها نوع من النتائج الثقافية، وكان ظهور القومية في نهايات القرن الثامن عشر نتيجة لعملية التقاء معقدة بين قوى تاريخية متباينة، ولكنها بمجرد وجودها أصبحت قابلة للتحويل وقادرة على التغيير بدرجات مختلفة من الوعي بالذات لتصبح تنوعية كبيرة التضاريس الاجتماعية وتندمج في تنوعية مماثلة واسعة من التشكيلات السياسية والأيدولوجية. (أندرسون 1999، 13 - 14).

4 الذاكرة التواصلية أو النقل التواصلية هي تلك الأنواع من الذاكرة الجماعية التي تركز حصراً على التواصل الموجود في الحياة اليومية، ويرد أسمن جانب التناقل والمشافهة وفعالية (الرموز) الثقافية، إلى ما وراء الحملة الأحياء للذكرى، وهو يرى أنه يحافظ على بقائه، للطابع الذي يكتسبه الإنسان عن طريق تبعيته لثقافة محددة، من جيل إلى جيل (Assmann/ Holscher 1988، 15) في (يوغرس 2007، 312).

أما الذاكرة الجمعية حسب هلبواكس مرتبطة بالطابع الإجتماعي للتذكر الفردي، فإن إستناد الأفراد في استعادتهم وتجديدهم للماضي إلى الإطارات المرجعية الاجتماعية يجعل ذكرياتهم ذات طابع مرجعي جمعي. ويعتبر هلبواكس الذاكرة المشتركة لجماعة بشرية معينة شرطاً لمعيد عنه لوجود هذه الجماعة نفسها حيث أنها تؤسس هويتها عبر التذكر الجماعي. هذه الهوية الجماعية هي نتيجة للتفسير المشترك للماضي الخاص بتلك الجماعة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الذاكرة الجمعية هي ذاكرة الذكرات الجماعية، أو الجمع الرمزي لهذه الذاكرة في مجتمع بشري ما، وهنا تتجلى بوضوح وظيفة الذاكرة الجمعية في علاقاتها مع المجتمع كما يراها هلبواكس وهي تأسيس المجتمع وضمان صيرورتها (هلبواكس 1985، 149 - 271) في (يوغرس 2007، 317 - 319).

ولأن النكبة⁵ الفلسطينية أصبحت موقعاً للذاكرة الجماعية الفلسطينية وأحد العناصر التكوينية في الهوية الفلسطينية، وبموجبها إنتقل المجتمع الفلسطيني إلى حالة جديدة من التدمير الشامل الكامل لوحدة وجوده واستقراره على أرضه أولاً، ولتغيير هيكله الإجتماعي الإقتصادي تغييراً مقحماً قسرياً ثانياً، فعلى صعيد العامل الأول إنقسم الشعب إلى مجموعات سكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة عام 1948، ولاجتأ الشتات. وعلى صعيد العامل الثاني، فقد اقتلع الفلاح وغابت نسبياً طبقة كبار الملاك الذين تركزوا في الساحل وأصبح المخيم يجمع شتات القرى والمدن وتولدت نسبة عالية من فاقدى وسائل الإنتاج والعيش (محمد ونزال 1994، 15).

العوامل المؤثرة على الذاكرة الجماعية والهوية الفلسطينية

ولفهم أعمق للعوامل التي أثرت على الذاكرة الجماعية، والهوية الفلسطينية، والصور (انعكاس الصور في الدماغ لدى الفلسطينيين بناءً على تجاربهم العملية على أراضيهم قبل احتلالها عام 1948)، فقد اعتمدت الدراسة على منهج النظرية المادية الديالكتيكية⁶ في المعرفة وذلك لإعتمادها الأساسي على مفهوم الممارسة الإجتماعية بوصفها أساساً للمعرفة ومعياراً ليقينتها، وعلى التطور التاريخي للمعرفة العلمية. هذا

5 النكبة: كان المؤرخ اللبناني قسطنطين زريق أول من استعمل مصطلح النكبة لوصف أحداث 1948 وذلك في كتابه "معنى النكبة" الصادر في آب 1948، وهو الإسم الذي يطلقه الفلسطينيون على تهجيرهم وهدم معظم معالم مجتمعهم السياسية والاقتصادية والحضارية عام 1948، وهي السنة التي طرد فيها الشعب الفلسطيني من بيته وأرضه وخسر وطنه لصالح إقامة الدولة اليهودية - دولة إسرائيل. وتشمل النكبة احتلال معظم أراضي فلسطين من قبل الحركة الصهيونية وطرد ما يربو على 750 ألف فلسطيني وتحويلهم إلى لاجئين، كما تشمل الأحداث عشرات المجازر والفظائع وأعمال النهب ضد الفلسطينيين وهدم حوالي 500 قرية وتدمير المدن الفلسطينية الرئيسية وتحويلها إلى مدن يهودية (أمانة وكبها 2005، 11).

6 الديالكتيك هو علم التطور أو عبارة أدق هو علم القوانين الأكثر شمولية لكل تطور ويعرف لينين الديالكتيك على أنه علم وحدة الأضداد ويؤكد تأكيداً خاصاً على أن المتناقضات إذ تشترط عملية التطور، لا تبقى ثابتة أثناء هذه العملية، ولذا يتوجب النظر إلى التطور على أنه تفتح المتناقضات. (أسموس وأويررمان ورونتيفتش 1971، 699 - 798).

ويضهم لينين الممارسة الإجتماعية على أنها مجمل نشاطات الناس المادية كالإنتاج الإجتماعي⁷ والتجارب والإكتشافات والأبحاث العلمية والصراع الطبقي، ويقول لينين في الممارسة التي تقيدها كقياس في نظرية المعرفة، يجب أن ندرج أيضاً المشاهدات والاكتشافات الفلكية... الخ. (لينين 1983، 143).

لأن النظرية المادية تتعامل مع الذهن الإنساني على أنه ثمرة التطور والتجربة الإنسانية منذ آلاف السنين وكما أنه ثمرة الممارسة العملية. فبذلك يكون الوعي نتاجاً اجتماعياً، فإذا كان الوعي يتولد من الطبيعة والمجتمع فهو إذا ليس وعياً غريباً عليهما، وهو يستطيع أن يعكس بدقة قوانين الطبيعة والمجتمع من خلال العلم والتجارب العملية المرتبطة بالعمل وعلى التطبيق العملي والإجتماعي. فالتطبيق العملي إذاً هو نشاط الإنسان الذي يحول الواقع، وهو يبدأ بالعمل المادي والإحساس على إعتبار أن الإحساس حركة مرتبطة بالنشاطات العملية. وبالتالي يكون التطبيق العملي هو مصدر الأحساس والإنفالات، كما أنه مصدر أول درجة للمعرفة فهو أيضاً إنتاج للأشياء (يوليتزر 1970، 302 - 303).

تعتبر الدراسة الصور لدى الفلسطينيين وسيلة مهمة لحفظ الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية؛ فهي حصيلة التجربة الإنسانية لهم على أراضيهم (فلسطين التاريخية) عبر الزمن التاريخي التراكمي، وبسبب تجربة اللجوء تكون الصورة لدى الفلسطينيين من خلال سيرهم الذاتية صوتاً جماعياً أي إعادة تعريف للإنسان المضطهد، بشكل يحيل على ما كانه، وعلى ما يجب أن يكون عليه (دراج 2002، 82). لهذا لجأت الدراسة إلى منهجية التاريخ الشفوي من منظور نسوي للوصول إلى المهمشين وخصوصاً النساء للحصول على بعض الأجزاء من المعلومات المتعلقة بحياتهن الإجتماعية والإقتصادية، والتراث الشعبي المغيب لهن في التاريخ المكتوب، فتقول هدى الصدة "إن المنظور النسوي يساعدنا في البحث عن المرأة باعتبارها ذاتاً فعالة في التاريخ. لها دور إيجابي في الحياة، فتعيد نحن المؤرخات النسويات تقييم الدور الذي لعبته نخبة من النساء، تذكرهن كتب التاريخ بإقتضاب، ولا تعطيهن حقهن، وأخرى تجاهلن التاريخ والمؤرخون، فسقطن تماماً من الذاكرة القومية، ومن المؤكد أن البحث الدؤوب في المصادر التاريخية المختلفة التي لا تقتصر على كتب التاريخ، ولكن تشمل السير والأغاني والمراجع الأدبية سوف يكشف عن العديد من الشخصيات النسائية التي ساهمت مساهمة فعالة في صنع الحضارة." وتضيف الصدة أن "قراءة التاريخ من منظور نسوي نقدي يأخذ في الإعتبار التحيز المجتمعي والحضاري ضد المرأة والذي تفسى في عصور مختلفة، وأبرز أنماطاً من القيم والأفكار التي تحقر المرأة، كما يأخذ في الإعتبار الإتجاهات الفكرية والأيدولوجية السائدة التي تعزز مواقف وتفسيرات مغلوبة أو غير مبررة." (الصدّة ورمضان وأبو بكر 1998، 4).

7 الإنتاج الاجتماعي إن الإنتاج بطبيعته عملية اجتماعية ولكي ينتج الناس يجدون أنفسهم مضطرون للدخول في علاقات اجتماعية معينة مستقلة عن وعيهم وإرادتهم، تتلائم مع مستوى تطور القوة المنتجة في المجتمع. إن علاقات الإنتاج "وهي علاقات الناس بالطبيعة وهي دائماً ذات طابع اجتماعي نتيجة للعلاقات التي تنشأ بين الناس فيما بينهم بسبب الإنتاج والعلاقات بين الناس تتصل بالإنتاج وتخضع له تماماً"، والقوى المنتجة "هي الوسائل المادية التي ينتجها المجتمع للحصول على حاجاته الأساسية في الحياة مثل الآلات وهي العنصر الأساسي الذي يسمح بتحديد حالة قوى الإنتاج لأن طبيعة هذه الآلات هي التي تحدد عدد الناس الضروري لإتمام عمل معين، والمعارف التقنية الضرورية، وعادات العمل التي يتسببها المنتج باستخدامه لها". والقوى المنتجة التي تأتي نتيجة لعمل الأجيال السابقة ومستقلة عن الجيل الواحد، لا تتكون تبعاً لأهواء الناس بل نتيجة للضرورة وفي حين تشكل القوى المنتجة مضمون عملية الإنتاج الاجتماعي، تمثل علاقات الإنتاج شكلها الضروري (أسموس وأويرزمان وروتكفيتش 1971، 647).

وتؤكد روزماري صايغ أن النساء في كثير من الحضارات، كما هو الحال بالنسبة للقرويات الفلسطينيات هن الناقلات لأنماط السلوك الشعبي والحضاري الذي يتلائم مع النموذج التراثي في التأريخ (صايغ 2008، 27). حاولت الدراسة تمكين النساء الريفيات ونساء الطبقة الفقيرة في المدن من عكس صورهن للوطن بناءً على رواياتهن الشفوية والتي بدورها أبرزت التباين والتعدد في الذاكرة الفلسطينية الناتج عن التعدد في الخلفيات الاجتماعية والطبقية وفي النوع الاجتماعي وفي نشاطات العمل المختلفة لهم، والتي بدورها أسهمت في التنوع والتعدد في الصور. وبذلك تمكنت الدراسة من نفي التعميمات الموجودة في الدراسات التاريخية من خلال إظهار التباين والتعدد في الصور الذي يعكس الواقع الفلسطيني المتحول، والتي عادة ما تظهرها الدراسات التاريخية على أنها نمطية وثابتة. كما وأوضحت الدراسة أن أسباب غياب النساء عن التأريخ وخصوصاً النساء الريفيات ونساء الطبقة الفقيرة في المدن تعود إلى تدني موقعهن الطبقي وحسب النوع الاجتماعي لا إلى مساهمتهن الفعلية في المجتمع. وبحسب طرح ميشيل روزالدو فهي ترى أن مكانة المرأة في الحياة الاجتماعية الإنسانية لا تنتج مباشرة عن الأشياء التي تقوم بها "ولا عن وظيفتها البيولوجية" ولكنه نتاج المعاني التي تكتسبها الأنشطة التي تقوم بها من خلال تفاعل اجتماعي محدد (Rosaldo 1980, 400).

وتظهر الدراسة النظرة الفوقية والأفكار الاستشراقية التي تعكسها الأبحاث والدراسات النسوية الغربية التي يتم إنتاجها في أمريكا وأوروبا الغربية حول نساء العالم الثالث وعملهن، والتي تؤكد فيه هذه الدراسات أن الدين الإسلامي هو العامل الوحيد في تحديد مكانة النساء ونشاطاتهن العملية المختلفة من خلال تركيز تلك الدراسات على المرأة في المجال المنزلي حيث العادات والثقافة السائدة التي لا تسمح بعمل المرأة خارج المنزل، فتشير (Tucker, 1985) إلى تجاهل النساء بشكل عام من تاريخ الشرق الأوسط، وأن هناك مفاهيم خاطئة حول هذا التاريخ وأن الدراسات الإستشراقية ترى أن تاريخ الشرق متأثرٌ أساساً بالدين الإسلامي، وينظر إلى تاريخ النساء وموقعهن بناءً على الثقافة الإسلامية وليس كنتيجة للعلاقات المركبة للقوى المادية والتصاميم الأيديولوجية وأنه ما زالت هناك النظرة المسيطرة في الغرب والتي تربط الغرب بالتقدم والتحديث، والشرق بالتخلف والتقليد.

صور النساء للوطن المسلوب

الدراسة بدورها أوضحت أن النساء الريفيات ونساء الطبقة الفقيرة في المدن خرجن للعمل وكانت لهن إسهامات اقتصادية واضحة في إقتصاد الأسرة، وأن الحاجة الإقتصادية الحرجة لهن وسوء توزيع المهام والأدوار في العمل الزراعي كانا وراء خروجهن للعمل: فتصور الحاجة آمنة أيوب عبد الجواد من قرية بيت عفا قضاء غزة ومواليد عام 1933م، كان عمرها 15 عاماً عند النكبة عمل نساء قريتها "كلشي كانت تشتغل المرأة، كانت تحصد وتفلح وبعدين في دارها تعجن وتخبز وتطبخ وتزبل الطابون، كان شغل المرأة أصعب من شغل الزملة، والنسوان كمان كانوا يروحوا يحطبوا." وتظهر الصور الواردة في الدراسة العناصر المكونة لصور النساء كما إلتقطتها أجسادهن وبما أبصرته أعينهن وبما إخرقته أذانهن وبما لامسته أجسادهن أثناء وجودهن في الوطن قبل إقتلاعهن منه بالإعتماد على تجاربهن الحياتية العملية فيه.

لذا شكّل الوطن (المسلوب) بالنسبة للنساء الفلسطينيات مصدراً لصورهن، الحاجة بديعة مبروك فليلف من مدينة الرملة ومواليد عام 1930م، كان عمرها 18 عاماً وقت النكبة، تجسد صورة المكان كالتالي ”بيتنا جوة بيارتنا في الرملة، وفي عندنا بيت عقدة كبير 6×6 وبيتين مبنيات كنا بدنا نعقدهم بس طلغنا من البلاد، وعنا عريشة وغرفة للخبز نعجن ونخبز في الدار ونخزن الحطب. وكان عنا أرانب وجاج وغنم وحمام، وكان عنا غرف لهذه الحيوانات كانوا طول نهارهم في البيارة وعند المغرب لما تعتم الدنيا نعبهم في الغرف.“ الوطن من خلال الصور التي لدى النساء هو الوقود اللازم لإعادة تشغيل التاريخ وشحنه بالذاكرة، ذاكرة المكان لأن المكان يمثل لهن معنى الوجود كنساء مقتلعات من أراضيهن، وبموجب صورهن للمكان سيتم استعادة صوتهن المغيب من التاريخ أولاً، وتفعيل ذواتهن كذوات فاعلة في الزمن الممتد كتاريخ ثانياً، من خلال المعاني التي تحملها صورهن للمكان، ولأدوارهن المختلفة في المجتمع والتي تجاهلها التاريخ وأسقطها منه، ثالثاً، من خلال ذاكرة المكان التي تعكسها صور النساء سيتم إنجاز خارطة الوطن على مستوى المعرفة والانتماء للذات سيسهمان في بناء الهوية. وحسب بييرنورا في دراساته لوظيفة الهوية للتذكر الجمعي والذي اعتبره بالمقابل الحسي للذاكرة الجمعية، أي ما أسماه بـ ”أماكن الذاكرة“ والتي تشمل أمكنة تاريخية وجغرافية وبنائيات وتمائيل وأعمالاً فنية وكما تشمل أيضاً شخصيات تاريخية وأياماً تذكيرية ونصوصاً فلسفية وعلمية والعديد من الأنشطة الرمزية (سوكاح 2008).

وتظهر صور النساء الواردة في الدراسة ثلاث مستويات إجتماعية مختلفة وتمييزة عن بعضها البعض في المدن والقرى التي إستهدفتها تبعاً للمكانة الاجتماعية (الوضع الطبقي) للأسر الفلسطينية ومنها الأسر الإقطاعية ذات الأملاك الكبيرة والنفوذ. فتصور الحاجة خديجة خالد العزة مواليد 1932 من قرية تل الصافي قضاء الخليل كان عمرها 16 سنة وقت النكبة صورة أسرتها الإقطاعية كالتالي ”كان عند أبوي حوالي (400) دونم أرض أرضنا كلها سهول بعدين حارة العزة كانت نص البلد، وبذكر كان عند أبوي بقر وغنم وطلغوا ويسرحوا في الخلاء، إحنا نسوان العزة ما كناش نطلع نزرع كان عنا حراثين هم يحرثوا ويزرعوا ويفلحوا، ونسوان الحراثين كانوا يشتغلوا عنا في الأرض وفي دورنا، وكنا إحنا حاملين البارود قبل ما اليهود يعبروا على بلادنا، وكنا دار العزة حاكمين 25 قرية حولينا،“ يليهم في السلم الإجتماعي العائلات أصحاب الملكية المتوسطة، وهذه العائلات استفادت من التحولات الإقتصادية والإجتماعية في فلسطين في عهدي الحكم العثماني والإنتداب البريطاني، وأصبح بحوزتهم الأراضي الواسعة نتيجة فرض الضرائب الباهظة على الفلاحين مما دفع الفلاحين إلى بيع أراضيهم أو تسجيلها بأسماء الملاكين هرباً من الضرائب والديون المتراكمة عليهم ومع تقدم الزمن جرد الفلاح من أرضه وتم الإستيلاء عليها من قبل الملاكين الكبار والمتوسطين أمثال المخاتير ورجال الضريبة وكبار التجار والمشايخ، بالإضافة إلى إستيلاء حكومة الإنتداب على أراضي الفلاحين.

تصور الحاجة سارة عبد الله أبو لطيفة من قرية صرعة، من مواليد عام 1930م كان عمرها وقت النكبة 18 عاماً وهي إبنة مختار القرية الذي كان أكبر أثرياءها ”حياة أبوي كان مختار البلد، زمان الناس كانوا فقرية كان أبوي شاري نص البلد، وأبوي كان عنده (400) راس غنم وبقر وكان حاططهم وراء الدار عندنا، وكمان عنا جمال وخيل، وكان في دار أبوي أربعة خمسة يجوا يشتغلوا عنا من سريس وإثنين من

بلدنا كمان، ويعطيهم أبوي قمح وشعير واللي بدهم إياه بدل المصاري. “ أما العائلات الفقيرة التي لا تملك الأرض وتحول أبناءها إلى بروليتاريا، أي عمال بالأجرة، خارج القرية في أعمال البناء وشق الطرق وتعبيدها عند الإنجليز أو عمال زراعيين في مزارع اليهود. تعكس الحاجة سميحة محمد الزين حبوب من مدينة اللد، مواليد عام 1930م، كان عمرها عند النكبة 18 عام، صورة أحوال أسرتها “كان أبوي يشتغل نجار عند الإنجليز، وكان عنده منجرة صغيرة في الدار يشتغل فيها بعد الظهر بعد ما يرجع من شغله من عند الإنجليز، وحماي كان يخييط خياط وعمي كان تاجر له سيارة يضمن فقوس وخيار، وزلام اللد اللي كان يشتغل عند الإنجليز في الكبانية ويلي إله أرض يزرع ويفلح. “ هنا تظهر أهمية الدراسة المعمقة لخصوصية كل أسرة فلسطينية سواء كانت في المدن أم في الريف من حيث تركيبة الأسرة وحجم القوى العاملة فيها وجنسهم بعيداً عن التعميمات والتميط.

ونجد أيضاً في الصور التي لدى النساء التنوع والإختلاف في النشاطات الاقتصادية لأفراد المجتمع الفلسطيني؛ حيث عمل من لا يملكون الأراضي في الحرف والمهن اليدوية المختلفة خارج القرية، وعمل من يملك الأرض في أرضه الخاصة فكان ينتج ما يسد حاجات أسرته ويبيع الفائض الزراعي عبر التجار المتخصصين بذلك. أما العائلات الإقطاعية كان يعمل لديها الفلاحين الفقراء أمثال الحراثين وغيرهم من الخدم والعبيد. وإن نساء هذه الأسر الإقطاعية كانت لا تعمل في الأرض ولا في الأعمال المنزلية وكان يعمل لديهن نساء الفلاحين الفقراء. وأظهرت الدراسة المكانة الإجتماعية المرموقة لنساء الأسر الإقطاعية حيث كن يتمتعن بمكانة اجتماعية عالية داخل أسرهن مما أتاح لهن السيطرة وبسط النفوذ على من هم أدنى منهن في السلم الاجتماعي. تظهر صور النساء الواردة في الدراسة أيضاً الإختلافات والفروقات في الأدوار بين نساء المدن والقرى التي استهدفتها الدراسة بعيداً عن التعميمات الاستشراقية لواقع النساء العربيات والفلسطينيات، فكان هناك إختلافاً واضحاً في لباس نساء المدينة ونساء القرية؛ حيث كانت نساء المدن ترتدي الملابس الغير مطرزة مع غطاء الرأس والوجه. تصور الحاجة زهرة أبو عرايس من مدينة يافا ومنتزوجة في مدينة الرملة كان عمرها وقت النكبة 16 عام ومن مواليد عام 1932م، صورة لباس نساء مدينة الرملة “في الرملة كنا نطلع مغطين وجهنا، فث الختيارية تغطي والمسيحية والمسلمة يغطوا، والمسيحيات الختيارات بقوا كلهم يغطوا، كانوا يلبسوا النسوان في الرملة ملاية طويلة وكاب وبرنس.

أما نساء القرية فكن يلبسن الأثواب المطرزة مع غطاء الرأس وبدون غطاء الوجه، وهذا الأمر نابعاً من أدوار النساء الريفيات ونشاطاتهن المختلفة في العمل وذلك لتسهيل حركتهن أثناءه، وأوضحت الدراسة أن التطريز على الأثواب للنساء الريفيات مستوحاة من الطبيعة والبيئة وأن العروق والتطريز على المنسوجات تعود في أصلها إلى الجذور العربية الفلسطينية القديمة إلى العهد الكنعاني الذي اشتهر في الماضي بصناعة الأقمشة والمنسوجات المصبوغة، وأظهرت الدراسة الفوارق الاجتماعية في استعمال الأثواب المطرزة في الريف، الحاجة خديجة العزة تصور لباس نساء قرية تل الصايفي “إحنا بنات العزة كنا نلبس حرير ومخمل وجوخ، أما باقي الناس في تل الصايفي كانوا يلبسوا ثواب قماش عادية يجيبوها من الفالوجة، في كان يكون على الثوب خط أحمر وخط أخضر هذا القماش كان اسمه أبو حزين يستعملوه النسوان للشغل ويخدمهم” وكما أوضحت الدراسة التحولات في اللباس لأهالي المدن والريف، أما الإختلاف الثاني في الأدوار بين نساء

المدن ونساء الريف الذي أظهرته الصور فهو عمل نساء المدن، وعمل نساء الريف الذي تركز في جله بالعمل الزراعي وشكل أهمية بالغة لحياة الأسرة وبقائها في الريف، فعملت المرأة الريفية بأرضها الخاصة أو عاملة بالأجرة لدى الأسر الإقطاعية. وكانت الأسباب الاقتصادية السيئة سبباً وراء خروج النساء الريفيات الفقيرات إلى العمل. وتظهر الصورة حرية الحركة بالنسبة للمرأة الريفية سواء كانت حركتها داخل القرية لحصد المحصول أو لجمع الحطب أو تعبئة الماء أو تزييل الطابون أو بيع المحصول الزراعي داخل القرية أو خارجها حيث كانت حركتها متاحة ومباحة طالما ارتبطت بأدوارها الإنتاجية، فتصور الحاجة مريم الخروبي من قرية لفتا قضاء القدس ومن مواليد عام 1933م، كان عمرها وقت النكبة 15 عام عمل نساء لفتا "كل النسوان كانوا يشقوا ويشتغلوا بالأرض ويبيعوا الخضرة وفي مرات كنا نبيع خضرتنا على القرى اللي حولينا إذا بدناش نبيعها في القدس."

أما بالنسبة للمرأة في المدينة فكان عملها محصوراً بالوظائف الرسمية مثل التعليم في المدارس ورياض الأطفال والتمريض، وعملها محدد الوقت بحدود وقت الوظائف الرسمية مما أتاح لها المجال لممارسة الأنشطة الاجتماعية المتنوعة مثل تبادل الزيارات وحضور الإحتفالات والأعراس بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية مثل إرتياد النوادي والجمعيات الخيرية. وأن النساء الفقيرات في المدن عملن كعاملات بالأجرة في الأراضي الزراعية لسوء أحوالهن الاقتصادية. تعكس الحاجة زهرة أبو العرايس صورة عمل النساء في الرملة "كان في معلمات في المدارس وفي الروضات من بنات الرملة، وكان في ممرضات في مستشفى الرملة، الرملة مدينة حلوة، وكان من خياطات يشتغلوا في دورهم. إحنا النسوان المتحضرات ما كناش نشغل." والحاجة سميحة حبوب من مدينة اللد تعكس صورة عمل النساء الفقيرات في اللد "في نسوان كانوا يشتغلوا زي العمال في الأراضي، يعبوا البنودرة في العلب ويقطعوا الخيار والبطيخ وكلشي، هذول أغلبهم النسوان كانوا الأرامل اللي يشتغلوا."

وأظهرت الدراسة أيضاً الصورة التي تعكس تفوق المرأة في المدينة بالتعليم على المرأة في القرية بسبب كثرة المدارس في المدينة بالنسبة للإناث والذكور. أما في القرية كان هناك الإهمال المتعمد من قبل حكومة الإنتداب البريطاني للريف والتقصير في فتح المدارس بالنسبة للإناث والذكور. وأظهرت الصور حرية الحركة والقدرة على المشاركة في الإحتفالات والمناسبات بالنسبة لنساء المدن فكانت حركتها متاحة ضمن نطاق الأسرة في المشاركة في إحياء المناسبات والاحتفالات والمواسم الدينية. الحاجة بديعة فليل تصور حرية الحركة للنساء في الرملة "ما كناش عنا تلفزيون ولا اشي، كان عنا إشي زي الصندوق نحط فيه الاسطوانة ونسمع أغاني لعبد المطلب وأم كلثوم، وكنا نروح نشترى الاسطوانة من تل أبيب، نركب في الباصات كانوا الباصات من الرملة ليافا ومن يافا لتل أبيب. وكنا عادي نروح في بلادنا كان في حرية أكثر من المخيم هون بتلاقي ميت واحد يحكوا عليك."

أما المرأة الريفية فإن أعباءها وأعمالها الزراعية المتعبة طوال النهار لم تساعدها باستمرار في المشاركة بالإحتفالات والمواسم المختلفة، وأن مشاركتها كانت محدودة بالإضافة إلى إهمال وتقصير الانتداب البريطاني للريف الفلسطيني وأهله مما عرقل قدرة المرأة الريفية من المشاركة. سلّطت الدراسة الضوء

على الاختلافات في الأدوار بين الجنسين داخل المجتمع الفلسطيني المتحول الذي أظهرته الصور التي لدى الرجال والنساء، فأنت صور الرجال بواقع الحياة في المدينة والقرية بتفاصيلها وشموليتها وبجميع المرافق الاجتماعية والإقتصادية، وكذلك التحولات الإقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني بطريقة أعم وأشمل وأكثر تفصيلاً من صور النساء بحكم حرية الحركة التي كانت ممنوحة للرجال من قبل المجتمع. وتطرقت صور الرجال إلى تحول الكثير من أبناء الريف والمدن إلى عمال مأجورين عند الإنجليز. الحاج محمد محمود سالم من قرية أبو شوشة قضاء الرملة مواليد عام 1932م، وكان عمره وقت النكبة 16 عام يصور عمل الرجال في أبو شوشة ”الزلام في بلدنا كانوا يشتغلوا عمال في يافا والرملة عند الإنجليز، وإشي منهم كان يشتغل بالزراعة يزرع ويفلح في البلد، كنا نشغل عند الانجليز شهر زمان وشهر نقعد، وأنا عمري 16 سنة كنت أروح على البسكليت كل يوم على يافا وأروح أشتغل عند الإنجليز في تزفيت الشوارع ومد الطرق.“ وكذلك بينت الصور كيف تحولت بعض النساء الريفيات وبعض نساء المدن الفقيرات إلى عمال بالأجرة خارج نطاق أراضيهم الخاصة في فترة الانتداب البريطاني مثل العمل في قطف البرتقال ولفة ووضعها في صناديق للتصدير خارج البلاد.

وكذلك أظهرت الصورة عمل بعض النساء الريفيات في صناعة القش والحصر وصناعة الجبنة وتصديرها خارج حدود قراهن. يصور الحاج جمعة موسى الحجية من قرية العباسية ومن مواليد عام 1932م، كان عمره وقت النكبة 16 عاماً، صوّرت عمل نساء العباسية ”بلدنا العباسية مشهورة بزراعة الحمضيات، وبنات العباسية كانوا يشتغلوا بتلقيط البرتقال بالإيجار ويسلموا البرتقال بعد ما يلفوه بالناليون وبيعوه بالصناديق للبيع، وكان في نسوان من بلدنا كانوا يشتغلوا في صناعة الحصر والقش إللي كانت العباسية مشهورة فيها. كانت عائلات كبيرة ومعروفة في العباسية تشتغل بهذه الصنعة مثل عيلة مناصرة وحميدات والمصاورة ونسوان هذه العائلات هي اللي كانت تشتغل بالحصر والقش في دورهم ويطلعوا بره يبيعوا ليافا والرملة واللد.“

الخاتمة

بذلك وحسب صور الرجال، المرأة الفلسطينية منتجة أساسية كالرجال ومساهمة في اقتصاد الأسرة، إلا أن صور النساء أظهرت امتعاض النساء من الشقاء والجهد الكبير المبذول من قبلهن في العمل الزراعي دون أن تشير النساء إلى سوء توزيع المهمات الزراعية ضمن العادات الفلاحية في مجتمع القرية. أما عن تقدير الرجال لعمل النساء وهذا الأمر يتنافى مع الآراء الإستشراقية التي تربط بين نساء العالم الثالث والمجال المنزلي، والرجال والمجال العام. وبالرغم من إظهار الصور التي لدى الرجال للتقسيم الجنسي لنشاطات العمل لكل من الرجال والنساء إلا أنه كان هناك مرونة وتوزع في نشاطات عمل النساء، مما يتحدى التقسيمات الجامدة المعتمدة في الدراسات حول اختلافات نشاطات كل من الرجال والنساء وثنائيتيها. الحاج أحمد مصطفى حماد من قرية سلمة قضاء يافا ومن مواليد عام 1908م، كان عمره وقت النكبة 40 سنة يصور عمل زوجته في القرية ويبيد مدى تقديره وافتخاره بعملها "مرتي كانت خياطة في سلمة، علمتها أمها الخياطة، وكانت تخط لنسوان البلد وتوخذ مصاري وتساعدني في المصروف. كانت خياطة مشهورة في كل البلد تخط عندها." عكست الصورة التي لدى الرجال حرية الحركة وتعدد وتوع طرق قضاء أوقات الفراغ سواء كانت بالنسبة لرجال المدينة أو لرجال القرية فهي أكثر من حركة النساء بحكم الحرية الممنوحة للرجال من قبل المجتمع، وبحكم وفرة المرافق الترفيهية الخاصة بالرجال في المدينة والقرية مثل دور السينما والمقاهي والجمعيات الخيرية والنوادي الثقافية والمقامات الدينية والأسواق وهي جميعها مرافق عامة وروادها أكثرهم من الرجال، بينما مساحة الحركة للنساء وطرق قضاء أوقات فراغهن كانت معظمها مرتبطة بالعائلة وفي نطاقها أو في نطاق الحي الذي تعيش فيه. حركة النساء كانت مقصورة على الزيارات العائلية وحضور الأعراس واللقاءات المختلفة. لهذا أبدت صور النساء استياءها من صرامة القيود الاجتماعية التي كانت مفروضة عليهن من قبل المجتمع والتي تحد من حرية الحركة لهن وتبيح حرية حركة الرجال بنفس الوقت.

سلطت الدراسة الضوء على التعليم في فلسطين وبينت الأسباب التي أدت إلى تفوق الذكور على الإناث في التعليم. وبينت الصور عند الرجال في الدراسة حق النساء في الميراث وأن المرأة كانت تورث مع أن هذا الأمر يتنافى مع واقع المجتمع الفلسطيني الذي كان يورث المرأة في حالات نادرة وخاصة جداً. الحاج إبراهيم العنابي من مدينة الرملة ومن مواليد عام 1929م وكان عمره زمن النكبة 19 سنة يصور قضية ميراث المرأة بالصورة التالية "كانت المرأة يورثها الناس ويحنوا عليها، وإلها احترام زي الأرملة إللي جوزها ميت كانوا أخوتها يروحوا عليها كل يوم يزوروها." وأظهرت الدراسة صور النساء ومدى تحسرن لحرمانهن من التعليم واللقاء اللوم على المجتمع وعلى السياسات الإستعمارية في ذلك الوقت، وكذلك أظهرت صور النساء استياءهن من حرمانهن من الميراث رغم عملهن المضني في الأرض بحجة المحافظة على أملاك العائلة. ناقشت الدراسة موضوع الزواج في فلسطين وسلطت الضوء على زواج البدل، وقرار الزواج واختيار العروس والعريس كان بيد الأب رب الأسرة وليس للعروسين.

وتطرقت الدراسة إلى الأكل الشعبي في فلسطين وتنوعه وأسباب التنوع والاختلاف من منطقة إلى أخرى. أثارت الصور في الدراسة للرجال والنساء مدى قدرة الفلسطينيين على التكيف مع واقع الحياة الجديدة الذي فرضته النكبة والتهجير وتفاوته بينهم مع أن النكبة وحدت الفلسطينيين في أنها تركتهم جميعهم بلا وطن، إلا أن تجربة اللجوء والتهجير والعيش بدون وطن تفاوتت بينهم بشكل واسع تبعاً للمكانة الاجتماعية "الموقع الطبقي" التي كان ينتمي إليها الفرد قبل النكبة وما آل إليه مصيره بعدها، وتبعاً للمنطقة التي كان يسكنها قبل النكبة ومكان سكناه بعدها، وكذلك اختلفت القدرة على التكيف بين الرجال والنساء فكانت قدرة النساء على التحمل والمسك بزمام الأمور أقوى من قدرة الرجال. لذلك ابتكرت النساء وسائل واستراتيجيات للتأقلم والتكيف مكنتها من الصمود والمواجهة مع صعوبات الحياة أثناء النكبة والتهجير وبعدها أيضاً، لذا خرجت النساء إلى العمل بالأجرة للحفاظ على بقاء أسرهن. وكشفت الصور أيضاً دور وكالة الغوث في دعم اللاجئين الفلسطينيين بعد النكبة وإقامة المخيمات الفلسطينية المختلفة، وأوضحت الصور شح الأعمال بالنسبة للرجال وأن أكثر الرجال لم يعملوا بعد النكبة وأن توجههم للعمل كان بعد حرب عام 1967 بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وفتح سوق العمل في فلسطين المحتلة في وجه الفلسطينيين. سلطت الدراسة الضوء على أهمية دور نساء قرية صرعة المحتلة وقدرتهن على استغلال محاصيل أراضيهم رغم احتلال قريتهن، والاستفادة منها في تعليم أبناءهن وتدير أمور أسرهن الاقتصادية، تناولت الدراسة شعور الفلسطينيين بالهزيمة ومطاردتها لهم على مدار واحد وستين عاماً. تناولت الدراسة أيضاً أهم التحولات التي طرأت على اللباس الفلسطيني وبعض العادات الاجتماعية الأخرى بعد النكبة مثل حرية اختيار الزوج والزوجة، والتخلي عن غطاء الوجه بالنسبة لنساء المدن وذلك بسبب العيش في المخيمات والاختلاط الواسع بين الفلسطينيين وغيرهم من الشعوب التي لجأت إليها أو بسبب خروج النساء إلى العمل والتحاقهن في التعليم.

وأخيراً تتبع أهمية هذه الدراسة من تقديرها للنساء وقيمة مساهمتهن الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني بالإضافة إلى اهتمامها بتأريخ صورهن التي تعكس ذاكرتهن المتضمنة لأدوارهن الاقتصادية والاجتماعية. وحسب نادية سيرميتكس "لا يمكن فقدان الحواس ولكن يمكن فقدان ذاكرة الحواس، والذاكرة هي التي تنظم وتنتقل بين جميع الحواس وهي شيء داخلي في كل حاسة، وهي مجال الخبرة الحسية، وهي التي تحزن الخبرات الطوعية والغير طوعية التي يتعرض لها الإنسان" (سيرميتكس، 1994، 9).

قائمة المراجع العربية:

- أسموس، ف، ت، أوزيرمان، و م. روتكيفتش. 1971. موجز تاريخ الفلسفة. ترجمة: توفيق إبراهيم سلوم. موسكو: دار الفكر.
- إفاية، محمد نور الدين. 1988. الهوية والاختلافات في المرأة، الكتابة والهامش. د. م: إفريقيا الشرق.
- إمارة، محمد، ومصطفى كيهما. 2005، هوية وانتماء مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب. حيفا: مركز مكافحة العنصرية ومركز ابن خلدون الجمعية العربية للبحث والتطوير.
- أندرسون، بنديكت. 1999. الجماعات المتخيلة. ترجمة: محمد الشرقاوي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- دراج، فيصل. 2002. ذاكرة المغلوبين الهزيمة والصهيونية في الخطاب الثقافي الفلسطيني. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- سعيد، إدورد. 2000. "الاختلاق، الذاكرة والمكان". ترجمة: رشاد عبد القادر. مجلة الآداب الأجنبية، عدد 104.
- سوكاح، زهير. 2008. "الهوية بين الكتابة التاريخية والذاكرة الجمعية نحو نموذج ذاكرتي فلسطيني". مجلة رؤى تربوية، عدد 27: 81-84.
- صايغ، روزماري. 2008. "حكايات النساء عن النكبة بين الوجود والمعرفة". ترجمة: مرام عوض الله. رؤى تربوية، عدد 27: 26-35.
- الصدّة، هدى، سمية رمضان، وأميمة أبو بكر. 1998. زمن النساء والذاكرة البديلة: مجموعة أبحاث. القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة.
- لينين، فلاديمير ايليتش. 1983. المؤلفات الكاملة. المجلد 18. ترجمة: إلياس شاهين. موسكو: دار التقدم.
- محمد، جبريل، وواصف نزال. 1994. قرى بلا فلاحين: دراسة في التركيب الطبقي لفلسطين 48. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- مصالحة، نور الدين. 2003. إسرائيل وسياسية النفي - الصهيونية واللّاجئين الفلسطينيين. ترجمة عزت الغزاوي. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- ناشف، إسماعيل. 2007. "تأزيم الحداثة، ترنيم المعرفة". مجلة مدى، عدد 3، 98-134.
- نصار، ناصيف. 1994. الأيديولوجية على المحك فصول جديدة في تحليل الأيديولوجية ونقدها. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

يروغرس، كارن. 2007. استحضار الماضي: تقبل الكارثة اليهودية والنكبة الفلسطينية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، في كتاب عميان عن التاريخ؟! العرب وألمانيا النازية واليهود. ترجمة: محمد جديد. بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع.

يوليتزر، جورج. 1970. أصول الفلسفة الماركسية. ترجمة: شعبان بركات. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

قائمة المراجع الانجليزية

Rosoldo, M. 1980. "The Use and Abuse of Anthropology. reflections on Feminism and cross- cultural Understanding". *Signs* (5) 3: 389- 417.

Seremetakis, C. Nadia. 1994, *The Senese still*. New York: University of Chicago.

Tucker J. 1985. *Women in nineteenth – Century Egypt*. England: Cambridge University press.

لائحة المقابلات

المقابلات	البلد الأصلي	تاريخ المقابلة
زهرة أبو عرايس	يافا	2008/10/31
سمحية حبوب	اللد	2008/11/24
سارة أبو لطيفة	صرعة	2008/11/30
آمنة أيوب عبد الجواد	بيت عفا	2008/11/21
خديجة العزة	تل الصايف	2008/10/30
مريم الخروبي	لقتا	2008/10/15
بديعة فليفل	الرملة	2008/12/6
إبراهيم العنابي	الرملة	2008/12/28
محمد محمود سالم	أبو شوشة	2008/9/15
جمعة موسى الحجة	العباسية	2008/11/24
أحمد حماد	سلمة	2008/11/17

الاختلاف والتشابه بين أجيال اللاجئين في توجهاتهم اتجاه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: مخيم عايدة كحالة دراسية

لورد حبش

مقدمة

المفوضية العليا للاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين منظمين دوليتين أنشئت في نفس العام لخدمة اللاجئين. على الرغم من أن الوكالة قد أنشئت قبل المفوضية إلا أن نطاق عملها وصلحياتها محدودة زمنياً ونطاقياً؛ فزمنياً، ولاية الوكالة يتم تجديدها كل ثلاثة سنوات، إذ كان التوجه العام عند أنشائها أن هذه الوكالة لن تكون دائمة وإنما ستنتهي مهمتها بانتهاء مشكلة اللاجئين. ونطاقياً فهي مقتصرة على اللاجئين الفلسطينيين إثر طرد ما يقرب من 750 ألف فلسطيني من ديارهم عام 1948. فهي المنظمة الوحيدة في داخل الأمم المتحدة التي أنشئت لتهتم بقضية شعب من الشعوب بشكل حصري. أما المفوضية، فقد أنشئت في البداية لتعالج مشكلة اللاجئين الأوروبيين نتيجة الحرب العالمية الثانية، ولكن وسّعت صلاحياتها لتشمل اللاجئين في العالم باستثناء وحيد وهو اللاجئين الفلسطينيين المشمولين ضمن نطاق عمل الوكالة إلا في حالة واحدة فقط إذا كان هؤلاء موجودون خارج نطاق عمليات وكالة الغوث.

تقدم الوكالة خدماتها لأكبر نسبة لاجئين في العالم، حيث يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الوكالة 4,966,664. وتغطي الوكالة ثمانية وخمسون مخيماً في الضفة الغربية والأردن وسوريا ولبنان. أما اللاجئين خارج هذه الدول فليسوا من صلاحيات هذه الوكالة. بالنسبة لقطاع التعليم، فتشرف الوكالة على 700 مدرسة بمراحلها المختلفة بعدد معلمين يصل إلى 22,904 معلم. أما القطاع الصحي، فيبلغ عدد المراكز 137 مركزاً صحياً وعدد العاملين في هذا القطاع 3,111. أما عدد موظفي الإغاثة والخدمات الاجتماعية فيبلغ 707 موظفاً. فيما يصل عدد القروض التي تم منحها 225,568 (الاونروا بالارقام (2010).

تبيّن الأرقام المذكورة أعلاه كبر حجم المؤسسة والعدد الضخم من اللاجئين في العالم الذين تخدمهم. والسؤال الذي لا يمكن الإجابة عليه بالأرقام هو طبيعة العلاقة بين اللاجئ والوكالة والتي مضى على وجودها الآن أكثر من ستين عاماً. فخلال العقود الستة الماضية، قدّمت الوكالة خدماتها لثلاثة أجيال متعاقبة من اللاجئين مما يطرح تساؤلاً مفاده كيف ينظر اللاجئ إلى هذه المنظمة؟ وما هي الفائدة والضرر الذي قدمته هذه الوكالة للاجئ؟ وهل هناك اختلاف بين الأجيال في نظرتهم للوكالة؟ وهل تغيرت النظرة إلى هذه الوكالة على مر السنين؟ وما هو مستقبل الوكالة كما يراها اللاجئ الفلسطيني وخاصة في ظل وجود

عدد من التوجهات المختلفة العالمية والمحلية والتي تنادي بعضها بتصنيفية هذه الوكالة بينما تطالب وتؤكد وجهات نظر أخرى على ضرورة إبقاء هذه الوكالة مادامت قضية اللاجئين لم تحل. فهي بالنسبة لهم الدليل الحتمي والقاطع على استمرار المأساة الفلسطينية.

وتقارب هذه الورقة هذا الموضوع من زاويتين تقودان إلى الاتجاه نفسه: أولهما بالعودة تاريخياً لكيفية نشأة الوكالة والظروف الحاضنة لولادتها وصلحياتها والمراحل التي مرت بها. أما الثانية بما أنه لا يمكن أن تكون الكتابات حول الوكالة أفضل من الشهادات الحية أو ردود الأفعال التي يقدمها من عايش الوكالة على مدار 62 عاماً لذا تم الاعتماد على مصدرين: أولاً على ردود أفعال اللاجئين على بعض القضايا وشمل ذلك نظرة سريعة على بعض الاحتجاجات التي قام بها اللاجئون في المناطق الخمسة التي تقدم بها الوكالة خدماتها. وثانياً على 29 شهادة حية من اللاجئين في مخيم عايدة التقت بهم الباحثة (عينه الدراسة تم اختيارها بطريقة كرة الثلج (Snowball sampling)). ويجب التنويه إلى قضية أساسية هي أن المقابلات التي تم إجراؤها هدفت إلى التعرف على الصورة الذهنية لدى اللاجئ عن الوكالة. وهل هناك اختلاف بين الأجيال في هذه النظرة من حيث موافقهم ومشاعرهم وثقتهم بالوكالة. فهدف هذا البحث إلقاء الضوء على تصورات اللاجئين الفلسطينيين ورؤيتهم ومشاعرهم بغض النظر عن الأسس المختلفة التي بنى عليها المبحوثين تصوراتهم. فالهم هنا ليس مقارنة ما يقوله اللاجئ بوجهة نظر الوكالة وردودها على ما يقول، وإنما استعراض ما يشعر به اللاجئ ونظرته للوكالة. ولذا انطلق هذا البحث من تصور أن شعور اللاجئ ورؤيته ومواقفه بغض النظر عن كونها صحيحة أم خاطئة هو الأمر الواقعي الذي بنيت عليه علاقة اللاجئ بالوكالة.

الوكالة النشأة والصلاحيات

لكي يتم فهم منبع توجهات اللاجئين الفلسطينيين تجاه الوكالة لا بد بداية من المرور السريع على نشأة وصلاحيات وتطور برامج وإستراتيجية عمل الوكالة على مدار ستين عاماً. لكن في هذا المبحث لن يتم تناول هذه المواضيع من خلال سرد تاريخي زمني وإنما سيتم معالجة هذه القضايا من خلال زاويتين أساسيتين تشكلان منبع الإشكالية بين الوكالة واللاجئ أولها: مسألة العجز في الموازنة وانعكاساتها على الخدمات المقدمة للاجئين، وثانيها: مسألة التوطين والشكوك التي أثّرت حول دور الوكالة في تصفية قضية اللاجئين. وهذان الموضوعان هما اللذان يشكلان جوهر العلاقة، الأمر الذي يدفع إلى التوتر بين اللاجئين والوكالة بين الحين والآخر. والسرد التاريخي سيستعمل كأداة للتدليل على أن إشكالية العلاقة تعود إلى البدايات مع فكرة إنشاء الوكالة وهي مستمرة طالما أن هذه الإشكاليات باقية ولم يتم معالجتها.

تمويل الوكالة والخدمات المقدمة للاجئين

إن مشكلة التمويل مرتبطة بقضية أساسية هي كيف تم إنشاء الوكالة. فالتحويل مرتبط بالطريقة التي ولدت فيها هذه المنظمة والتي تمت بموجب القرار 302 (د) الصادر من الجمعية العامة. ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لم تكن أول مؤسسة تم إنشائها لمعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

بل سبقتها ” وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين “ والتي أنشئت بقرار رقم 212. فمع نزوح مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين كان هناك تخوّف دفع الأمم المتحدة لإصدار هذا القرار والذي تم بموجبه تأسيس صندوق خاص لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين تحت إشراف الأمين العام. وكانت مهمة الصندوق تسويقية بين المؤسسات المختلفة التي كانت تقدم معونات ومساعدات للاجئين الفلسطينيين. ولكن مع التعتن الإسرائيلي والخوف من تفاقم الوضع لم يكتب لهذه الوكالة الاستمرار طويلا، فبعد عام على إنشائها أي في عام 1949 وعلى اثر صدور قرار 302 تم إلغاء الوكالة السابقة والإعلان في نفس الوقت عن ولادة وكالة جديدة تحت مسمى ” وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى “ (سالم 1997، 100). وولاية هذه الوكالة يتم تجديدها كل ثلاث سنوات لغاية إيجاد حل لقضية اللاجئين.

من خلال الرجوع إلى علاقة هذه الوكالة الجديدة مع الأمم المتحدة يتضح أنه تم إنشائها بالاستناد إلى المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخولها إنشاء مؤسسات تابعة لها بناء على الحاجة. وهناك خمسة أشكال من الأجهزة الفرعية ” Subsidiary Organs “ التي يمكن إنشائها استنادا إلى هذه المادة وإحدى هذه الأشكال هي الوكالات التنفيذية ” Operational agencies “. ووكالة الغوث محور الدراسة هنا قد تم إنشائها ضمن هذا التصنيف وبواسطة قرار وليس اتفاقية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (Date 1974, 567). ولتوضيح إشكالية الوكالة أو أي جسم يتم إنشاؤه بناء على قرار لا بد من أن يتم المقارنة مع الوكالات التي يتم إنشاؤها استنادا إلى المادة السابعة والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة أي بناءً على اتفاقية، وأمثلة عليها منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية. فهذه الاتفاقية من الناحية القانونية يترتب عليها التزامات من الدول الأعضاء فهي توضح مسؤوليات وصلاحيات هذه الوكالات وطرق تمويلها. بينما الأجهزة الفرعية ” Subsidiary Organs “ والتي تنشأ من خلال قرار يتم اتخاذه في أحد الأفرع الأساسية من الأمم المتحدة، فبنود هذا القرار عادةً ما تكون عامة. وهنا تكمن المشكلة، فشكل وآلية العلاقة بين هذه الوكالة والدول المضيفة تكون غير واضحة فهي لا تضع التزامات على الدول المضيفة التي قد تعمل فيها هذه المؤسسات الفرعية (Date 1974, 577-578). إذًا الاختلاف الأساسي بين إنشاء وكالة الغوث على أساس اتفاقية أو على أساس قرار هي مسألة التمويل. ففي الحالة الأولى فإن الدول التي وقّعت على الاتفاقية ستزوّد الوكالة بالتمويل اللازم للقيام بمهامها. بينما في الحالة الثانية، وهذه هي حالة وكالة الغوث، يكون التمويل طوعيا، فليس هناك ما يلزم الدول على تمويل هذه الوكالات. كما أن ميزانيتها منفصلة وليست لها علاقة بميزانية الأمم المتحدة. ولذا التمويل الذي تحصل عليه هذه الوكالة يكون طوعيا إما من قبل المؤسسات الحكومية أو الغير حكومية. والمحصلة أن هذه الوكالات ستجد نفسها في مأزق عدم توفر التمويل اللازم للقيام بالمهام التي أنشأت من أجلها (Date 1974, 579).

من خلال النظر إلى ميزانية الوكالة يتضح أنها تنقسم إلى قسمين أساسيين: الأول الميزانية العادية والثاني الميزانية الغير عادية. فيما يخص العادية تشمل الأتي:

1. الموازنة النقدية الغير مخصصة من قبل الدول.

2. المساعدات العينية السلعية.

3. النشاطات الممولة.

أما فيما يخص الموازنة غير العادية فتقسم إلى سبعة أقسام رئيسة من ضمنها برنامج تطبيق السلام ومناشدة لبنان وبرامج مدرة للدخل وغيرها (Parvathaneni 2005, 91-92).

فالوكالة بغض النظر عن التقسيم السابق تعتمد على التبرعات، فالجمعية العامة لم تشأ أن تضع التزامات على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لذلك تركتها منوطة برغبات تلك الدول. لذا واجهت الوكالة أزمات مالية متلاحقة منذ إنشائها، فمثلا في الأعوام ما بين 1966-1975 بلغ العجز في الميزانية 1.1 مليون دولار. وفي الأعوام 1969-1970 أعلنت الوكالة عن أزمة مالية حادة. وفي عام 1977 بلغ العجز 3.8 مليون فيما بلغ 1.6 مليون عام 1978 (Schiff 1995, 125-131). وفي سنوات الانتفاضة الأولى ازداد الدعم للوكالة ولكن هذا لم يستمر طويلا إذ سرعان ما تراجع هذا الدعم بعد السنوات الأولى للانتفاضة (Schiff 1995, 137). إذا العجز في ميزانية الوكالة ليس بجديد، فكما تمت الإشارة سابقا فقد عانت الوكالة من العجز منذ عشرات السنين ولكنها كانت تنجح دائما في إيجاد حلول مؤقتة وليست شافية، خاصة وأن سياستها تمثلت في جمع التبرعات من الدول عبر "طريقة دب الذعر والخوف في نفوس المتبرعين، واعتبار قضية اللاجئين لغما جاهزا للانفجار" (الكليب 2001، 101).

وانطلاقا من ذلك يرجع سكييف مشاكل الوكالة المالية إلى سببين الأول داخلي يعود إلى الخلل في الهيكلية الداخلية؛ فنظام التمويل والمحاسبة مناسبة لمؤسسة مؤقتة ولكنها لا تتناسب مع مؤسسة وبرامج طويلة الأمد. أضف إلى ذلك، التضخم السكاني الكبير نتيجة الزيادة في أعداد اللاجئين (Schiff 1995, 112). فأعداد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة قد تضاعف إلى أكثر من ستة أضعاف. فقد بلغ عددهم عام 1950 حوالي 750 ألفاً، أما اليوم فيبلغ عددهم 4.67 مليون بزيادة مقدارها 3%. أما السبب الثاني فهو سبب خارجي يعود لأسباب سياسية واجتماعية. فالدول قد تكتفي بتخصيص تمويل قليل جداً على اعتبار أن ذلك يحقق مصالحها (Schiff 1995, 112). أما شعبان في تحليله لأسباب الأزمة المالية فيرجعها إلى الطريقة الخاطئة في صرف الأموال، حيث يشير إلى قضية مهمة فالخدمات الفرعية مثل نفقات المكاتب الرئيسة والمستودعات والنقل والمواصلات والنفقات الإدارية الأخرى تلتهم نسبة كبيرة من الميزانية العادية وقد وصلت هذه النسبة عام 1995 إلى 28.28% من الميزانية العادية. بالإضافة إلى رواتب الموظفين العالية وبالطبع ليس كل الموظفين وإنما الموظفين الدوليين هم فقط الذي يحصلون على رواتب عالية جدا. والمشكلة الأكبر أنه في الوقت الذي كان من المفترض أن يواكب التراجع في الخدمات

المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين تراجع في عملية توظيف الموظفين الدوليين وأن تقل النفقات الإدارية فإن ذلك لم يحصل بل على العكس فالوظائف الدولية خاصة كانت في حالة ازدياد والنفقات الإدارية لم تتراجع (شعبان 1996، 159-160). ويلخص شعبان في النهاية أسباب العجز بقوله:

الهدر المالي والفساد الناتجين من البيروقراطية والعلاقات غير المتكافئة بين موظفي الأونروا الميدانيين وموظفيها الكبار في مزارع الرئاسة، والعلاقات ذات الطابع التمييزي بين الموظفين المحليين والموظفين الدوليين لا لناحية الرواتب فحسب، بل أيضا لناحية سلطة القرار (شعبان 1996، 159-160).

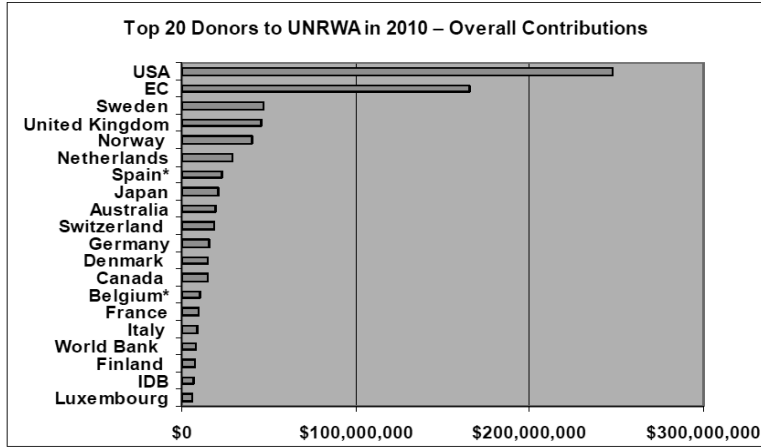
أما الكليب فيشاطر شعبان في طروحاته أن المشكلة لا ترجع بالأساس إلى سياسات الوكالة. لذا فهو يرى أن تذبذب موازنة الوكالة وعدم استقرارها لا يعود فقط إلى مزاجية الممولين والتي تحكمها بالطبع مصالح هذه الدول وعدم مواكبتهم الزيادة السنوية في الميزانية أو إلى التقلبات في سعر صرف الدولار، وخاصة أن نفقات الوكالة تتم بالدولار. وإنما يرجع السبب إلى ”التغير الحاصل في أولويات الإنفاق لدى الوكالة على حساب وظيفتها الرئيسة المتمثلة بإغاثة اللاجئين وتقديم المساعدة للاجئين“ (الكليب 2001، 102). فما توضحه الأرقام أن العجز في ميزانية الوكالة يعود لأسباب ودوافع سياسية ترجع إلى زيادة الاهتمام الدولي بعملية التسوية ودعمها ماديا على حساب ميزانية الصندوق العام (الكليب 2001، 104). وهذا ما تؤكده الأرقام ففي الأعوام من 1985 - 1999 شهدت الميزانية العادية للوكالة تراجعا بينما ازدادت الميزانية الغير عادية (المخصصة للمشاريع) (Parvathaneni 2005, 95-96). ولكن على الرغم من هذه الزيادة في التمويل لصالح المشاريع على حساب الزيادة في الميزانية العادية يتضح أن العجز في ميزانية الوكالة لا يأتي من عجز في الميزانية العادية وإنما بسبب الزيادة في الإنفاق لصالح برنامج تطبيق السلام وغيره من المشاريع التي تقع خارج الميزانية العادية. فنظرة على تقرير المفوض العام لسنة 1996-1997 يشير إلى التالي:

استنادا إلى الإقفال الأولي لحسابات السنة التقويمية 1996 بلغ مجموع الإيرادات في جميع الصناديق على أساس نقدي 316.6 مليون دولار، منها 260.9 مليون دولار للميزانية العادية و55.7 مليون دولار للمشاريع (في إطار برنامج تطبيق السلام)... فيما بلغت النفقات 343.3 مليون دولار، منها 258.7 مليون دولار كنفقات من الميزانية العادية و84.6 مليون دولار كنفقات على المشاريع (الكليب 2001، 104).

فما تظهره هذه الأرقام أن العجز في الميزانية لم يأت من عجز في الموازنة العادية وإنما من مشاريع مثل مشروع تطبيق السلام. ولذا قامت الوكالة وهذا مخالف لنظامها الداخلي والذي ينص في أحد بنوده الرئيسة على أن ”المنافسة في بنود الصرف تتم في إطار بنود الميزانية العادية فقط“ بتغطية العجز في ميزانية المشاريع من الميزانية العادية (الكليب 2001، 104-105). فالوكالة قررت تغطية العجز في ميزانية المشاريع بدل من أن تقوم باستخدام الفائض على الخدمات الأساسية والتي تتعرض للتخفيض (الكليب 2001، 104). فهذه السياسة التي أثارها الدول المانحة للوكالة وسياسة الأولويات التي اتبعتها الوكالة أثارة حنق اللاجئين؛ فمثلا كانت ردة فعل اللجان الشعبية في المخيمات في لبنان إغلاق برنامج

”نلعب ونتعلم“ فقد برر أحد أعضاء اللجنة الشعبية هذا التصرف بقوله ”كيف نعلم أطفالنا الرقص وهم يرقصون على ألم معاناة فلسطينية متزايدة بفعل سياسة تقليص الأونروا لخدماتها، وقيل أن يلعبوا الطفل فليوفروا له أماناً صحيحاً، فلا يموت على أبواب المستشفيات“ (المستقبل 2011).

أما بالنسبة لمشكلة الميزانية وطريقة صرفها فعليها انتقادات يمكن أن تتلخص بالشكل التالي:
1. هذا التمويل الاختياري والطوعي والتي تحتل فيه الولايات المتحدة والدول الأوروبية المركز الأول جعل اللاجئين ينظرون إلى الوكالة على أنها ذراع للغرب.



2. إن ميزانية الوكالة تصرف على الرواتب ثم على الخدمات (Schiff 1995, 143)

3. الرواتب المرتفعة يأخذها الموظفون الدوليون بينما رواتب الموظفين المحليين متدنية مقارنة مع نظرائهم من الموظفين الدوليين . (Schiff 1995, 147) وهذه المقارنة تكون ذات صدى أعلى إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الموظفين المحليين هم الذين يقومون بالأعمال اليومية وتقع على عاتقهم تنفيذ السياسات وهذا ما أكده أحد الموظفين الدوليين حين عبر بجملة بسيطة قائلاً ” يمكننا أن نستبعد كل الموظفين الدوليين ومع ذلك يمكن للوكالة أن تستمر في عملها ولكن عندها لن تصبح دولية“ (Schiff 1995, 148).

4. إن عدم استجابة الوكالة إما لأسباب مالية أو تقنية تسمح بظهور استياء كبير بين اللاجئين مما يؤدي في بعض الأحيان إلى ظهور اتهامات للوكالة بالتأمر ضد قضية اللاجئين (Al-Husseini 2000, 56)

الوكالة بين التوطين والخدمات

السؤال الأساسي المطروح هنا ما هي صلاحيات الوكالة؟ فمن ناحية الصلاحيات لم تختلف على الورق، حيث بقيت دون تغيير فهي مؤسسة تقدم المساعدات الإنسانية للاجئين (Al-Husseini 2000, 51)، ولكن الأمر على أرض الواقع يثبت العكس. فمن خلال التتبع للمراحل الأساسية التي مرت بها الوكالة يتضح بشكل جلي التداخل بين السياسة وعمل الوكالة.

لمعرفة ما قامت به الوكالة على أرض الواقع على مدار الستة عقود لا بد من الرجوع إلى لجنة المسح الاقتصادي التي ذكرت في قرار الأمم المتحدة لإنشاء الوكالة، والتي، أي اللجنة، تم تشكيلها من قبل لجنة التوفيق التي تشكلت بقرار رقم 194 من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة (سلامة 2007, 36). وقد اقترحت الولايات المتحدة إنشاء لجنة للمسح الاقتصادي لدراسة إمكانية القيام بمشاريع اقتصادية تطويرية في المنطقة. وبالفعل، تشكلت هذه اللجنة والتي ترأسها جلوب باشا وأصدر تقريرها النهائي في 1949. ولكن المشكلة الأساسية حول لجنة المسح الاقتصادي أن آراءها تطابقت مع رؤية المسؤولين الأمريكيين والذين رأوا عدم إمكانية عودة اللاجئين. يوضح سكيف كيف أنه في تقرير هذه اللجنة تم الابتعاد عن استعمال المفاهيم المتعارف عليها "التوطين" "Resettlement" و "العودة" "Repatriation" وذلك لتجنب الاعتراف أن التوطين قد حل مكان اللجوء لذا استخدموا في تقريرهم مفاهيم غامضة مثل "الاندماج" "Reintegration" و "التأهيل" "Rehabitation". وقد تبنت الأمم المتحدة هذا التقرير وقامت بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين (Schiff 1995, 20). ولذا جاء قرار إنشاء وكالة الأمم المتحدة رقم 302 مؤكداً على تبني توصيات هذه اللجنة. وبالإضافة إلى تبني قرار إنشاء وكالة الغوث تم الإشارة إلى تبني توصياتها فيما يخص المشاريع التي سيتم تنفيذها حيث أشار القرار إلى "التعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل، بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادي (سلامة 2007, 39)". يمكن القول أن توصيات هذه اللجنة ساهمت في صياغة شكل العلاقة المستقبلية بين الوكالة وبين اللاجئين. ولذا كانت المشاريع الأولى التي قامت بها الوكالة في المرحلة الأولى تصب في خانة مشاريع التوطين التي تم اقتراحها من قبل لجنة المسح الاقتصادي. وبناءً على ذلك قام سكيف "Schiff" بتحديد خمسة مراحل أساسية مرت بها هذه الوكالة (Schiff 1995, 8-10)، يمكن إجمالها في الآتي:

المرحلة الأولى 1950-1957: كانت الوكالة في هذه المرحلة، تعتبر أداة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية للمنطقة والتي كانت تهدف إلى توسيع الزراعة وتطوير التعاون الدولي. كل هذه المشاريع كانت تتماشى مع السياسة الأمريكية ودعمها المالي الذي كان يقوم على فكرة أساسية مفادها أن تطوير المناطق التي تهجر إليها اللاجئين في الدول المضيفة سيدفع باتجاه توطينهم في هذه المناطق وبالتالي التقليل من نسبة الذين سيتم إعادتهم. فالتنمية والتطور الاقتصادي بالنسبة للسياسة الأمريكية يمكن أن يحل المشاكل السياسية وبالطبع يمكن إنهاء مشكلة اللاجئين (Schiff 1995, 8). ففي عام 1950 أصدرت الأمم المتحدة نشرة عنوانها "مشاريع أعمال الإغاثة تهدف إلى حل مشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط"، لذلك عندما تم تطبيق المشاريع الإغاثية على مستوى كبير تم رفض هذه المشاريع من اللاجئين؛ حيث قام اللاجئون بالإضراب

واصفين المشاريع التي كانت تتفد من قبل الوكالة على أنها "مشاريع امبريالية أمريكية وبريطانية" ولذا عندما انتهت هذه المشاريع قام اللاجئون بالعودة إلى بيوتهم (Forsythe 1971, 26). لذلك قامت الوكالة عام 1951 بالتحول من التركيز على المشاريع الصغيرة التي كانت قد تبنتها في عام 1950 إلى جانب المشاريع الكبيرة، إلى التركيز على المشاريع الكبيرة متمثلة في مشاريع المياه، وذلك لأنها اعتبرت أن المشاريع الصغيرة لن تساعد في حل مشكلة اللاجئيين (Schiff 1995, 21). ولذا قامت الوكالة في الفترة الواقعة ما بين 1952 - 1954 بتخصيص مبلغ 200 مليون دولار للمشاريع التنموية الكبيرة، مقابل تخصيص 50 مليون دولار فقط للإغاثة (Schiff 1995, 39 - 40).

كان هدف المجتمع الدولي والأمم المتحدة من تشغيل اللاجئيين عن طريق وكالة الغوث في المناطق التي نزحوا إليها أن لا تعود هناك حاجة إلى تقديم المساعدات الدولية. فبتم بذلك التخلي عن المطلب السياسي للاجئيين (داغر 2000، 39). وانطلاقاً من الأعمال التي قامت بها الوكالة في بداية تأسيسها يتضح أنها اعتبرت في الدوائر السياسية الفلسطينية على أنها أنشئت لتصفية قضية اللاجئيين من قبل القوى الغربية (Al-Husseini 2000, 52). وتأثير هذه المرحلة بالنسبة لسكيف كبير حيث يشير في تحليله للأثر الذي تركته هذه المرحلة "من الآن وصاعداً أي تغيير على برامج الوكالة يثير بعبع" مؤامرة التصفية" (Schiff 1995, 46).

المرحلة الثانية 57-67: نتيجة إصرار اللاجئيين على العودة إلى ديارهم فشلت محاولات التوطين التي كانت الوكالة الأداة الفعلية لتطبيقها. حيث أجبرت الوكالة على ضوء ذلك إلى التحول من المشاريع التطويرية الكبيرة إلى تقديم الخدمات الأساسية الثلاثية وهي التعليم والصحة والإغاثة. فمشاريع المياه في المنطقة التي كان يعتقد أنها ستؤدي إلى التعاون الاقتصادي لم تتجح، فالصراع العربي الإسرائيلي لن يحل على أسس اقتصادية بل يجب أن يسبق ذلك تسوية سياسية. في هذه المرحلة أصبح برنامج التعليم هو البرنامج الأساسي للوكالة (Schiff 1995, 59). فتحوّلت الوكالة إلى ما يمكن تسميته "شبه دولة" "Quasi State" تقدم خدمات للاجئيين في مجالات التعليم والصحة. فبعد أزمة السويس تم اعتبار التعليم الدور البنائي الأكبر للوكالة بالطبع إضافة إلى الإغاثة (Forsythe 1971, 35).

المرحلة الثالثة 67-78: في هذه المرحلة تحولت الوكالة إلى تقديم الخدمات الطارئة نتيجة الحروب التي مرت بالمنطقة والتي تقع في نطاق عمل الوكالة أولها حرب عام 1967 والتي نتجت عن تهجير الفلسطينيين. بالإضافة إلى أيلول الأسود في عام 1970 والحرب الأهلية اللبنانية والتي ابتدأت في عام 1970 واستمرت عشرين عاماً. بالإضافة إلى حرب 1973.

المرحلة الرابعة 1987-1993: تميزت هذه الفترة بدعم مالي وتعاطف مع الفلسطينيين. وقد قامت الوكالة في هذه الفترة بالدخول في مجال حماية اللاجئ. وفي هذه الفترة أكدت الوكالة على تركها مجال التشغيل والذي هو من صلاحياتها.

المرحلة الخامسة 1991 - لغاية الآن: تحولت الوكالة فيها إلى دعم مؤسسات السلطة الوطنية. وقد كان واضحا أن هناك توجه لدى الوكالة لإنهاء مهامها. فقد قامت الوكالة بتقديم ورقة عنوانها "الأونروا والفترة الانتقالية: منظور خمس سنوات لدور الوكالة ومتطلباتها المالية" خلال الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في عمان والذي شارك به ممثلي الحكومات المضيفة والمتبرعين (شعبان 1996، 147). وفي هذه الورقة أعلنت الوكالة انه "يمكن للمرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام أن تقدم إسهاما حاسما للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية، تحضيراً لتسليمهم خدمات الأونروا" (صامد 1996، 172). فالورقة أكدت مساعي الوكالة لإنهاء دورها في المنطقة استناداً إلى عاملين أساسيين، الأول: النتائج التي ستوصل إليها عملية السلام. أما الثاني فيرجع إلى العجز المالي المتواصل في ميزانية الوكالة (شعبان 1996، 147). ولذا، على ضوء هذه التوجهات تم نقل المقر الرئيسي للوكالة من فينا إلى غزة عام 1996 واعتبر ذلك خطوة باتجاه نقل الصلاحيات إلى السلطة الوطنية (Al-husseni 2000, 61). ولكن المجريات على أرض الواقع أثبتت أن تسليم الوكالة لخدماتها لن يتم بسهولة وخاصة مع فشل المفاوضات وتعثرها. فالآمال التي انعقدت سابقاً بقرب انتهاء الوكالة وتسليم دورها للسلطة لم تتجح بل أصبحت على حد تعبير الحسيني من المحرمات (Al-husseni 2000, 62).

شهادات حية للاجئين

يستدعي الحديث عن توجهات اللاجئين الفلسطينيين تجاه الوكالة أن يتم استحضار أمثلة من واقع المخيمات في مناطق عمليات الوكالة كأمثلة غير حصرية على توجهات اللاجئين وعلاقته بالوكالة. وهذه الأمثلة تنقسم إلى قسمين: استطلاعات الرأي التي أجريت حول الوكالة وخدماتها، والاحتجاجات ضد الوكالة التي قام بها اللاجئون في المخيمات المختلفة.

استطلاع الرأي والاحتجاجات

الشهادات الحية التي يقدمها اللاجئون يمكن أن تكون عن طريق البيانات التي يصدرونها احتجاجاً على سياسية الوكالة أو آرائهم التي تعكس في استطلاعات الرأي. وبما أن هذه الورقة تتحدث عن نظرة اللاجئين للوكالة لا بد أن نستحضر بعض الأمثلة من واقع المناطق التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون والذين يقعون تحت ولاية الوكالة. ولذا في هذا المبحث سيتم المرور بشكل سريع على بعض الاحتجاجات التي قام بها اللاجئون في مناطق عمل الوكالة الخمسة وعلى واحدة من أحدث استطلاعات الرأي والتي تم القيام بها في كل من لبنان وسوريا.

في البداية لا بد من توضيح قضية مهمة مفادها أن الاعتراضات والاحتجاجات على الوكالة ليست بجديدة، فقد تعرضت الوكالة للانتقادات والمظاهرات منذ تأسيسها. ففي الخمسينات خاض اللاجئون الإضرابات بشكل عنيف ضد سياسة التوطين والإندماج في الدول المضيفة. وفي الخمسينات والستينات احتجوا على محاولات التصفية التي تقوم بها الوكالة. أما في السبعينات والثمانينات فقد احتجوا على تقليص حصص المؤن التي يتم توزيعها، فقام اللاجئون بمهاجمة موظفي الإغاثة في الأراضي الفلسطينية (Schiff 1995, 89).

وهذه بعض الاستطلاعات والاحتجاجات التي حدثت خلال العامين السابقين والتي تلقي الضوء على بعض الإشكاليات بين الوكالة واللجان في المناطق الخمسة التي تعمل فيها الوكالة:

1. الاستطلاع الذي أجراه كل من مركز العودة الفلسطيني في لندن وتجمع العودة الفلسطيني "واجب" في سورية ومنظمة ثابت لحق العودة عام 2009 وشمل عينة من 1460 لاجئاً فلسطينياً في سورية ولبنان، وأعلن عن نتائجه في المؤتمر الذي نظمه مركز العودة الفلسطيني في لندن في الذكرى الستين لتأسيس الأونروا بتاريخ 2009/12/16، والذي أشار إلى أن 92% من المستطلعين يؤيدون استمرار الأونروا بتقديم خدماتها، رغم أن 70% من المستطلعين غير راضٍ عن الأداء، و86% يرون الخدمات غير كافية و64% يرون تراجعاً كبيراً في تقديمها فقد أوضح هذا الاستطلاع عدم رضا اللاجئ عن خدمات الوكالة (ثابت لحق العودة 2009).

92%	64.1%	55.5%	35.3%	44.9%	86%	69.7%
يؤيد استمرار الأونروا بتقديم خدماتها	يرى تراجعاً كبيراً في تقديم الخدمات	خدمات العمل الإغاثي ضعيفة	الخدمات التعليمية كافية	الخدمات الصحية ضعيفة	خدمات الأونروا غير كافية	غير راضٍ عن أداء الأونروا

2. نشرت الوكالة على صفحتها الالكترونية أنها ستقوم بتدريس المحرقة اليهودية ضمن مناهجها المخصصة لتدريس حقوق الإنسان للطلبة اللاجئين. وجاء في نص الوثيقة الصادرة باللغة الإنجليزية والتي حملت عنوان "تعليم حقوق الإنسان في غزة" "أن الوكالة تعترم تعليم مبادئ حقوق الإنسان لنحو 200 ألف طالب مسجلين في مدارسها في قطاع غزة." وحسب الوثيقة فإن الطلبة سيكون لهم المعرفة والفهم والالتزام بأسس منها "السياق التاريخي الذي أدى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو الحرب العالمية الثانية والمحرقة." وأثار ذلك انتقادات من جانب اللاجئين العاملين في الوكالة الدولية واللجان الممثلة لهم ولجان حق العودة في الأردن وفصائل فلسطينية. وقد عبّرت اللجان الشعبية في رسالة وجهتها إلى مدير عمليات الوكالة في قطاع غزة جون جينج عن استهجانها ورفضها الشديد. فإذا كان هناك موضوع يجب أن يدرّس فيجب أن يكون نكبة الشعب الفلسطيني. معتبرة ان تدريس هذه المادة بشكل منفصل يعد مخالفة لأن الوكالة يجب أن تلتزم بمناهج الدول المضيفة للاجئين (النجار 2009)¹.

3. في 11-3-2011، عقب وفاة الطفل محمد نبيه طه (11 سنة) في صيدا أمام باب احد المستشفيات التي رفضت إدخاله لأسباب مادية، قام المحتجين بإقفال عيادات تابعة لوكالة الغوث في المخيم. وقد

1 انظر الملحق رقم (1) للإطلاع على وثيقة الوكالة كما وردت بموقعها الرسمي يمكن الرجوع إلى الموقع التالي: http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2009/9/28/1_942218_1_51.pdf

صدر بيان حملّ فيه المسؤولية للوكالة متهما اياها بالتقصير وخاصة أن هذه ليست المرة الاولى ولا الوحيدة التي تؤدي إلى وفاة فلسطيني على أبواب المستشفيات المتعاقده مع الوكالة. وقد طالب البيان بتشكيل لجنة تحقيق من الوكالة واللجان الشعبية، وأهل الطفل لكشف الحقائق وذلك بهدف العمل على إدخال أي فلسطيني إلى المستشفى دون إذلال أو طلب تأمين مادي (غسان الزعتري 2011).

4. في شهر حزيران 2011، قامت اللجنة الأهلية لأصحاب البيوت المهدامة في غزة باحتجاجات واعتصامات وتوجيه اتهامات للوكالة بأنها قامت عمدا بإطالة أمد معاناتهم بهدف اخضاعهم، مستندة إلى حجج واهية. حيث تم اصدار بيان نددت فيه هذه اللجنة بتقاعص الوكالة عن تنفيذ الوعود لانهاء مأساتهم (الملتقى الفتحاوي 2011).

في شهر تموز 2011 حدثت احتجاجات في مناطق عمليات الوكالة بعد قيامها بتغيير اسمها على الصفحة الالكترونية من "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" إلى "وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين" مع حذف "للإغاثة والتشغيل" و"الشرق الأدنى"، واستبدال اللاجئين الفلسطينيين في الموقع الإلكتروني باللغة الإنكليزية إلى "لاجئي فلسطين". وكان احتجاج اللاجئين على اساس أن الوكالة قد تأسست بهدف إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حصراً، الأمر الذي أدى إلى تراجع جزئي غير مقبول بعد إضافة "الإغاثة والتشغيل" واستمرار حذف "الشرق الأدنى" والإبقاء على "لاجئي فلسطين" (عطا الله 2011).

5. في الخامس من تموز 2011، حدثت خطوة تصعيدية جديدة احتجاجاً على تقليص خدمات الوكالة؛ حيث قام ناشطو اللجان الشعبية في مخيم عين الحلوة بإقفال بوابات ثلاث مدارس تابعة للوكالة وهي السموع وصفد والفالوجة بواسطة آلة لحام لمنع الأولاد المشاركين في الأنشطة الصيفية من الدخول. وجاء في المذكرة الاحتجاجية التي تم رفعها:

تطل علينا إدارة الأونروا في لبنان بمشاريع وهمية لا تعود بالنفع على أبناء شعبنا وليست من الأولويات مثل برنامج "لعب وتعلم"، مع قناعتنا الكاملة بأن من حق أطفالنا اللعب والترفيه، ولكن السؤال: هل أمّنت الأونروا لأطفالنا العلاج الكافي لكيلا يتسولوا العلاج، ويموتوا على أبواب المستشفيات؟ (المستقبل 2011، 8).

6. في 2 تموز 2011 نظمت اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم البريج والنصيرات اعتصاماً احتجاجياً أمام مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في النصيرات، وكان الاحتجاج على أمرين، الأول متعلق بتقليص الوكالة لخدماتها والثاني التخوفات المتعلقة بتغيير اسم الوكالة وشطب مصطلحي الإغاثة والتشغيل. (اللجنة الشعبية للاجئين مخيم البريج 2011).

7. في 22 تموز 2011 أعلنت حركة حماس تصعيد الخطوات الاحتجاجية ضد قرار الوكالة تقليص خدماتها المقدمة للاجئين في قطاع غزة. وقال عصام عدوان "إن خطواتنا الاحتجاجية بدأت، لكنها

ستتصاعد في الأسبوع المقبل، لتشمل كافة مناطق الأونروا الخمس (قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا) (وكالة القدس نت للأخبار 2011).

8. علّقت الوكالة أعمالها في مخيم جنين ابتداءً من 11-8-2011 وحتى إشعار آخر. وقد جاء هذا في ظل التوترات والاحتجاجات التي أتت رداً على سياسة تقليص الخدمات التي تقوم بها الوكالة (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين 2011).

9. في آب 2011 قامت المؤسسات الأهلية واللجان الشعبية والفصائل والقوى الفلسطينية على الساحة اللبنانية بموجة احتجاجات ضد الوكالة في لبنان لم يسبق أن تعرضت لها الوكالة منذ تأسيسها. وقد شملت هذه الاحتجاجات على الاعتصامات والإضرابات وإصدار البيانات. وتأتي هذه الاحتجاجات كرد على تقليص الوكالة لخدماتها، بالإضافة إلى الفساد الإداري والهدر المالي. وقد وصلت هذه الاحتجاجات إلى حد المطالبة بتسريح المدير العام للأونروا في لبنان (مجلة العودة 2011).

10. في شهر أيلول 2011 حصل اعتصام شعبي نظّمته اللجنة الشعبية للاجئين في قطاع غزة، بمشاركة دائرة شؤون اللاجئين التابعة لحركة حماس. وجاء هذا الاعتصام احتجاجاً على عدد من القضايا، أولها تقليص الخدمات وتديداً بإيقاف رئيس اتحاد الموظفين العرب بوكالة الغوث الدولية سهيل الهندي (وكالة معا الاخبارية 2011). وقد جاء قرار إيقاف رئيس الاتحاد عن العمل وبحسب الوكالة "بعد مشاركته في فعاليات سياسية وليست نقابية وهو ما لا تسمح به قوانين الأمم المتحدة التي تمنع موظفيها من ممارسة أي عمل سياسي." فبحسب أبو حسنة المستشار الاعلامي للوكالة "إن قوانين الأمم المتحدة تسمح لموظفيها بالمشاركات السياسية السلمية والنشاطات النقابية في المجتمع ولكن يجب أخذ إذن بذلك من الإدارة حسب النظام الذي يجب أن يتبعه موظفو "الأونروا" (فلسطين أون لاين 2011). وقد نظم اتحاد الموظفين العرب بوكالة الغوث الدولية خيمة اعتصام دائمة بدأت من صباح اليوم الأحد 18-9-2011 أمام بوابة الأونروا وذلك احتجاجاً على قرار الوكالة بحق رئيس الاتحاد الأستاذ سهيل الهندي (اتحاد الموظفين العرب بوكالة الغوث - قطاع غزة 2011). ولذا قام اتحاد الموظفين العرب بإصدار بيانات تندد بموقف الوكالة².

2 للإطلاع على نموذج من هذه البيانات يمكن الرجوع الى ملحق رقم (2).

من خلال تحليل هذه الاحتجاجات واستطلاعات الرأي يتضح الآتي:

- هناك حالة عدم رضا من الخدمات التي تقدمها الوكالة في مختلف الميادين.
- هناك غضب شديد من السياسات التقشفية التي تقوم بها الوكالة وقيامها بتنفيذ مشاريع أخرى ليست ذات أولوية عند اللاجئ في الوقت الذي يجب أن تقوم الوكالة بتوفير الخدمات الأساسية أولاً.
- هناك تخوف بيديه اللاجئون من أي خطوات تقوم بها الوكالة والمثال واضح عندما قامت بتغيير الاسم على صفحة الوكالة الالكترونية.
- إن المحتجين أو من تم استطلاع آرائهم لم ينادوا بإنهاء الوكالة على الرغم من عدم رضاهم عن أداءها. وهذا ما يؤكد سكيف في كتابه حيث يقول أنه "على الرغم من عدم الثقة من قبل اللاجئ والضعف من قبل الدول المضيفة لم يكن هناك أي طرف معارض لنشاطاتها (Schiff 1995, 81).

الشهادات الحية:

صورة الوكالة عند اللاجئيين في مخيم عايدة³ كحالة دراسية

أجرت الباحثة المقابلات مع 29 لاجئاً من مخيم عايدة. وهو واحد من ثلاثة مخيمات موجودة في محافظة بيت لحم. إن المقابلات التي أجريت قسمت للباحثين إلى فئتين عمريتين الفئة الأولى من 20 إلى 40 عاماً. أما الفئة الثانية من 40 إلى 80 عاماً. ولقد تم تسجيل كل المقابلات ماعداً مقابلة واحدة تم التحفظ على تسجيلها مما مكن الباحثة من الرجوع إلى هذه المقابلات والتحقق منها أكثر من مرة. لقد تم طرح أسئلة عدة على اللاجئيين الذي قدّموا تصورات واضحة لنظرتهم للوكالة وعلاقتهم بهذه المؤسسة التي دامت على مدار أكثر من ستين عاماً. تم إجراء المقابلة عن طريق عينة كرة الثلج فعن طريق مؤسسة شباب عايدة وبمساعدهم تم التعرف على العينة التي تم مقابلتها حتى تم إنجاز كل المقابلات.

وفي تحليل هذه الشهادات تم تبني الاتجاه اللغوي الخاص "بفيتجنشتين" "Wittgenstein" كما جاء في أعماله الأخيرة. هذا الفيلسوف أسس فلسفته اللغوية على استعمالات واستخدامات المفاهيم فهو غير مهتم بتاريخها أو بتعريفها (عبود 1999، xiii-xii). فتقطعة الانطلاق بالنسبة له هو المعنى الذي يتحدد من خلال الاستعمال (Wittgenstein 2001:P 1 par. 32). ويتم تحديد معنى الكلمة من خلال ما يطلق عليه مفهوم "لغة اللغة" "Language Game" ولعبة اللغة كأى لعبة أخرى مؤسسة على مجموعة من القواعد التي تحدد وتبين طريقة الاستخدام الفعلي وتبتعد عن الاهتمام بالمعنى لأن المعنى يأتي من الاستخدام وليس تعبيراً عن حالة مجردة وإنما هو تعبير وانعكاس لنمط الحياة السائد أو للسياق الفكري (عبود 1999، 55). ولكن هذه القواعد لا تعني بأي حال من الأحوال أنه لا يمكن تغييرها فالتغيير وارد إما بتعديل هذه القواعد أو وضع قواعد جديدة من قبل اللاعبين (Wittgenstein 2001, P1 par. 83). وتغيير القواعد هذه يعني أن هناك تطوراً أو انقلاباً جذرياً قد حدث على القاعدة القديمة مما أدى إلى الخروج عن الأفعال النمطية (عبود 1999، 56).

تحتّم دراسة "الوكالة" كمفهوم استناداً إلى هذا المنهج رؤية الوكالة والأفعال والخدمات التي تقوم بها كلعبة مؤسسة على مجموعة من القواعد التي تحكم هذا المفهوم. والمبجوثيين الذين تمت مقابلتهم هم اللاعبين في هذه اللعبة وهم الذين يحددون مفهوم الوكالة وذلك عن طريق معالجتهم لموضوع الوكالة في

3 تأسس مخيم عايدة للاجئين في عام 1950 بين مدينتي بيت لحم وبيت جالا. ومثله مثل باقي مخيمات الضفة الغربية، فقد تأسس فوق قطعة من الأرض استأجرتها الأونروا من الحكومة الأردنية. وينتمي اللاجئون الأصليون في المخيم إلى 17 قرية تابعة للجزء الغربي من منطقتي القدس والخليل، بما فيها الولجة وخربة العمر وقبو وعجور وعلار ودير أبان وماليحا وراس أبو عمار وبيت نتيف. ويمتد مخيم عايدة فوق مساحة من الأرض تبلغ 0,71 كيلومتر مربع لم تنمو بشكل كاف مع نمو مجتمع اللاجئين. ولذلك، فإن المخيم يعاني من مشاكل اكتظاظ شديدة. وفي العديد من الحالات، فإن منشآت الأونروا في مخيم عايدة تقدم أيضاً الخدمات للاجئين في مخيم بيت جبرين المجاور. والمخيم مرتبط بشكل كامل بشبكة الكهرباء والمياه التابعة للبلدية، إلا أن شبكات المياه والصرف الصحي تعاني من الضعف. وقد تعرض المخيم لصعوبة شديدة بشكل خاص خلال الانتفاضة الثانية عندما أصيبت المدرسة بأضرار بالغة علاوة على أنه تم تدمير 29 وحدة سكنية خلال الاجتياح الإسرائيلي. وتبلغ نسبة البطالة 43%، وهي تتأثر بعدم الإمكانية المتزايدة للوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي. أكثر من 4,700 لاجئ مسجل ونسبة البطالة 20,6%. ويعاني 8,7% من فقر مطلق. مدرسة واحدة للبنات تعمل بنظام الفترة الواحدة، أما البنين فهم يدرسون في مدارس بيت جالا. مركز توزيع أغذية واحد. لا يوجد مراكز صحية في المخيم، ويذهب السكان إلى الدهيشة أو بيت لحم للحصول على الخدمات الصحية وحده علاج طبيعى طارئ واحدة ومركز إعادة تأهيل مجتمعي واحد. هذه المعلومات من موقع الأونروا <http://unrwa.org/atemplate.php?id=40>.

مقابلاتهم. فمفهوم الوكالة لا يتحدد من خلال المواثيق والقرارات أو الصلاحيات أو من خلال الأرقام التي تعكس إنجازات الوكالة أو العجز في ميزانيتها؛ وإنما من خلال التعامل مع هذه الوكالة على أرض الواقع. فالحقيقة هنا مؤسسة على ما يشعر به اللاجئ ومن خلال نظرته ومشاعره وموقفه من الوكالة مما يشكل صورة ذهنية عن الوكالة. والسؤال الأساسي الذي حاولت هذه الدراسة والمقابلات الإجابة عليه هل أبقى اللاجئون على مدار الأجيال المختلفة على نفس النظرة للوكالة. وهذا يتم قياسه من خلال المفاهيم التي تم استخدامها من قبل كل فئة لوصف الوكالة وأعمالها.

في ضوء كل ما سبق ستحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات:

- ما مدى التغيير الذي ادخله جيل الشباب على القواعد الحاكمة لمفهوم الوكالة؟
- ما هي الاستعمالات الجديدة التي تم إعطاؤها لمفهوم الوكالة؟ وهل هذا الاستعمال هو تجديدي أم أنه مجرد تعديل وتطوير للقواعد والأسس القديمة؟

وقد تم فحص وجود اختلاف في النظرة للوكالة من خلال عدة أسئلة طرحت حول المواضيع التالية:

1. رأي اللاجئ في نوعية الخدمات المقدمة من الوكالة بشكل عام، ورأيه بشكل محدد في كل خدمة تقدمها الوكالة. وهل حدثت احتجاجات على الوكالة.
2. ما مدى ثقة اللاجئ بالوكالة. وهل يشعر اللاجئ أن الوكالة تدعم قضيته.
3. مستقبل الوكالة وعلاقتها بحق العودة.
4. صورة الوكالة: من هي الوكالة في نظر اللاجئ وكيف يمكن تحسين صورتها.

خدمات الوكالة: بين الماضي والحاضر

تم سؤال المبحوثين عن الخدمات التي يتم تقديمها من قبل الوكالة. فعند طرح سؤال عن أنواع الخدمات وأي الخدمات تحوز على رضاهم كانت الخدمة الأساسية المرضي عنها (جمع النفايات) والتي استخدم المبحوثين تعبير مفهوم "النظافة" للدلالة عليها. فمثلا صرح ع.ج 60 عاما "أنا راضي عن النظافة الأمانة، أما عن الخدمات الاجتماعية والمعيشية فلا" وعند سؤال ر.أ وعمرها في الثلاثينات عن الخدمات أجابت أيضا أن "النظافة" هي أهم الأعمال التي تقوم بها الوكالة. فواضح أن هناك اتفاق بين الجيلين أن النظافة (جمع النفايات) هي الخدمة الأساسية الأولى التي تقوم بها الوكالة. وهذا غريب جدا فالنظافة ليست من الخدمات الأساسية التي يتم ذكرها في صلاحيات وكالة الفوث وإنما التعليم والصحة والتشغيل والإغاثة، وإن كانت تتقاطع وتتداخل بطريقة غير مباشرة في المهام الأخرى المنوطة بالوكالة.

أما بالنسبة لأعمال الإغاثة (المؤن) فهناك إجماع على الآتي: أولاً أنها سيئة وثانياً أنها شهدت تراجعاً دراماتيكياً من حيث النوع والكمية. فحسب ما ذكر أحد الشباب اللاجئ م.ي وعمره ثلاثين عاماً "كنا في السابق عندما نتلقى المؤن من الوكالة كنا نلعب حولها لعبة الهنود الحمر ونودر حولها لأنها كثيرة وجيدة.

أما اليوم فهي قليلة جدا ولا تكفي. “ فقد تناقصت الكمية بشكل كبير وهذا ما يجمع عليه المبحوثين حيث يرون أن المؤن التي توزع قليلة جدا ولا تكفي. وقد اختلفت المدة التي تم إعطائها من قبل اللاجئين فيما يتعلق بالمدة التي يحصلون فيها على المؤن فالبعض قال كل 3 أشهر والآخر قال كل 6 أشهر وآخرون قالوا كل سنة. فالمدة التي يتلقون فيها المؤن تتراوح على حد وصفهم من ثلاثة أشهر إلى سنة. فاللاجئ الذي يحصل على المؤن كل ثلاثة أشهر هو المصنف ضمن حالات العسر الشديد أما اللاجئ الذي لا يقع ضمن هذا التصنيف فإنه يحصل على المؤن كل ستة أشهر أو سنة. وعند الحديث عن المؤن لم تكن الشكوى والتذمر ترجع فقط إلى طول المدة الزمنية التي يتلقون فيها المساعدات بل متعلق أيضا بثلاثة أمور تطال كرامة وكبرياء اللاجئ: الأول يتعلق بنوعية المؤن التي يتم تلقيها، فقد أوضحت غ.ع وهي سيدة متزوجة في الثلاثينات أن المؤن التي يتم إعطائها لا تصلح للبشر ولذا في كثير من الأحيان يتم إعطاء العدس أو الحبوب الأخرى للحيوانات لأنها لا تصلح إلا لهم. كذلك كان هناك شكوى من الطحين الذي أكد الكثيرون أنه لا يصلح للعجن وعمل الخبز. أما الانتقاد الثاني فيرجع إلى عدم العدالة في توزيع المؤن حيث أشار م.ي ثلاثون عاما أن ” هناك استثناءات وواسطات في عملية التوزيع “ حيث اشتكى اللاجئون من عدم العدالة في التوزيع والتي تتم على أساس المعرفة والقرابة. أما الأمر الثالث والأخير والذي اشتكى منه اللاجئون فيرجع إلى طريقة التوزيع حيث يتم في بعض الأحيان رمي المؤن. فقد أوضح البعض أن هذه الطريقة في رمي المؤن هي مذلة للاجئ وهذه طريقة غير إنسانية.

يتضح مما سبق أنه على اختلاف الأجيال فإن هناك اتفاق على أن خدمات الوكالة في مجال المؤن تتراجع. فقد كانت المؤن تسد احتياجاتهم ولكن الآن يجمع الكل على أن المؤن التي يحصلون عليها ليست جيدة لا من حيث الكمية ولا من حيث النوعية فبعضها لا يصلح للاستهلاك البشري. وتغزو ر.أ السبب في سوء نوعية المؤن إلى أن ” العطاءات الخاصة بتوفير المؤن تعطى لأقل الأسعار فالتاجر يريد الربح وهذا ينعكس على النوعية “.

وعند سؤال المبحوثين عن التعليم كان هناك تذمر من مستوى التعليم على الرغم من أن الميزانية الأكبر للوكالة تصرف على التعليم. فقد كان هناك شبه إجماع أن التعليم في مدارس الوكالة غير مرضي وتراوح تقييم المبحوثين بين ضعيف ومرضي مع نسبة قليلة لا تتجاوز 5% فقط تم اعتبارها جيدة. مع التفرقة التي أبدتها البعض بين مدرسة البنات ومدرسة البنين. فمدرسة البنات لا تعاني من المشاكل التي تواجهها مدرسة البنين من حيث التسبب وعدم الانضباط وضعف المتابعة وسلطة المعلم الشبه معدومة. فقد أشار أحد الشباب وهو طالب جامعي م. د 25 عاما ” أنه يمكنك الدخول للصف في أي وقت. فعلى الساعة العاشرة يمكن أن يدخل الطلاب على المدرسة “ إضافة إلى ذلك لا يوجد تعليم. ولكن أشار أحد الآباء أنه لا يستطيع دفع مبالغ للمدارس الخاصة وبالتالي هو بحاجة إلى الاعتماد على مدارس الوكالة لتعليم أبنائه على الرغم من أن مستواها متوسط، ولذا تقضي زوجته ساعات في تدريس أولاده.

أما بالنسبة للخدمات الصحية فقد اعتبرها البعض أنها ممتازة أما البعض الآخر فاعتبرها سيئة. فالذي

اعتبرها سيئة أرجعها إلى عدة عوامل أولاً: أن المركز الصحي غير موجود في داخل المخيم وهذا ما صرح به م. أ. وعمره 25 عاماً حيث قال ”منذ ستين عاماً من تأسيس المخيم ليس هناك عيادة في داخل المخيم. العيادة موجودة في خارج المخيم في عمارة خمشتا وهي عيادة صغيرة. وفيها ثلاثة أطباء ويزور العيادة حوالي 500 لاجئ كل يوم.“ أما س.ع فقد اعتبرها سيئة لأنه لا يتم عمل تحويلات والأدوية غير موجودة كلها. أما أ.و. وعمره 23 عاماً فقد كان نقده ينبع من تجربته الشخصية فأمه تحتاج إلى دواء شهري وهو غالي الثمن بالإضافة إلى فحوصات مستمرة لا توفرها الوكالة. أما إجابات الجيل الأكبر فلم تختلف جذرياً مع وجود بعض الباحثين الذين اعتبروا أن الخدمة ممتازة وعددهم اثنان فقط أما الباقي فقد اعتبرها ما بين ضعيفة ومقبولة وواحد اعتبرها جيدة. وقد صرح أحد الأطباء الباحثين و.خ وعمرها 51 عاماً أن ”أفضل الخدمات الطبية الموجودة بالوكالة هي التطعيم. فالخدمات العلاجية هي كمية وليست نوعية. فالأعداد الهائلة تقلل من نوعية العلاج والتشخيص الصحيح.“

وواضح أن الأجيال على اختلافها ترى أن هناك تراجعاً في الخدمات فلا يوجد أحد ممن تمت مقابلتهم يرى أن خدمات الوكالة قد تحسنت أو بقيت كما هي، بل يجمع الجميع أن التراجع كبير في الخدمات المقدمة، ماعدا خدمة جمع النفايات (النظافة) والتي يشيد بها الجميع. وواضح أنه عند الأجيال المختلفة صورة مختلفة عن الخدمات التي كانت تقدم في السابق مقارنة مع الوقت الحالي ولذا ترددت على ألسنتهم عبارة ”كانت الوكالة في السابق أما اليوم فلا.....“. فالصورة المطبوعة في مخيلة الأطفال اللاجئيين الذين هم اليوم شباب تتطابق مع الصورة التي كان يعيها الكبار والتي أدركوا فيها التراجع الكبير في خدمات الوكالة التي وصفت بشكل إجمالي أنها غير مقبولة.

الثقة بالوكالة ودعم الوكالة للاجئين

على الرغم من أن انتقاد الباحثين للوكالة يوضّح عدم الثقة الكاملة لأن تصاعد الاحتجاجات أكثر من مرة دليل على أن اللاجئيين يرون أنه بإمكان الوكالة أن تفعل أكثر مما تقوم به وهي لا تقوم بواجباتها. وأن المبررات التي تعطيها الوكالة غير مقنعة بالنسبة لهم. لذا جاءت معظم إجاباتهم على سؤال هل تتقون بالوكالة بالنفي. وقد تعددت الأسباب التي قدّموها، فمثلاً البعض أرجعها إلى ارتباط الوكالة بالقوى العظمى فمثلاً م.ع وعمره سبعة وسبعون عاماً قال: ”الثقة بالوكالة معدومة فإنها تأتمر بأمر هيئة الأمم وتسيطر عليها أمريكا العدو الأول لنا لأنها تساعد إسرائيل على احتلال بلادنا“. أما ف. أ.ز وعمره ستين عاماً فقد كان متفقاً مع الطرح السابق وقد عبّر عن ذلك بكلماته ”مع الفترة الزمنية الثقة معدومة فهم ليسوا جديين في الوصول لحل للقضية. سيطرة الدول العظمى عليها فهي تفرض عليها الذي تريده.“ والجيل الجديد من اللاجئيين لم يختلف مع هذا الطرح الذي عبّر عنه من تم مقابلتهم فمثلاً م. س وهو طالب عمره 21 عاماً قال: ”لا أثق بالوكالة لأسباب سياسية“ وهذا ما أكدته م.اع. وعمرها 20 عاماً، حيث قالت بكلمات ليس فيها أي لبس ”لا أثق بالوكالة لأنها تحت سيطرة الأمريكان وتحت سيطرة إسرائيل.“ ولذا عدم الثقة مرتبطة بالنسبة للبعض بارتباطها بالقوة العالمية ولأنها مسببة ولم تفعل شيء بالإضافة إلى التحفظ الذي أبداه البعض على الموظفين الأجانب الذين يحتلون المناصب العليا في الوكالة. وهناك من ربط بين عدم

الثقة وما تقدّمه الوكالة من خدمات فمثلاً ج. ز وعمره ستة وأربعون عاماً قال: ”لا أثق بالوكالة فمساعدها جزئية.“ أما س. ع وعمره 37 عاماً قال: ”أثق بالوكالة بدرجة بسيطة فهي شعار. ما بقدر استفيد منها من ناحية شخصية فأنا لا أستفيد منها“ وهذا ما أكدّه آخرون مثلاً م. ي وعمره 30 عاماً حيث قال ”لا أثق بالوكالة بسبب مسألة التوزيع والاستثناءات والواسطات.“ وبالتالي ساهم تقليص الخدمات التي قامت بها الوكالة وسياسة التوزيع غير العادل التي تقوم به في إثارة الشكوك حولها. أما من عبّر عن ثقته بالوكالة فقد كانوا خمسة من أصل 29 شخص تم مقابلتهم.

وسؤال الثقة تم تعزيزه بسؤال آخر يتعلق بدرجة ثقة اللاجئ بالوكالة ولكن بطريقة غير مباشرة، فقد سئل الباحثون هل تشعر أن الوكالة تدعم قضيتك كلاجئ. كانت الإجابة تؤكد على شعور عدم الثقة الذي يسود بين الباحثين والوكالة فمثلاً م. ع عندما أجاب بالنفي تم سؤاله لماذا فأجاب أن الوكالة: ”تحاول التخلص من هذه القضية وتقليص كل أعمالها حتى التخلص وتصفية اللاجئ.“ أما ف. أ وعمره 66 عاماً أجاب أن الوكالة ”وصلوا لحالة مملة، الفترة الزمنية طالت، وحق العودة تم نسيانها.“ أما ع. ظ فقد ذهب أبعد من ذلك عندما حملّ الوكالة سبب عدم رجوعه إلى قريته قائلاً ”لولا الوكالة لكننا عدنا. فالوكالة هي التي جعلتنا نقعد هذه القعدة.“ وآخر شعر أنها تعمل ضده فهي على حد تعبيره مسيسة. أما م. ب فلم تخرج إجابته عما قاله الباحثين السابقين حيث اعتبر أن الوكالة ”مؤامرة على الشعب الفلسطيني لإلهاثه. فلقمة العيش لم نعد نلقاها.“ أما جواب جيل الشباب فنلاحظ استخدامهم مفاهيم متقاربة عند محاولتهم الإجابة على هذا السؤال فقد عبر معظمهم عن عدم دعم قضيتهم من قبل الوكالة فمثلاً م. د 25 عاماً قال أن الوكالة ”مجرد شيء بسيط.“ أما م. ا. ع فقد اعتبر أن الوكالة ”تحت حكومة وسيطرة الأمريكيان.“ أما م. أ 23 عاماً فقال أن الوكالة اسمها ”وكالة غوث وتشغيل اللاجئيين. ولكن في الواقع هم لا يغيثوا ولا يشغلوا.“ أما الاختلاف بين فئة الباحثين الشباب وكبار السن فقد كان محدوداً فبينما كان كبار السن من الباحثين متفقين جميعاً أن الوكالة لا تخدم قضيتهم عبّر ثلاثة من الفئة العمرية الأصغر أن الوكالة تدعم قضيتهم مرجعين ذلك إلى سببين: الأول أن الوكالة هي التي تعطيها الاعتراف بأنه لاجئ وقد عبر م. ا. س عن ذلك بقوله ”نعم أثق بالوكالة فهي مثبتة وجودي كلاجئ على هذه الأرض. الأمم المتحدة معترفة بلجوثي.“ أما ع. ا. ح فوضّح سبب اعتقاده أن الوكالة تدعم قضيتهم بقوله ”الوكالة تدعم من ناحية الاحتياجات، تقدّم من ناحية إغاثية، تحويلات للصحة.“

ولذا ليس من الغريب في ضوء عدم الثقة أن تحصل احتجاجات على الوكالة والتي حسب الباحثين كثيرة ترجع أسبابها إلى تقليص الخدمات ونوعية المواد الغذائية والتي يرى الباحثون أنها لا تصلح للاستهلاك البشري ”فالطحين فاسد والحبوب معفنة.“ ولكن أكد العديد أن نسبة الاحتجاجات قلّت، فالناس على حد تعبير بعض الباحثين قد ملّت لأنه لم يتم الوصول إلى تحقيق مطالبهم. فالبعض أشار إلى أنه لا يذكر أو لا يعلم عن وجود احتجاجات ولكن نسبتهم قليلة.

مستقبل الوكالة وعلاقتها بحق العودة

على الرغم من كثرة الانتقادات التي وجهت للوكالة وعدم الثقة بها فلم يبد أي من المبعوثين رغبته في إنهاء الوكالة لمهامها. فعندما سئل المبعوثون هل يؤيدون استمرار الوكالة أم إنهائها فقد أيد جميعهم استمرارها ماعدا واحد من المبعوثين عبّر عن عدم اكتراثه إذا بقيت الوكالة أو لم تبقى. ولكن استمرار الوكالة بمستواها المتدني في الخدمات لم يعد مقبولا بتاتا. فمثلا أ. و 23 عاما قال: ”أؤيد استمرار الوكالة في حالة تحسين خدماتها.“ أما ف. أ 61 عاما قال ”إن استمرار الوكالة ضروري إذا تم تحسين خدماتها لتحسين الوصول إلى حل للقضية.“ من خلال مراجعة ما قاله المبعوثون يتضح أن جيل الشباب كان أكثر حزما في مسألة الربط بين الإصلاحات وتحسين الخدمات، فخمسة من أصل سبعة من المبعوثين الذين ربطوا بين الاستمرار والإصلاح هم من فئة الشباب. ومن خلال التدقيق في المفاهيم والعبارات التي تم استخدامها من قبل المبعوثين كانت هناك عبارة تكررت عند أربعة من المبعوثين ”الريحة ولا العدم.“ وواضح أنهم كانوا فاقدين للأمل في الإصلاحات. ولذا، ففي ضوء ما هو متاح حالياً، وفي ضوء غياب جهات أخرى تقدم الخدمات، فهم يرضون بالواقع. ومن الملاحظ أن اللاجئ الأربعة الذين استخدموا هذه العبارة كانوا من فئة كبار السن وتراوحت أعمارهم من 45 إلى 61 عاما.

وهناك من نظر لاستمرار الأونروا من ناحية سياسية، فمثلا م. ع 77 عاما اعتبر أن الوكالة هي ”رمز سياسي لعنوان اللاجئ“ وم. ب قال ”تحل الوكالة عندما تحل مشكلتي عندما أرجع لبلدي.“ ولكن لا يعني ذلك أن اللاجئ يثق بالوكالة أو أن الوكالة تقوم بدورها بل على العكس فما تم استنتاجه من خلال المقابلات أن المبعوثين يفصلون بشكل كامل بين صلاحيات الوكالة وقرار إنشائها وبين ما تقوم به على أرض الواقع. وهذا يفسر أنه في الوقت الذي يراها على أنها رمز لقضيته أو دليل على وجوده كلاجئ فإنه لا يثق بها ولا يشعر أنها تخدم قضيته. والدليل على ذلك أن 24 ممن تم مقابلتهم لا يثقون بالوكالة في حين أن 28 من أصل 29 يريد استمرار الوكالة. وهذا ما أكده المبعوثين خلال إجاباتهم على الأسئلة المختلفة فمثلا م. ب الذي قال أن الوكالة يجب أن تستمر حتى تحل قضيته قال في نفس الوقت أن ”الوكالة مؤامرة على الشعب الفلسطيني لإلهاؤه“ أما م. ع الذي اعتبر الوكالة رمزا قال: ”الوكالة تحاول التخلص من هذه القضية (يعني قضية اللاجئ) وتقلص كل أعمالها.“ واضح أن هناك رؤية مزدوجة للوكالة فالمبعوثين عندما اعتبروا أن الوكالة هي رمز للعودة أو دليل على وجود اللاجئ هذا ليس تعبيراً عما يشعرون به ولكنهم عبروا عن الصورة التي يرى بها المجتمع الدولي الوكالة. ولكن من الناحية الشخصية والفعلية لا يرى اللاجئ هذه العلاقة فهو لا يعتبر أن الوكالة تقوم بخدمة قضيته فهو لا يثق بها. وهذا ما تؤكد إجابات المبعوثين فعندما سئلوا هل تعتبر أن غياب الوكالة تهديد لحقك بالعودة أو هل تربط بين الوكالة وحق العودة، أكد 23 من المبعوثين أن غياب الوكالة لا يهدد حق العودة ولا يؤثر عليه، لعدة أسباب أولها وأهمها أن ”حق العودة حق شخصي“ وليس مرتبط بالوكالة أو بغيرها من المؤسسات. فعلى حد تعبير ج. ز قال: ”إننا معروفين سواء مع الوكالة أو غير الوكالة“ وثانياً أن الحق لا يموت مادام الناس يطالبون فعلى حد تعبير إحدى المبحوثات ر. ا: ”الحق لا يموت. فاللاجئ مادام أنه عايش سيطلب.“

صورة الوكالة:

من هي الوكالة في نظر اللاجئ وكيف يمكن تحسين صورتها

أظهرت المقابلات حق اللاجئ على الوكالة التي تراجعت صورتها لديه سواء عند فئة كبار السن أو فئة الشباب. فبالنسبة لفئة كبار السن أظهرت المقابلات أن معظمهم يعرفون أن الوكالة قامت بمشاريع توطين في البداية، ولذا استعملوا لفظ "لهاية" وأحد المبحوثين عبر عن محاولة الوكالة تنفيذ سياسة الولايات المتحدة والتي تتمثل في القول التالي "بموت الكبار وبيئسى الصغار". فمن الناحية السياسية واضح بالنسبة للمبحوثين الكبار في السن الدور السلبي الذي قامت به الوكالة منذ البداية. ولكن هناك فصل بين الدور السياسي والدور الخدماتي. ولذا عندما قالوا أن الوكالة كانت أفضل في الماضي لا يعنون أبدا أنها كانت أفضل من الناحية السياسية. ولذا صورة الوكالة والمقارنة بين الماضي واليوم هي مقارنة من ناحية الخدمات التي تقدمها وليس من الناحية السياسية والتي دورها فيها يوصم بالسلبية. أما بالنسبة لجيل الشباب فلم يكن لدى جميعهم معرفة بما كانت تقوم به الوكالة من مشاريع توطين في البداية ولكن صورة المقارنة كانت بين الصورة التي رسموها في مخيلتهم عندما كانوا صغارا حيث كان اهلهم يذكرون اسم الوكالة كثيرا حيث انها كانت مرتبطة بالحصول على الخدمات المتنوعة والصورة الحالية للوكالة فمثلا قالت غ.ع. في الثلاثينات من عمرها "كانت الوكالة تعني لي الكثير" فقد أوضحت أنه كان يطلب منها الذهاب لإحضار الماء والمؤن وأشياء أخرى من الوكالة. وهذا أعطاه انطباع أن الوكالة هي كل شيء ولكن عندما كبرت وفهمت تغيرت الصورة كلياً فهي على حد قولها تشك بالوكالة "فليست هناك ثقة كافية". فالوكالة قلّصت خدماتها. فمعظم الشباب كان يسترجع الصورة التي كانت محفوظة في مخيلته لكمية المؤن التي كان يتم الحصول عليها مقابل ما يتم الحصول عليه الآن. ولذا كانت هذه الصورة والتي رسمت وحفرت في ذاكرته هي المقياس للحكم على تراجع دور الوكالة وبالتالي الصورة السلبية التي أصبحت محفورة في ذهنه هي نتيجة المطابقة بين الماضي والحاضر.

في المحصلة الصورة السلبية التي رسمها المبحوثون سواءً من فئة الشباب أو فئة الكبار عن الوكالة ترجع إلى الترابط الزمني والمقارنة بين الماضي والحاضر والأهم من ذلك الخوف من المستقبل نتيجة عدم الثقة بالوكالة. فالحاضر يعزز الصورة السلبية عندما يتم مقارنته مع الماضي. وما جرى في الماضي يعطيه عبرة أن التراجع يمكن أن يستمر. وبالتالي في ظل عدم الثقة والشك بالوكالة وأنها تحاول التخلص من قضية اللاجئ تتعزز الصورة النمطية السلبية. فالحاضر مقبت ويشهد تراجعاً والمستقبل غير مضمون يمكن أن يصل إلى حل الوكالة وتصلها من قضية اللاجئ بالإضافة إلى تسيئها. إذا الصورة النمطية تعززها مشكلتي التمويل والشك المتواصل في الأعمال التي تقوم بها الوكالة. فواضح أن الشفافية في العلاقة بين الوكالة واللاجئ غير موجودة مما يعزز من الصورة السلبية. كما يساهم موظفوا الوكالة في تعزيز الصورة النمطية السلبية من خلال التوزيع غير العادل للمؤن ومن خلال رمي المؤن للاجئ بطريقة وصفها البعض على أنها مذلة ولذا هذه التصرفات أسهمت بلا شك في تعزيز الصورة النمطية السلبية.

وقد تم سؤال المبحوثين ما هو المطلوب من الوكالة؟ بمعنى ما هو المطلوب منها لكي يتم تحسين صورتها كان هناك شبه اجماع على النقاط التالية بدون وجود اختلاف بين الأجيال في طروحاتهم الإصلاحية للوكالة:

1. تحسين خدماتها ونوعية الخدمات في جميع القطاعات لأنه لا يوجد قطاع خلا من الإشكاليات.

2. العدالة في التوزيع.

وقد أكد ثمانية من المبحوثين على ضرورة قيام الوكالة بلعب دور سياسي. فلا يكفي فقط توزيع المؤن إذ لا بد من قيام الوكالة بدعمهم سياسيا وبالمطالبة بعودتهم. مع العلم أن هذا يتطلب تغيير جذري في صلاحيات الوكالة. فواضح أن اقتصار صلاحيات الوكالة على الدور الاغاثي والخدمات لم يعد مقنعا بالنسبة لعدد من المبحوثين، خاصة في ظل تراجع نوعية الخدمات التي تقدمها الوكالة.

ولذا رأى بعض المبحوثين أن بعض المؤسسات الأهلية تقدم أفضل مما تقدمه الوكالة. وفي ظل هذه الانتقادات الكثيرة الموجهة للوكالة من قبل المبحوثين ليس من المستغرب أن يتم سماع جواب من م. ثلاثين عاما على سؤال ماذا تعني لك الوكالة "لا تعني لي الكثير." أما ع. ظ. 61 عاما فقد اعتبر أن الوكالة "هي من أوضاع الفلسطينيين وقضية اللاجئين."

مقارنة بين الجيلين في النظرة للوكالة

وصولا إلى السؤال المهم هل هناك اختلاف في النظرة للوكالة بين الجيل الأول والجيل الثاني من المبحوثين؟ هذا السؤال يمكن الإجابة عنه بتلخيص مواقف المبحوثين وعرضها بشكل منظم من خلال الاستعانة بالاتجاه التحليلي لفيتجنشتين:

السياق الواقعي الذي ساهم في إنتاج الصورة الذهنية السلبية عند المبحوثين عن الوكالة.

1. شهدت الوكالة تراجعاً مستمراً وملحوظاً في خدماتها فأعداد اللاجئيين ازداد وخدمات الوكالة بقيت كما هي. فبدل أن تتوسع وتتطور تراجعت. فلا يوجد مركز صحي في داخل المخيم ولم يتم توسيع المدارس أو حتى تحسين نوعية خدماتها بل تراجع التعليم في المخيم. وعلى حد وصف المبحوثين أنفسهم أن التعليم أصبح وضعه سيء. وكذلك المؤن حتى وصلت إلى حالة شبه معدومة على حد تعبيرهم "الريجة ولا العدم."

2. خدمات الوكالة لا تلبى الاحتياج الحقيقي للمبحوثين سواءً من الشباب أو من كبار السن. فحتى بالنسبة للشباب الذي يبحث عن العمل وحتى في ظل طرح الوكالة لبرنامج عمل الطوارئ عبر الشباب عن عدم تساؤهم في الحصول على فرص للاستفادة من هذا البرنامج.

3. الربط بين الوكالة والولايات المتحدة الممول الأكبر للوكالة من جهة. وبين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة. فقد تم النظر للوكالة على أنها ليست حيادية بل دورها السياسي سلبي، وعلى أنها تريد تصفية قضية اللاجئ.

النظرة للوكالة : الطرح التطوري

هذا السياق الواقعي ساعد في إنتاج رؤية متقاربة للصورة الذهنية التي يرى فيها المبحوثين الوكالة على الرغم من اختلاف أعمارهم وتحصيلهم العلمي وثقافتهم. فالتعابير التي استعملها كبار السن من المبحوثين تدور حول كون الوكالة "ملهاة أو لهاية للأطفال" استعملت لإلهاءهم عن قضيتهم الأساسية. أما صغار السن فقد عبروا عن ذلك باستخدام تعبيرات مختلفة ولكنها تؤكد على نفس هذه الرؤية، فقد رأوا أنها تحت سيطرة الولايات المتحدة. ولذا من خلال ما سبق يظهر عدم طرح صورة تجديدية للوكالة من قبل الجيل الجديد وإنما هي استخدام تعبيرات مختلفة ولكن لها نفس الدلالات وتصب في نفس الرؤية والتوجه السلبي للوكالة. وهذا يظهر من خلال اتفاق المبحوثين على اختلاف أعمارهم على الآتي:

1. هناك تراجع في دور الوكالة في مجال الخدمات التي تقدمها وهذا التراجع يشمل جميع القطاعات.

2. الصورة الذهنية الأولى التي استحضرها معظم من تم مقابلتهم عند سؤالهم عن الوكالة وخدماتها ورؤيتهم للوكالة هي جمع النفايات ودورها في المحافظة على النظافة في المخيم. فدور الوكالة هذا حظي بإجماع لم تحظى به أية خدمات أخرى تقدمها الوكالة.

3. ترتيب الرضا عن الخدمات بحسب رؤية وتصور المبحوثين: أولاً: أعمال النظافة فهناك إجماع عليها. ثانياً: القطاع الصحي، والذي كان تقييمه أفضل من خدمات التعليم والإغاثة (المؤن) بالرغم مما فيه من علة. فخدمات التعليم تأتي في المرتبة الثالثة على الرغم من أن ميزانية الوكالة الأساسية تصرف على التعليم. أما المرتبة الرابعة في مجال الخدمات بحسب المبحوثين فقد كانت المؤن والتشغيل. فهناك عدم رضا عن تراجع هذه الخدمة وعدم العدالة في التوزيع.

4. هناك شبه إجماع على ضرورة قيام الوكالة بإصلاحات لكي تحسن صورتها. فخدمات الوكالة وتراجعها ليس مقنعا بالنسبة للمبحوثين ويقومون بترجمتها على أنها محاولة لتصفية قضيتهم وإنهاءها والتخلي عن مسؤولياتها.

5. تلعب الوكالة دورا سياسيا سلبيًا. فعلى الرغم من حرص الوكالة على النأي بنفسها عن الدور السياسي وتقديم نفسها على أنها منظمة إغاثية، إلا أن المبحوثين شكلوا في ذهنيهم تصورا لدور الوكالة السياسي والذي اتسم بالسلبية. وهذا الدور السلبي من وجهة نظر المبحوثين ليس لأنه سياسي بل بالعكس طالب قسم منهم بدور سياسي للوكالة، وإنما السلبية تأتي من ارتباط الوكالة بأجندات خارجية تمثلها الولايات المتحدة باعتبارها أكبر الممولين وارتباطاتها بإسرائيل والتي تحاول تصفية قضية اللاجئ.

6. لا يوجد ثقة بالوكالة. وربما أفضل ما قيل ويلخص شعور الباحثين ما قالته غ. ع أن هناك "دوائر شك حول الوكالة." ودوائر الشك تلك تكون أداة للحكم على أفعال الوكالة أو أية مشاريع تطرحها الوكالة. وهذا اتضح عندما تم سؤال الباحثين عن رأيهم بما أعلنته أو قامت به الوكالة فيما يخص أولاً إعلانها عن نيتها تدریس الهولوكوست في المناهج؛ وثانياً إيقاف خدماتها في مخيم جنين. فأجوبة الباحثين دلت على دوائر الشك التي يرى الباحثون الوكالة من خلالها، وعلى أن الوكالة ميسسة وغير حيادية وأنها تتعرض للضغوطات السياسية. أما بالنسبة لتوقيف خدماتها فتم ربطه بتصفية قضية اللاجئين ومحاولة التصل من مسؤولياتها.

7. هناك شبه إجماع على ضرورة استمرار الوكالة وقد قدم الباحثون سببين الأول سياسي للارتباط بين الوكالة وتصنيفه كلاجئ فالوكالة هي المسؤولة عنه. أما السبب الثاني فيتعلق بالخدمات وإن كانت في مستواها المتدني.

النظرة للوكالة: الطرح التجديدي

الطرح التجديدي في مفهوم الوكالة وتعريف دورها لم يكن من قبل الجيل الشاب مقابل التصور القديم من جيل كبار السن؛ وإنما جاء الطرح التجديدي من خلال المقارنة بين الوكالة في الماضي والوكالة اليوم. وهذه المقارنة قام بها الباحثون على اختلاف أعمارهم. فالفتن العمريتين من الباحثين كان لديهم نظرة ايجابية للوكالة في الماضي. وهذه الصورة الايجابية تتضح عند جيل الشباب في التعبير عن فرحهم عندما كانت تأتي المساعدات، ولعبهم حول المؤن التي كانوا يحصلون عليها لكثرتها مثل الفنائم. أو إحساس الباحثين عندما كانوا صغار بأن الوكالة هي مسؤولة عنهم من كثرت ترديد اسم الوكالة من قبل أهاليهم؛ عندها كانت الوكالة تعني لهم الكثير وتقدم لهم ما يسد احتياجاتهم. ولكن تغيرت صورة الوكالة لدى هؤلاء الأطفال عندما كبروا؛ وهذا واضح من خلال الطرح التجديدي الذي قدموه للوكالة من حيث ارتباطها بالولايات المتحدة؛ فهي غير حيادية وتحاول تصفية قضيتهم. واعتبار الخدمة الأساسية التي تقوم بها هي النظافة. فتحوّلت الوكالة في نظرهم من وكالة تقدّم خدمات متنوعة وهي مسؤولة عنهم، لتحل مكانها صورة الوكالة كمسؤولة عن النظافة وجمع النفايات في المخيم. وتقدم لهم خدمات لا ترقى إلى المستوى المطلوب. والمؤن التي كانوا يفرحون لرؤيتها أصبحت تمثل بالنسبة لعدد كبير منهم مذلة لأنها لا توزع بشكل عادل ويتم رميها للاجئ وليس تسليمها باليد. كما أن بعضها لا يصلح للاستهلاك البشري بالإضافة إلى تقليص حجم الحصص التي كان يتم الحصول عليها بدرجة تتجاوز 50%. إضافة إلى ظهور الرؤية السياسية السلبية للوكالة.

أما بالنسبة لكبار السن، فالطرح التجديدي لم يكن في نظرهم للوكالة من الناحية السياسية. فقسم كبير منهم كان يعي الدور السلبى التي كانت الوكالة تقوم به أو لماذا أنشأت الوكالة بغض النظر عما أعلن رسمياً. فهم اعتبروا الوكالة "لهاية" لكي ينسوا أراضيهم ولكي لا يطالبوا بالعودة. فعلى حد تعبير احدهم لو لم تنشأ الوكالة لكنا قد عدنا لأراضينا وبلدنا. الطرح التجديدي كان على المستوى الخدماتي التي تقوم

به الوكالة. فالتراجع الواضح في الخدمات وعدم تطويرها أثار حنقة كبار السن والذين ربطوها أيضا بمحاولات لتصفية قضيتهم السياسية. فخدمات الوكالة التي واکبها كبار السن على مر السنين لم تتحسن بل تراجعت بشكل دراماتيكي. ولذا في المقابلات التي أجريت معهم كانوا دائما يشيرون إلى الفرق بين الوكالة في السابق وبين اليوم في جميع الجوانب سواء أكان في مجال التعليم من حيث نوعيته أو المؤن التي قلت تدريجيا إلى الدرجة التي دفع البعض للقول "الريحة ولا العدم." فالمقارنة واضحة بين الماضي واليوم. واستنادا إلى ذلك لا يمكن اعتبار النظرة السياسية لكبار السن للوكالة تجديدية وإنما تكميلية لأنها وجدت في السابق ولم تتغير. أما النظرة السياسية من قبل الجيل الشاب فهي تطويرية أيضا لأن طرحتهم أو نظرهم السياسية للوكالة لم تخرج عن القواعد التي وضعها الجيل الأكبر وإنما هي تعزيز للمفاهيم والعبارات التي استخدمها وعبر عنها كبار السن. فهم لم يضعوا قواعد جديدة للنظر للوكالة وإنما استخدموا عبارات ومفاهيم تتشابه مع المفاهيم والعبارات التي استخدمها كبار السن.

إذاً الطرح التجديدي برز من خلال مقارنة الوكالة بين الأمس واليوم وليس بين الأجيال. فعلى العكس اتفق الباحثون في الطرح التجديدي والتطويري. فالسياق الواقعي الذي يعيشه الكبار والشباب جعل تصوراتهم للوكالة متشابهة. فالمفاهيم والعبارات السلبية التي تم وصم الوكالة بها في مجال الخدمات يمكن اعتبارها تجديدية تعبر عن التغيير الدراماتيكي في دور الوكالة والخوف من مستقبل هذه الوكالة ومحاولات تصفيتها.

الخاتمة

فيما يخص الاختلاف بين الأجيال في النظرة للوكالة واضح أن الأجيال المختلفة من الباحثين اتفقوا على قواعد اللعبة الخاصة بمفهوم الوكالة. فهم يرون الوكالة على أنها مؤسسة تقوم بتقديم خدمات النظافة في الوقت الذي تشهد كل قطاعات الخدمات تراجعا ملحوظا، بالإضافة إلى عدم الثقة بالوكالة. وهناك شك أن التراجع في الخدمات هي المرحلة الأولى باتجاه إنهاء الوكالة لمهامها. كما أن الباحثين بشكل عام شبه أكدوا على استبعاد العلاقة بين العودة وبين الوكالة. فالعودة حق شخصي ووجود الوكالة أو عدمه لا يلغي هذا الحق.

كما أوضحت المقابلات واستطلاعات الرأي والاحتجاجات زيادة الاحتقان بين اللاجئين بسبب التراجع في الخدمات المقدمة من الوكالة. وواضح أن الاحتقان لم يكن بهذه الحدة في الماضي ويظهر ذلك من حدة المفاهيم والعبارات التي استخدمها الباحثون ومن مقارنة الوكالة اليوم مع الوكالة بالأمس. فجاءت العبارات والمفاهيم الانتقادية التي استعملوها تجديدية؛ فصورة الوكالة في ذهنهم والتي انطبعت في السابق لا تتفق مع الصورة الحالية. هذا لا يعني أن الوكالة كانت مثالية في السابق، ولكن ذلك يعطي مؤشر على التراجع الكبير في القطاع الخدماتي والإغاثي. أما بالنسبة للدور السياسي، فالقواعد التي اتفق عليها الباحثين أن الوكالة تلعب دورا سياسيا سلبيا. فالوكالة ليست حيادية وليست بعيدة عن السياسة كما هو موجود في قرار إنشائها، فالباحثين أكدوا على تسييس الوكالة ودورها السلبي في هذا المضمار. فمن الواضح أنه على الرغم من محاولات الوكالة تعريف دورها بالجانب الإغاثي والخدماتي إلا أن الباحثين نظروا للوكالة نظرة

سياسية؛ حيث ربطوا، وبشكل تلقائي، السياسة بتقليص الخدمات وأي تغير أو أي أعمال تقوم بها الوكالة. ولذا جاءت محاولات الوكالة تعريف نفسها داخل الإطار الخدماتي بالفشل.

تواجه الوكالة عدد من المعضلات التي أثرت على نظرة اللاجئ لها. فالمشكلة متأصلة بنشأة وتمويل الوكالة. فالاحتجاجات التي حدثت في مناطق عمل الوكالة تعطي مؤشرات تحتم على الوكالة ضرورة الالتفات لها والعمل على تعديلها إذا أرادت العمل على تحسين صورتها. فهي قد قامت في الفترة الأخيرة بعدد من الأعمال التي أثارَت حفيظة اللاجئ مثل قضية الفساد في لبنان ونية الوكالة تدريس مادة المحرقة اليهودية في المدارس وحذف "غوٲ وتشغيل" من مسمى الوكالة ... الخ.

صحيح أن استطلاعات الرأي والمقابلات التي أجريت تؤكد تمسك اللاجئ بالوكالة. ولكن هذا لا يعني أن اللاجئ راضين عن الوكالة ودورها، فاستطلاعات الرأي والمقابلات أظهرت عدم رضا اللاجئ عن الخدمات المقدمة من الوكالة وعلى نوعية هذه الخدمات. فعلى الرغم من أن الوكالة قامت بعملية إصلاح إدارية وفي هيكليتها ولكن ذلك لم ينعكس على أرض الواقع، فهناك أزمة ثقة في الوكالة ودورها. فاللاجئ يريد أن تقوم الوكالة بدورها المنوط بها ولا يقتنع بالحجج المقدمة، وخاصة عندما يرى أن الأموال تصرف على برامج أخرى بينما يواجه قطاع الخدمات والإغاثة تراجعا كبيرا. فبالنسبة للاجئ الأولوية يجب أن تكون للخدمات والإغاثة وليس لبرامج أخرى، فالوكالة أنشأت من أجل ذلك وبالتالي أي تبرير تقدمه الوكالة لن يكون مقنعا.

قائمة المراجع العربية

جريدة المستقبل. 2011. احتجاجات فلسطينية ضد "الأونروا" تصيب برامج الاحتفال. العدد 4046. (الثلاثاء 5 تموز 2011).

<http://almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=474745>

(تاريخ الدخول آب 2011).

داغر، فيوليت. 2000. اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: دراسة ميدانية. في *اللاجئون الفلسطينيون في لبنان*, 35-108. دمشق: الاهلي للنشر والتوزيع.

الزعتري، غسان. 2011. مأساة هزت مخيم عين الحلوة وفلسطينيون غاضبون جالوا بجثمان الفتى الطه محمدين وكالة الأونروا مسؤولية وفاته. جريدة صيدونيا نيوز، (8-3-2011).

<http://www.sidonianews.net/main.php?load=view&nid=14317>

(تاريخ الدخول آب 2011).

سالم، وليد. 1997. *حق العودة: البدائل الفلسطينية*. القدس: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.

سلامة، سعيد. 2007. *اللاجئون الفلسطينيون: قرارات ومعاهدات*. رام الله: الادارة العامة للدراسات والمعلومات. شعبان، حسين. 1996. الأونروا وخطة المرحلة الانتقالية. *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 28 (خريف): 168-147.

عبود، اميمة. 1999. *العدالة في الفكر الليبرالي الجديد: دراسة في تحليل الخطاب الليبرالي في مصر*. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

عطا الله، علا. 2011. غضب فلسطيني من تغيير الوكالة لاسمها جديد الأونروا.. لا غوث ولا تشغيل لـ اللاجئين. http://www.islamonline.net/ar/IOLArticle_C/1278408776341/1278406720653/IOLArticle_C

(تاريخ الدخول آب 2011).

مجلة صامد الاقتصادي. 1996. *الأونروا والفترة الانتقالية: منظور خمس سنوات لدور الوكالة*. عدد 106، مجلد 18 (تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول) 198-171.

مجلة العودة. احتجاجات اللاجئين على سياسة الأونروا تؤتي ثمارها.. ولكن. العدد 47 - آب (أغسطس) 2011.

<http://www.alawda-mag.com/default.asp?issueID=48&contentID=1823&menuID=28>

(تاريخ الدخول آب 2011).

الكليب، فتحي. 2001. *ألم النكبة: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان المستقبل والمصير حق العودة للاجئين*

الفلسطينيين في نظرية القانون الدولي. بيروت: الدار الوطنية الجديدة.

هويدي، علي. ”اللاجئون متمسكون بها وبتطويرها محاولات خفق الأونروا اقتصادياً تتسارع .. إلى أين؟“

<http://www.thabit-lb.org/ar/Default.asp?ContentID=214&menuID=17>

(تاريخ الدخول آب 2011).

النجار، محمد. وثيقة للأونروا بتدريس المحرقة بغزة.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B463EBFB-AAD1-4762-8A5E-1AA7EFA1806A.htm>

(تاريخ الدخول آب 2011).

قائمة المراجع الانكليزية

Date, Sir. 1974. UNRWA: A subsidiary Organ of the United Nations. *The International and Comparative Law Quarterly*: 576-609.

Forsythe, David. 1971. UNRWA, the Palestine Refugees, and World Politics: 1949-1969. *International Organization*, Vol. 25, No. 1 (Winter, 1971) : 26-45.

Al-Husseini, Alal. 2000. UNRWA and the Palestinian Nations-Building Process. *Palestine Studies*, Volume 29, No 2 (Winter): 51-64.

Paravanthaneni, Harish. 2005. The Impact of the Oslo Accords on Unrwa's funding. 90-98. In *Aid, Diplomacy and facts on the ground: The case of Plaestine*. edited by Micheal keating, Anne Le More and Robert Lowe. Washington: Chantan House.

Schiff, Benjamin. 1995. *Refugees unto Third Generation: UN Aid to Palestinians*. New York: Syracuse University Press.

UNRWA. Report of the Commissioner-General of the UNRWA in the Near East: Programme budget 2010-2011.

Wittgenstein, Lwdwig. 2001. *Philosophical Investigations*. Translated By: G. Anscombe. Oxford: Basil Blackwell.

المواقع الإلكترونية

اتحاد الموظفين العرب بوكالة الغوث - قطاع غزة. احتجاجاً على إيقاف الأستاذ/ سهيل الهندي. اتحاد الموظفين ينظم خيمة اعتصام دائمة أمام بوابة الوكالة بغزة.

<http://lsugaza.ps/unrwa/subpage.php?scid=100&id=687&extra=news&type=113>

(تاريخ الدخول أيلول 2011).

الأونروا بالأرقام. 2010.

<http://www.unrwa.org/userfiles/201103106535.pdf>

(تاريخ الدخول آب 2011).

الملتقى الفتاوي. اللجنة الأهلية لأصحاب البيوت المهتمة تتهم وكالة الغوث بإطالة أمد معاناتهم. 2011.

<http://www.fatehforums.com/showthread.php?t=345683>

(تاريخ الدخول آب 2011).

فلسطين أون لاين. الأونروا: توقيف "الهندي" عن العمل جارٍ التباحث فيه. 2011.

<http://www.felesteen.ps/details/24261/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%86>

(تاريخ الدخول أيلول 2011).

لاجئ نت، شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. أهل الطفل محمد يطالبون بتحقيق محملين الأونروا مسؤولة موته. اعتصام حاشد في بيروت والوكالة تعلن تفهمها للحاجات الملحة. السبت، 12 آذار

<http://www.laji-net.net/arabic/default.asp?contentID=713.2011>

تاريخ الدخول آب (2011).

اللجنة الشعبية للاجئين مخيم البريج. 2011. تواصل الاحتجاجات المنددة بقرارات وكالة الغوث بحق اللاجئين الفلسطينيين.

<http://lajeenbureij.ps/?View=News&dep=5&id=422>

(تاريخ الدخول آب 2011).

منظمة ثابت لحق العودة. الملخص التنفيذي: استطلاع في الذكرى الستين لتأسيس الأونروا.

<http://www.thabit-lb.org/ar/default.asp?contentID=150>

(تاريخ الدخول آب 2011).

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين. وكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية تعلن وقف عملياتها في جنين ومخيمها. 12 أغسطس/ آب 2011.

<http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=846>

(تاريخ الدخول آب 2011).

وكالة القدس نت للأنباء. حماس تعلن تصعيد خطوات الاحتجاج ضد الأونروا.

http://qudsnet.com/arabic/new/index.php?page=view_news&Id=194444

(تاريخ الدخول آب 2011).

وكالة معا الإخبارية. حماس: الأونروا قلصت وجودها بغزة وتنوي نقل مقرها لعمان والأخيرة تنفي. 2011.

<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=423588>

(تاريخ الدخول أيلول 2011).

ملحق (1)



UNRWA Gaza Field Office

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East

Human Rights Education in Gaza

The foundations for a dignified human existence are enshrined in the Universal Declaration of Human Rights (UDHR) and other instruments of international law. A sound understanding of these rights and the responsibilities attached to achieving and upholding them is central to UNRWA's human rights curriculum.

Since 2002, UNRWA has integrated human rights into the teaching of Arabic, Islamic Studies, and Social Science as part of its non-violent conflict resolution and human rights programme. Coinciding with the 60th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, the Gaza Field Office is building on this experience with the implementation of a dedicated human rights curriculum for each of the 9 grades in UNRWA schools.

The Human Rights Education Initiative seeks to ensure that the 200,000 children enrolled at UNRWA schools in Gaza will have knowledge, understanding and commitment to:

- the fundamental human rights enshrined in the UDHR
- their individual responsibilities required to achieve human rights for all, including tolerance in thinking and behavior
- the historical context that gave rise to the Universal Declaration (WWII and the Holocaust)
- the history of the global struggle for human rights, using case studies including: the civil rights movement in the United States (Martin Luther King), colonialism in India (Mahatma Gandhi), apartheid in South Africa (Nelson Mandela), genocide in Rwanda, and ethnic cleansing in the former Yugoslavia
- the global human rights context in terms of accountability and enforcement mechanisms.



The four pillars of the initiative are:

- **Development of Curriculum**

Educationalists and specialists from UNRWA, ICRC, human rights NGOs and the wider academic community, develop a comprehensive curriculum anchored in the UDHR. One period per week is dedicated to the teaching of human rights for all 200,000 pupils. OHCHR, ICRC, and Palestinian human rights NGOs are engaged to assist with curriculum development and ongoing reviews.

- **Teachers**

Each school has one dynamic, highly motivated, respected and specially trained Human Rights teacher, skilled in the use of interactive teaching methods.

- **Monitoring and Evaluation**

Progress is measured by the results of unified human rights exams in every grade. Human rights experts from OHCHR, ICRC, and NGOs monitor the effectiveness of the curriculum and the teaching methods.

- **Community Outreach**

Continued community support ensured through the use of committed and respected teachers, regular community outreach sessions, and fostering the recognition and support for the centrality of human rights in the human development of the next generation of Gaza.



**UNIVERSAL
DECLARATION
OF HUMAN
RIGHTS**

Dignity and justice for all of us

About UNRWA

UNRWA provides education, healthcare, relief and social services, micro-credit loans and emergency aid to more than 4.4 million Palestine refugees in Jordan, Lebanon, Syria, the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem. UNRWA employs more than 28,000 staff, the vast majority of whom are Palestine refugees, including 20,000 educational staff and 4,000 health workers.

UNRWA Gaza Field Office, PO Box 61, Gaza City
www.unrwa.org

Tel: +972 (0)8 282-4508 / +972 (0)8 677-7333
Fax: +972 (0)8 677-7444

ملحق (2)

Area Staff Union, Gaza Field Office

اتحاد الموظفين المحليين - مكتب غزة الإقليمي

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم "3"

لن نركع إلا لله

الزملاء ... الزميلات الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية نحیی وقفتكم الكريمة والتفافكم حول اتحادكم فقد أوصلتم رسالتكم يوم الخميس 2011/9/15 بشكل واضح لإدارة الوكالة أننا لن نركع إلا لله وأننا خلف ممثلينا نمضي لأجل رفع الظلم والعدوان ونرفض العبث بكرامتنا أو المساس برموزنا الوطنية والذين هم أطهر وأنقى وأعز علينا من أنفسنا وأموالنا، فقد ولدتنا أمهاتنا أحراراً وسنبقى أحراراً.

زملاءنا الكرام

يبدو أننا دخلنا في معركة عض الأصابع وكسر الإرادات بعد أن أغلقت إدارة الوكالة كل أبواب الحوار وقطعت كل خطوط التواصل والاتصال وأعلنت بكل تبجح واستهتار أنها لن تتراجع عن قرارها الظالم والأرعن بحق رئيس اتحاد الموظفين متحدية بذلك إرادة أكثر من ثلاثين ألف موظف في مناطق عمليات الوكالة الخمس، وكأنها تريد أن تلوح بالعصا الغليظة لكل من يخرج عن بيت الطاعة ولا يلتزم بأوامر سيده ولا يعلن الخضوع والانقياد والولاء لولي الأمر بأن مصيره سيكون ...

وأن الهدف من هذا الإجراء الظالم والتحدي الأرعن ليس شخص سهيل الهندي وإنما إيصال رسالة إلى الجميع أن رأس الهرم كسرنا إرادته والصوت الذي يدافع عنكم اسكتناه إذاً فليس أمامكم إلا أن تقولوا نعم يا سيدي، وعليه نؤكد على ما يلي:

1. إن التحدي من قبل إدارة الوكالة في استمرار توقيف رئيس اتحاد الموظفين على خلفية المشاركة النقابية سيقابل بالتحدي من قبل جمهور العاملين.

2. إن الإساءة لرموز الشعب الفلسطيني من قبل إدارة الوكالة لابد له من اعتذار سريع.
3. إن فعالياتنا النقابية ستستمر وستكون أكثر قوة وشدة طالما أصرت إدارة الوكالة على قرارها الجائر، وعليه ندعو زملاءنا جميعاً بالالتزام بالفعالية التالية:
4. المشاركة في خيمة الاعتصام المفتوح يومياً والتي ستبدأ صباح الأحد 2011/9/18 أمام البوابة الغربية للأونروا.
5. تغلق جميع مؤسسات الوكالة يوم الثلاثاء 2011/9/20 من الساعة السابعة صباحاً وحتى التاسعة لمدة ساعتين على أن تفتح بعد ذلك، ويلتزم الموظفون بدوامهم بعد الإضراب.
6. يغادر الطلاب مدارسهم الثلاثاء 2011/9/20 في الفترة الصباحية الساعة العاشرة صباحاً والفترة المسائية الساعة الثالثة مساءً على أن يلتزم الزملاء المعلمون مدارسهم حتى انتهاء اليوم الدراسي. وسيتم الإعلان عن سلسلة الفعاليات القادمة في بيان جديد.

زملاءنا الأعزاء

بصبركم وثباتكم سنحقق أهدافنا وستبقى رؤوسنا مرفوعة لا تتحني إلا لله رب العالمين.
اتحاد الموظفين العرب بوكالة الغوث الدولية.

الأحد 2001/9/18

اللاجئون وغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة: هوية واحدة أم هويتان مختلفتان؟

محمود معياري

مقدمة

على عكس الهوية الشخصية (personal identity) المكونة من خصائص فردية تميّز الشخص عن أفراد جماعته (مثل مجتهد، ذكي، شجاع... إلخ)، فإن الهوية الجماعية (collective identity or group identity) تتكون من خصائص جماعية يشترك فيها الشخص مع أفراد الجماعة (أو الجماعات) التي ينتمي إليها (مثل عربي، فلسطيني، مسلم أو مسيحي، خليبي... إلخ). وبشكل عام، يرتبط هذان النوعان للهوية عكسياً مع بعضهما. فعندما يتم التركيز على الصفات الفردية للشخص يضعف التركيز على انتماءاته الجماعية، والعكس صحيح (Stephan and Stephan 1996, 90). في هذه الورقة نتناول الهوية الجماعية، التي نعرفها بأنها إدراك الشخص (أو وعيه أو شعوره) أنه ينتمي إلى جماعة (أو جماعات) معينة. وحيث أن الشخص ينتمي إلى عدد كبير من الجماعات (مثل العائلة، الحمولة، مكان السكن، الحزب السياسي، الديانة، الدولة، الشعب، الأمة... إلخ)، فإن هويته الجماعية تتكون من عدة مركبات (أو هويات فرعية) بعدد الجماعات التي ينتمي إليها. فهوية الفلسطيني الجماعية تتكون من عدة هويات أساسية، أهمها: الهوية الوطنية الفلسطينية، الهوية القومية العربية، الهوية الدينية، الهوية المحلية (أو المناطقيّة أو الجهوية) والهوية الحماثية (أو العشائرية). وعلى الرغم من أن الهوية هي وضع ذاتي (إدراك أو وعي أو شعور) فإنها تتأثر بعوامل موضوعية يشترك فيها أفراد الجماعة مثل الأرض، اللغة، التاريخ والثقافة (Bostock and Smith, 2002).

والهوية الجماعية ليست ثابتة، بل قابلة للتغير من فترة إلى أخرى نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة. فالهوية الفلسطينية كانت ضعيفة لدى الفلسطينيين في تجمعاتهم المختلفة حتى حرب عام 1967، التي انتهت باحتلال إسرائيل باقي فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، بالإضافة إلى صحراء سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية. وسادت لدى أغلب الفلسطينيين في هذه الفترة الهوية القومية العربية (إلى جانب الهوية الأردنية لدى سكان الضفة الغربية، وربما الهوية الإسرائيلية لدى الفلسطينيين في إسرائيل). وبعد حرب عام 1967 بدأت تدريجياً تتعزز الهوية الفلسطينية لدى الفلسطينيين في تجمعاتهم المختلفة، وأصبحت منذ أواسط السبعينيات الهوية السائدة لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ولدى الفلسطينيين في إسرائيل أيضاً. فمنذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي حدثت عدة تطورات خارجية (خارج فلسطين) أسهمت في تعزيز هذه الهوية. وأهم هذه التطورات: اتساع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (الذي تمثل بقبول منظمة

التحرير الفلسطينية عضوا مراقبا في الأمم المتحدة عام 1974)، ارتكاب بعض الجهات العربية عددا من المجازر ضد الفلسطينيين (بدء بأيلول الأسود عام 1970 ثم تل الزعتر عام 1976 ثم صبرا وشاتيلا عام 1982)، توقيع اتفاقية السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل عام 1978، وتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين في لبنان. وبالإضافة إلى هذه التطورات الخارجية، فقد حدثت تطورات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي أسهمت هي أيضا في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية. وأهم هذه التطورات: ممارسات القمع الإسرائيلية في الضفة والقطاع (تمثلت بمصادرة أراضي، إغلاق جامعات لفترات طويلة، رقابة شديدة على الصحافة، اعتقالات، إبعاد شخصيات وطنية وهدم بيوت)، ظهور قيادة سياسية محلية مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية (تمثل ذلك بظهور الجبهة الوطنية عام 1973، لجنة التجويز الوطني عام 1978 والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة عام 1988)، تطور مجتمع مدني (منظمات طلابية، نسوية، عمالية وشبابية) بالإضافة إلى التنظيمات السياسية الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، وتزايد مشاركة الطبقات الوسطى والدنيا في الحياة السياسية. لقد أسهمت هذه التطورات كلها في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه الفترة. ومع أنه لم تجر أبحاث إمبريقية على الهوية حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن اندلاع الانتفاضة الأولى في أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1987 يعكس تبلور هوية وطنية فلسطينية قوية (ميعاري 2008ب).

وإلى جانب تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية، وربما بفعل ذلك أيضا، تراجعت الهويات التقليدية الضيقة، وبخاصة الحمائلية والمحلية، في الضفة والقطاع بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك فتح سوق العمل في إسرائيل، منذ عام 1969، أمام العاملين من الضفة والقطاع. وبسبب عدم توفر فرص عمل كافية في الاقتصاد الفلسطيني وتوفر مثل هذه الفرص، وغالبا بأجور أعلى، في الاقتصاد الإسرائيلي، فقد تزايدت نسبة العاملين في إسرائيل من مجموع العاملين من الضفة الغربية من 13% عام 1970 إلى 30% عام 1980 وإلى 36% عام 1989. أما في قطاع غزة فارتفعت نسبة العاملين في إسرائيل من 10% عام 1970 إلى 43% عام 1980 و 40% عام 1989 (ميعاري 1992، 137).¹ ونتيجة لذلك ارتفع مستوى المعيشة في الضفة والقطاع وتحسن الوضع الاقتصادي للأفراد والأسر في التجمعات المختلفة، بما فيها مخيمات اللاجئين. ففي دراسة له حول "التحول في الهوية السياسية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"، يرى مجدي المالكي (2011، 3-4) أن العمل في إسرائيل أدى إلى ارتفاع مستوى الدخل لدى غالبية سكان المخيمات، وإلى اكتساب مهارات حرفية مميزة، وبالتالي ساهم في إحداث حراك مهني مهم في المخيمات وبخاصة بين العائلات ذات الأصول الريفية. كما أنه ساهم في تمكين بعض الأسر الشابة من الخروج من المخيمات والانتقال للسكن في المدن القريبة. كل هذا أدى إلى إضعاف الروابط العائلية والانتماءات المحلية في الضفة والقطاع في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

1 هذه أرقام رسمية قام بنشرها المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل. وهي تشمل فقط العمال من الضفة والقطاع الذين يعملون في إسرائيل من خلال مكاتب العمل الإسرائيلية، ولا تشمل العاملين غير المنتظمين والذين يعملون في إسرائيل بدون واسطة مكاتب العمل. ويمكن تقدير نسبة العاملين في إسرائيل، المنتظمين وغير المنتظمين، في الثمانينيات من القرن الماضي بنحو 50% من مجموع العاملين من الضفة والقطاع.

وفي عهد أوسلو، وبعد إقامة السلطة الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994، بقيت الهوية الفلسطينية أقوى الهويات في الضفة والقطاع. إلا أن هذه الهوية فقدت جزءاً من هيمنتها بسبب تعزز الهويات الأخرى. فقد تعززت الهوية الدينية في ضوء تعزز شعبية الحركة الإسلامية، بقيادة حماس، وفشل عملية السلام، ما أدى إلى انفجار انتفاضة الأقصى وتدهور الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك فقد تعززت الهويات التقليدية الضيقة، وبخاصة الهويتان الحماثلية والمحلية بسبب تراجع الأحزاب الفلسطينية، وبخاصة أحزاب اليسار، في هذه المرحلة ودعم السلطة الفلسطينية لنظام الحمولة (أو العشيرة)، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتجزئة الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة مئات الحواجز العسكرية إلى مناطق (أو كتونات) مغلقة في انتفاضة الأقصى. إن تعزز الهويات الدينية والمحلية والحماثلية في الضفة والقطاع وتقارب انتشارها من انتشار الهوية الفلسطينية جعلها الهوية الأخيرة (أي الهوية الفلسطينية) تفقد بعضاً من سيطرتها (ميعاري 2008، ب، 49-53).

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة الهوية الجماعية بين اللاجئين وغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بالاعتماد على بيانات تم جمعها في ثلاثة مسوح أجريت على عينات ممثلة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين في أعوام 1997 و2001 و2006. وبالتحديد ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. هل هنالك فروق في الهوية بين اللاجئين الذين يسكنون في المخيمات واللاجئين الذين يسكنون خارج المخيمات وغير اللاجئين؟
2. هل أثرت انتفاضة الأقصى في هويات اللاجئين (في المخيمات وخارج المخيمات) وهويات غير اللاجئين؟

أهمية الدراسة

في دراسة كمية سابقة حول هوية طلبة جامعة بيرزيت واستعدادهم للاختلاط باليهود الإسرائيليين (Mi'ari 1998)، وُجد أن الطلبة القادمين من مخيمات اللاجئين لا يختلفون بشكل ملحوظ في هويتهم الفلسطينية وفي استعدادهم للاختلاط باليهود الإسرائيليين عن الطلبة الآخرين، والقادمين من المدن والقرى. وحيث أن مجتمع هذه الدراسة (طلبة جامعات) قد لا يمثل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين، فمن الصعب تعميم نتائجها على المجتمع الواسع. وحسب معرفتنا المتواضعة، لم تُجر دراسات مقارنة جديدة على هوية اللاجئين وغير اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يزيد من أهمية هذه الدراسة.

قياس المتغيرات

المتغير التابع

المتغير التابع في هذه الدراسة هو الهوية الجماعية، والتي يتفرع عنها الهويات الحمائلية والمحلية والدينية والفلسطينية والعربية. وتُضاف على هذه الهويات بالنسبة للاجئين هوية اللجوء. وقد تم قياس كل واحدة من هذه الهويات الفرعية في مسوح 1997 و2001 و2006 بواسطة سؤاليين كالآتي:

الهوية الحمائلية:

كم تشعر أنك تنتمي إلى حمولتك؟

كم أنت مستعد للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة حمولتك؟

الهوية المحلية:

كم تشعر أنك تنتمي إلى بلدك (مدينتك، قريتك أو مخيمك)؟

كم أنت مستعد للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة بلدك (مدينتك، قريتك أو مخيمك)؟

الهوية الدينية:

كم تشعر أنك تنتمي إلى جماعتك الدينية (أي أنك مسلم أو مسيحي)؟

كم أنت مستعد للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة جماعتك الدينية؟

الهوية الفلسطينية:

كم تشعر أنك فلسطيني؟

كم أنت مستعد للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة الشعب الفلسطيني؟

الهوية العربية:

كم تشعر أنك عربي؟

كم أنت مستعد للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة الأمة العربية؟

هوية اللجوء:

كم تشعر أنك لاجئ؟ (موجه فقط للاجئين)

كم أنت مستعد للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة اللاجئين الفلسطينيين؟ (موجه للاجئين وغير اللاجئين).

وتدرجت الإجابات على مجموعة الأسئلة التي تتعلق بالشعور بالانتماء كالاتي: تشعر قليلا جدا، تشعر قليلا، تشعر بدرجة متوسطة، تشعر كثيرا وتشعر كثيرا جدا. أما الإجابات على مجموعة الأسئلة التي تتعلق بالاستعداد للتضحية فتدرجت كالاتي: غير مستعد، مستعد إلى حد ما، مستعد ومستعد كثيرا.

بالإضافة إلى هاتين المجموعتين من الأسئلة، وبهدف التعرف على الهوية الرئيسية من بين الهويات المذكورة، طُرح السؤال الآتي: "لو طُلب منك أن تعرف هويتك بكلمة واحدة، ماذا كنت تجيب؟". وكانت الخيارات على هذا السؤال: مسلم أو مسيحي، عربي، فلسطيني وغير ذلك.

المتغيرات المستقلة

اللجوء:

المتغير المستقل الرئيسي في هذه الدراسة، والذي نريد فحص علاقته بمتغيرات الهوية الحماثلية والهوية المحلية والهوية الدينية والهوية الفلسطينية والهوية العربية، هو اللجوء. وقد تم قياس هذا المتغير بواسطة سؤال "هل أنت لاجئ؟" ووضعت له ثلاث قيم: غير لاجئ، لاجئ يسكن في مخيم، ولاجئ يسكن خارج المخيم (غالبا في مدن). وبغرض تحليل الانحدار تم تحويل كل قيمة إلى متغير وهمي ثنائي القيمة (dummy variable) بواسطة إعادة ترميز الحالات التي تلائم القيمة "1" والحالات الأخرى "صفرًا". وقد استثنى متغير "غير لاجئ" من معادلة الانحدار ليصبح في التحليل فئة للمقارنة (reference category). ومن الجدير ذكره أن هذه المتغيرات الوهمية الثلاثة استخدمت في تحليل الانحدار للهويات الحماثلية والمحلية والدينية والفلسطينية والعربية، ولم تستخدم في تحليل الانحدار لهوية اللجوء.

مكان سكن اللاجئ:

المتغير المستقل الرئيسي الذي نريد فحص علاقته بمتغير هوية اللجوء هو مكان سكن اللاجئ. وقد وُضعت قيمتان لهذا المتغير: في مخيم لاجئين وخارج مخيمات اللاجئين. ولغرض تحليل الانحدار أعيد ترميز اللاجئ الذي يسكن في المخيم "1" واللاجئ الذي يسكن خارج المخيم "صفرًا". وقد استخدم هذا المتغير فقط في تحليل الانحدار لهوية اللجوء.

وفي عملية تحليل الانحدار تم ضبط المتغيرات المستقلة الآتية:

- العمر بالسنوات الكاملة. وأُدخل إلى الحاسوب العمر الدقيق.
- مستوى التعليم: وتم قياسه بواسطة سؤال عن عدد سنوات الدراسة التي تم إنهاؤها بنجاح. وهنا أيضا أُدخل إلى الحاسوب عدد السنوات الدراسية الدقيق.
- التدين: وقد تم قياسه بواسطة السؤال ” بشكل عام، هل أنت متدين؟“. وتدرجت الإجابات على السؤال كالاتي: غير متدين بالمرة، غير متدين، متدين نوعا ما، متدين ومتدين جدا.
- دخل الأسرة الشهري: تم قياس هذا المتغير بواسطة السؤال: ”كم دخل أسرته الشهري بالدينار (من جميع مصادر الدخل)؟“. وأُقلل السؤال بثماني فئات للدخل، ولغرض تحليل الانحدار أُعيد ترميز السؤال بواسطة إبدال كل فئة دخل بقيمة تمثل وسطها.
- النوع الاجتماعي: لغرض تحليل الانحدار أُعيد ترميز الذكور ”1“ والإناث ” صفر“.
- المنطقة الجغرافية: لغرض تحليل الانحدار أُعيد ترميز الضفة الغربية ”1“ وقطاع غزة ” صفر“.
- التأييد الحزبي: تم قياس هذا المتغير بواسطة السؤال: ”لوجرت اليوم انتخابات عامة للمجلس التشريعي الفلسطيني وشاركت فيها كل الفصائل والأحزاب الفلسطينية، أي قائمة تنتخب؟“ وتم تصنيف الأحزاب إلى أربعة اتجاهات سياسية: فتح، أحزاب إسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، أحزاب اليسار (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فدا وحزب الشعب)، ومستقلون. ولغرض تحليل الانحدار تم تحويل كل اتجاه سياسي إلى متغير وهمي ثنائي القيمة بواسطة إعادة ترميز الحالات التي تلائم الاتجاه ”1“ والحالات الأخرى ” صفر“. وقد استثنى متغير ”فتح“ من معادلة الانحدار ليصبح في التحليل فئة للمقارنة.
- التضمر من الاحتلال: تم قياس هذا المتغير بواسطة الأسئلة الآتية:
 - هل اعتقلت من قبل قوات الاحتلال؟
 - هل أُصبت (أو جرحت) من قبل قوات الاحتلال؟
 - هل استشهد أحد أفراد أسرته من قبل قوات الاحتلال؟
 - هل اعتقل أحد أفراد أسرته من قبل قوات الاحتلال؟
 - هل أُصيب أحد أفراد أسرته من قبل قوات الاحتلال؟
 - هل أبعد أحد أفراد أسرته من قبل قوات الاحتلال؟
 - هل صادرت قوات الاحتلال أرضا لأسرته بعد عام 1967؟

هل هدمت قوات الاحتلال بيتا لأسرتك؟

وكانت الإجابات عن هذه الأسئلة ”نعم“ و”لا“. ثم بُني سلم من هذه الأسئلة بواسطة عد الأسئلة التي أجاب عنها المبحوث ”نعم“.

مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع البحث من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين، أي الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر. ويرتكز البحث على مقارنة بيانات تم جمعها في شهر تشرين الأول عام 1997 وبيانات تم جمعها في شهري تموز وآب عام 2001 وبيانات أخرى تم جمعها في شهر آذار عام 2006. وقد تم جمع بيانات عام 1997 من عينة ممثلة تتكون من 1410 شخصا، وهي عينة عشوائية عنقودية طبقية تم اختيارها على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى تم اختيار عينة وحدات جغرافية أو خلايا (60 وحدة أو خلية) تمثل مجموع الوحدات الجغرافية التي تتكون منها الضفة الغربية وقطاع غزة. وكل وحدة جغرافية تكونت بالمعدل من 120 أسرة. وفي المرحلة الثانية تم اختيار عينة أسر في كل وحدة جغرافية (26 أسرة تقريبا). أما في المرحلة الثالثة، فقد تم اختيار أحد الأفراد البالغين (18 سنة فأكثر) من كل أسرة في العينة، وذلك باستخدام جداول ”كش“. ومن الجدير ذكره أن الباحثين الميدانيين اختاروا عشوائيا أحد الأفراد البالغين في كل أسرة مختارة بعد أن تم تدريبهم جيدا على ذلك. وبالإضافة إلى كون العينة عنقودية (cluster sample)، ذلك لأنها تتكون من وحدات جغرافية أو خلايا، فهي أيضا عينة طبقية (stratified sample). وقد تم توزيع العينة إلى طبقات (أو فئات) حسب المحافظة (تمثل كل المحافظات ومن ضمنها القدس) ومكان السكن (مدن وقرى ومخيمات) وحجم التجمع السكاني. ومن الجدير بالذكر أن هذه ”الطبقات“ (أو الفئات) تهدف إلى زيادة فعالية تصميم العينة بحيث تصبح العينة أكثر تمثيلا لمجتمع البحث.

وتم جمع بيانات عام 2001 من عينة ممثلة تتكون من 1492 شخصا وبيانات عام 2006 من عينة ممثلة تتكون من 1500 شخصا. وهاتان العينتان أيضا عينتان عشوائيتان عنقوديتان طبقيتان، وتم اختيار كل واحدة على ثلاث مراحل وبنفس الطريقة التي تم بها اختيار عينة عام 1997.

ومن الجدير ذكره أن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني قد قام بتصميم واختيار العينات الثلاث، وأشرف أيضا على عملية جمع البيانات. فقد قام فريق العمل الميداني في هذا الجهاز بجمع بيانات المسح الأول في الفترة 14-30/10/1997 وبيانات المسح الثاني في الفترة 7/19-5/8/2006 وبيانات المسح الثالث في الأسبوع الأخير من شهر آذار 2006.

وعلى الرغم من أن تصميم العينات قد أخذ في الحسبان توزيعها حسب المحافظة ومكان السكن وحجم التجمع السكاني، فقد تم توزيع (weighting) البيانات حسب هذه الأبعاد، لضمان تمثيلها في العينة بنفس نسبتها في المجتمع. هذا مع العلم أنه لا توجد فروق ملحوظة بين التوزيعات التكرارية الموزنة وغير الموزنة.

طريقة التحليل

لفحص العلاقة في هذه الدراسة بين اللجوء والهويات المختلفة (الحمائلية، المحلية، الدينية، الفلسطينية، العربية وهوية اللجوء) تم استخدام طريقتين: جداول تقاطعية (crosstabs) وتحليل الانحدار المتعدد (multiple regression analysis). فقد بُنيت جداول تقاطعية تجمع بين اللجوء وكل هوية في المسوح الثلاثة. فعلى كل هوية في كل مسح بُني جدولان: الأول يفحص العلاقة بين اللجوء والشعور بالانتماء إلى تلك الجماعة، والجدول الثاني يفحص العلاقة بين اللجوء والاستعداد للتضحية من أجل خدمة تلك الجماعة. وقد تم تركيز الجداول التي تفحص العلاقة بين اللجوء والشعور بالانتماء إلى الجماعات المختلفة في جدول مركب واحد، هو جدول رقم (1). وتم تركيز الجداول التي تفحص العلاقة بين اللجوء والاستعداد للتضحية من أجل خدمة الجماعات المختلفة في جدول مركب واحد، هو جدول رقم (2). كما بُنيت جداول تقاطعية لفحص العلاقة في المسوح الثلاثة بين اللجوء وتعريف المبحوث نفسه بكلمة واحدة. وهذه الجداول الثلاثة الأخيرة تم تركيزها في جدول رقم (3).

أما تحليل الانحدار المتعدد فقد استُخدم لضبط عدد من المتغيرات المستقلة الأخرى (العمر، النوع الاجتماعي، التدين، مستوى التعليم، دخل الأسرة الشهري، المنطقة الجغرافية، التأييد الحزبي والتضرر من الاحتلال) ومنع تأثيرها على العلاقة بين اللجوء وكل هوية. وطُبق تحليل الانحدار المتعدد بالأساس لفحص العلاقة بين اللجوء والشعور بالانتماء إلى الجماعات المختلفة في مسح عام 1997 (جدول رقم 4)، وذلك بسبب ظهور فروق ذات دلالة إحصائية في الجداول التقاطعية لذلك المسح بين اللاجئ وغير اللاجئ في بعض الهويات. كما طُبق تحليل الانحدار المتعدد لفحص العلاقة بين اللجوء والشعور بالانتماء إلى الجماعات المختلفة في مسح 2006، وذلك للتأكد من النتائج التي يتم التوصل إليها في تحليل الانحدار لبيانات مسح 1997 (جدول رقم 5). ومن الجدير ذكره أن تحليل الانحدار المتعدد هنا لا يفحص فقط أثر اللجوء، وإنما أيضا أثر كل واحد من المتغيرات المستقلة الأخرى في الهوية، وذلك بعد ضبط باقي المتغيرات المستقلة.

تحليل البيانات

وصف هويات اللاجئ وغير اللاجئ

في هذا الجزء من التحليل سنحاول وصف ومقارنة هويات اللاجئ وغير اللاجئ بالاعتماد على الجدولين التقاطعيين رقم (1) ورقم (2).

1-1-3 تشابه هويات اللاجئ وغير اللاجئ

تشير نتائج مسح عام 1997 إلى أن أغلبية كبيرة من اللاجئ وأغلبية كبيرة أيضا من غير اللاجئ في العينة أفادوا أنهم يشعرون "كثيرا جدا" أو "كثيرا" أنهم ينتمون إلى حمائلهم وأماكن سكنهم وجماعتهم الدينية وإلى شعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية (جدول رقم 1). كما أن أغلبية كبيرة من اللاجئ وغير اللاجئ أفادوا أنهم "مستعدون كثيرا" أو "مستعدون" للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة

جماعات الانتماء هذه (جدول رقم 2). ومع ذلك يلاحظ أن هنالك فروقا ذات دلالة إحصائية، لكنها ضئيلة، بين اللاجئيين وغير اللاجئيين في الهويات المحلية والدينية والفلسطينية والعربية. فمقارنة هذه الهويات في مسح 1997 بين اللاجئيين وغير اللاجئيين تشير إلى أن الهويات الأربع المذكورة أقوى قليلا لدى اللاجئيين، وبخاصة الذين يسكنون المخيمات، منها لدى غير اللاجئيين. وللتأكد من هذه الفروق، سيتم لاحقا فحص العلاقة بين اللجوء وهذه الهويات بعد ضبط عدد من متغيرات الخلفية الاجتماعية.

جدول رقم (1)

ويوضح الجدولان التقاطعيان رقم (1) ورقم (2) أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في الهويات السابقة (المحلية والدينية والفلسطينية والعربية) بين اللاجئيين وغير اللاجئيين قد اختفت في مسح عام 2001. فقد أصبح اللاجئون وغير اللاجئيين خلال انتفاضة الأقصى أكثر تشابها في شعورهم بالانتماء إلى مكان السكن والجماعة الدينية والشعب الفلسطيني والأمة العربية. كما أصبحوا أكثر تشابها في استعدادهم للتضحية من أجل خدمة هذه الجماعات. وقد يعود ذلك إلى أن انتفاضة الأقصى، وما رافقتها من ممارسات قمع إسرائيلية تعرض لها اللاجئون وغير اللاجئيين، قد أسهمت في تعزيز تشابه هذه الهويات بين اللاجئيين وغير اللاجئيين.

لقد استمر تشابه (أو تماثل) الهويات بين اللاجئيين وغير اللاجئيين بعد انتفاضة الأقصى أيضا. فتشير نتائج مسح 2006 إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الشعور بالانتماء إلى الجماعات المختلفة بين اللاجئيين وغير اللاجئيين. كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين اللاجئيين وغير اللاجئيين في الاستعداد للتضحية من أجل خدمة الحمولة والجماعة الدينية والشعب الفلسطيني.² وبالمجمل يمكن القول إن هويات اللاجئيين وغير اللاجئيين، التي كانت متشابهة في السنوات الأولى بعد قيام السلطة الفلسطينية، قد زادت تشابها (أو تماثلا) في انتفاضة الأقصى وبعدها. فممارسات الاحتلال القمعية، وبخاصة نشر مئات الحواجز العسكرية ومنع الاتصال وتقطيع التواصل بين سكان المناطق المختلفة، قد عززت الهويات الجماعية المذكورة، وبشكل خاص لدى غير اللاجئيين، الذين كانت هوياتهم قبل ذلك أقل تعززا من هويات اللاجئيين، ما أدى، كما ذكرنا، إلى زيادة تشابه هويات اللاجئيين وغير اللاجئيين.

جدول رقم (2)

3-1-2 هوية اللجوء

إلى جانب هذا التشابه الكبير في الهويات بين اللاجئيين وغير اللاجئيين، وبخاصة منذ بدء انتفاضة الأقصى، فإن اللاجئيين يميزون على غير اللاجئيين بهوية اللجوء (أي بشعورهم أنهم لاجئون). فأغلبية ساحقة من اللاجئيين في المخيمات واللاجئيين خارج المخيمات في المسوح الثلاثة أفادوا أنهم يشعرون "كثيرا جدا" أو "كثيرا" أنهم لاجئون. كما أن أغلبية ساحقة من الفريقين أفادوا أنهم "مستعدون" أو "مستعدون كثيرا" للتضحية من أجل خدمة اللاجئيين الفلسطينيين.

2 هنالك فروق ذات دلالة، لكنها ضئيلة جدا ولا معنى لها، في الاستعداد للتضحية من أجل خدمة مكان السكن والأمة العربية، ولذلك يمكن تجاهلها.

تشير نتائج مسح عام 1997 (جدول رقم 1) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هوية اللجوء بين لاجئي المخيمات واللاجئين خارج المخيمات. فلاجئوا المخيمات أفادوا أنهم يشعرون أنهم لاجئون أكثر من اللاجئين خارج المخيمات (96% مقابل 75%). يبدو أن ظروف المخيم القاسية، وبخاصة في السكن، تعزز هذا الشعور.

خلال انتفاضة الأقصى، وبسبب ممارسات الاحتلال القمعية، تعززت هوية اللجوء لدى اللاجئين خارج المخيمات، ولذلك تلاشت الفروق في هذه الهوية بين لاجئي المخيمات واللاجئين خارج المخيمات. وبعد انتهاء الانتفاضة عادت هذه الفروق، ولكن بأقل حدة، بسبب تراجع هوية اللجوء قليلا لدى اللاجئين خارج المخيمات. فتشير نتائج مسح 2006 إلى أن لاجئي المخيمات عادوا يشعرون أنهم لاجئون أكثر قليلا من اللاجئين خارج المخيمات (92% مقابل 83%) (أنظر جدول رقم 1). يبدو أن ظروف المخيم القاسية، وبخاصة في السكن، التي طغت عليها ممارسات الاحتلال القمعية في انتفاضة الأقصى، عادت وبرزت من جديد بعد انتهاء الانتفاضة.

وبالنسبة للاستعداد للتضحية من أجل خدمة اللاجئين الفلسطينيين، فيتشابه لاجئوا المخيمات واللاجئون خارج المخيمات في استعدادهم الكبير لتقديم مثل هذه التضحية. وفي حين أن استعداد اللاجئين للتضحية من أجل خدمة اللاجئين الفلسطينيين كان أكبر من استعداد غير اللاجئين في مسح عام 1997، فقد تقلصت هذه الفروق في المسحين الأخيرين، يعني خلال انتفاضة الأقصى وبعدها (أنظر جدول رقم 2).

الهوية الرئيسية

أوضحت نتائج هذه الدراسة تعزز كل الهويات الجماعية التي تمت دراستها (الهويات الحمائية والمحلية والدينية والفلسطينية والعربية) بين اللاجئين وغير اللاجئين في عهد أوسلو. فأغلبية كبيرة من اللاجئين وأغلبية كبيرة من غير اللاجئين أفادوا في المسوح الثلاثة أنهم يشعرون كثيرا (أو كثيرا جدا) بالانتماء إلى حمائلهم وأماكن سكنهم وجماعتهم الدينية وشعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية، وأنهم مستعدون (أو مستعدون كثيرا) للتضحية من أجل خدمة هذه الجماعات. وردا على سؤال "لو طُلب منك أن تعرف هويتك بكلمة واحدة، ماذا كنت تجيب؟"، انقسم أفراد العينات في المسوح الثلاثة بين فريقين كبيرين: فريق يعرف نفسه أنه فلسطيني وآخر يعرف نفسه أنه مسلم أو مسيحي. ومن الواضح أن هذا الاستقطاب في الهوية الرئيسية بين من يعرف نفسه وطنيا ومن يعرف نفسه دينيا ينطبق على اللاجئين وغير اللاجئين، كما يتضح ذلك في جدول رقم (3). وما يلفت الانتباه في هذا الجدول هو ضآلة نسبة من يعرفون أنفسهم بكلمة واحدة أنهم عرب بين اللاجئين وغير اللاجئين. وهذا يعني أن الهويتين الوطنية والدينية أقوى بكثير من الهوية القومية لدى الفلسطينيين، لاجئين وغير لاجئين، في الضفة والقطاع.

جدول رقم (3)

إلى جانب هذا الاستقطاب في الهوية الرئيسية بين الهوية الوطنية والهوية الدينية لدى اللاجئيين في المخيمات واللاجئيين خارج المخيمات وغير اللاجئيين، يُلاحظ أن الفئة التي تحتضن الهوية الفلسطينية أكثر من غيرها، كهوية رئيسية، تختلف من مسح إلى آخر. ففي مسح عام 1997 كانت الهوية الفلسطينية، كهوية رئيسية، أقوى لدى اللاجئيين الذين يسكنون خارج المخيمات منها لدى اللاجئيين في المخيمات وغير اللاجئيين. أما في مسح عام 2001 فقد أصبحت هذه الهوية أقوى لدى غير اللاجئيين. وفي مسح عام 2006 أصبحت الهوية الفلسطينية، كهوية رئيسية، أقوى لدى اللاجئيين في المخيمات. وحيث أن هذه الفروق في الهوية الرئيسية بين المسوح الثلاثة ليست كبيرة، مع أنها ذات دلالة إحصائية، فلا نعطيها في هذه الدراسة أهمية خاصة.

أثر عدد من المتغيرات المستقلة في الهوية

بهدف فحص العلاقة بين اللجوء والهوية بشكل أعمق، وبشكل خاص بهدف التأكد من الفروق في بعض الهويات بين اللاجئيين وغير اللاجئيين التي ظهرت في مسح عام 1997، استخدمنا تحليل الانحدار المتعدد لبيانات ذلك المسح (جدول رقم 4). كما استخدمنا تحليل الانحدار المتعدد في تحليل بيانات مسح 2006 (جدول رقم 5). وبواسطة هذه الطريقة في التحليل تم ضبط (أو تثبيت) عدد من المتغيرات المستقلة (العمر، النوع الاجتماعي، الدين، مستوى التعليم، دخل الأسرة الشهري، المنطقة الجغرافية، التأييد الحزبي والتضرر من الاحتلال) ومنع تأثيرها على العلاقة بين اللجوء والهوية. ومن الجدير ذكره أن تحليل الانحدار المتعدد هنا لا يفحص فقط أثر اللجوء، وإنما أيضاً أثر كل واحد من المتغيرات المستقلة الأخرى في الهوية، وذلك بعد ضبط باقي المتغيرات المستقلة.

يعرض جدول رقم (4) معاملات الانحدار المتعدد المعيارية (standardized multiple regression) (coefficients = Beta) لكل واحدة من الهويات (الهوية الحماثلية والهوية المحلية والهوية الدينية والهوية الفلسطينية والهوية العربية وهوية اللجوء) في مسح عام 1997. ويعرض جدول رقم (5) معاملات الانحدار المتعدد المعيارية لهذه الهويات في مسح عام 2006. ويوضح تحليل الانحدار أن المتغيرات المستقلة معاً في كل مسح تفسر فقط نسبة قليلة من التباين في كل هوية (أنظر: R Square). وهذا يعني أن هناك متغيرات أخرى، لم تدرس في هذا البحث، تسهم أكثر في تفسير التباين في كل واحدة من الهويات. وما يهمنا هنا هو دراسة العلاقة المباشرة بين كل متغير مستقل وبين كل واحدة من الهويات، وذلك بعد ضبط (أو منع تأثير) المتغيرات المستقلة الأخرى. فيما يلي نوضح أثر عدد من هذه المتغيرات المستقلة في الهوية:

جدول رقم 4

أثر اللجوء في الهوية

يوضح جدول رقم (4) أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين اللاجئيين وغير اللاجئيين، التي ظهرت في تحليل الجداول التقاطعية لمسح عام 1997، قد اختفت في تحليل الانحدار للهويات المحلية والدينية والعربية،

وبقيت فروق ذات دلالة إحصائية في الهوية الفلسطينية فقط. إذ يشير التحليل، وبعد ضبط المتغيرات المستقلة المذكورة، إلى أن الهوية الفلسطينية أقوى قليلاً لدى اللاجئيين الذين يسكنون خارج المخيمات منها لدى غير اللاجئيين، وربما أيضاً من اللاجئيين الذين يسكنون في المخيمات.³ وحيث أن هذه الفروق ضئيلة، فنحن نميل لتجاهلها وعدم إعطائها أهمية خاصة. وبالمجمل يمكن القول إن تحليل الانحدار لبيانات مسح عام 1997 يشير إلى أنه لا يوجد هناك أثر واضح (أو كبير) للجوء في الهويات التي تمت دراستها.

إن هذا التشابه الكبير في الهوية بين غير اللاجئيين واللاجئيين، وبخاصة الذين يسكنون في المخيمات، ينعكس أيضاً في جدول رقم (5). فيوضح هذا الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أي من الهويات بين غير اللاجئيين واللاجئيين الذين يسكنون في المخيمات. أما اللاجئون الذين يسكنون خارج المخيمات، والذين تتركز أغلبيتهم الساحقة في المدن، فيتشابهون في هوياتهم المحلية والدينية والفلسطينية مع غير اللاجئيين، ويختلفون عنهم فقط في أن هويتهم الحمائلية والعربية أضعف قليلاً مما لدى غير اللاجئيين. وقد يعود ضعف الهوية الحمائلية لدى اللاجئيين خارج المخيمات إلى اندماجهم في المجتمع المحلي، بعيدين عن أقاربهم، واهتمامهم بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

أثر مكان سكن اللاجئ في هوية اللجوء

إن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في هوية اللجوء بين اللاجئيين الذين يسكنون في المخيمات واللاجئيين الذين يسكنون خارج المخيمات، والتي أشرنا إليها في تحليلنا للجدول رقم (1)، تظهر أيضاً في تحليل الانحدار لهوية اللجوء في مسح عام 1997. فاللاجئون الذين يسكنون في المخيمات، وبسبب ظروف السكن الصعبة في المخيم، يعون أنهم لاجئون أكثر من اللاجئيين الذين يسكنون خارج المخيمات (أنظر جدول رقم 4).

كذلك فإن تحليل الانحدار لهوية اللجوء في مسح عام 2006 يظهر أن هنالك فروقاً في هذه الهوية تقترب من الدلالة الإحصائية ($\text{significance} = .067$) بين اللاجئيين في المخيمات واللاجئيين خارج المخيمات، فالأولون يشعرون أكثر من الآخرين أنهم لاجئون. ومن الجدير ذكره أن مستوى الدلالة الإحصائية للفروق في هوية اللجوء بين اللاجئيين في المخيمات واللاجئيين خارج المخيمات ينخفض إلى (.047) إذا حذفنا متغير التضرر من الاحتلال من قائمة المتغيرات المستقلة (أي إذا لم نضبط هذا المتغير). فيبدو أن تضرر اللاجئيين في المخيمات من الاحتلال، وهو أكثر من تضرر اللاجئيين خارج المخيمات، يسهم في تفسير هذه العلاقة.

3 هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية في تحليل الانحدار بين اللجوء والهوية الفلسطينية أيضاً بعد دمج فئتي اللاجئيين الذين يسكنون في المخيمات واللاجئيين الذين يسكنون خارج المخيمات.

جدول رقم (5)

أثر متغيرات مستقلة أخرى في الهوية

أ. التدين

يوضح تحليل الانحدار لبيانات مسح عام 1997 أن تدين الشخص يعزز هوياته الحمائلية والمحلية والدينية والفلسطينية والعربية (جدول رقم 4). إلا أن تحليل الانحدار لبيانات مسح عام 2006 يشير إلى أن التدين يعزز فقط الهويات الحمائلية والمحلية والدينية (جدول رقم 5). ويمكن تفسير العلاقة الأخيرة في أن التدين يتوافق بشكل عام مع التقاليد، ولذلك يعزز هذه الهويات التقليدية الثلاث. أما اختفاء العلاقة الطردية بين التدين والهويتين الفلسطينية والعربية في مسح 2006 فيعني أنه في الفترة الأخيرة لا توجد فروق جوهرية بين المتدينين وغير المتدينين في هاتين الهويتين.

ب. مستوى التعليم

تشير نتائج مسح عام 2006 إلى أن مستوى التعليم يرتبط طردياً، وبدلالة إحصائية، فقط بالهويتين المحلية والفلسطينية. أي أنه مع ارتفاع مستوى تعليم الشخص يتعزز شعوره بالانتماء إلى مكان سكنه (مدينته أو قريته أو مخيمه) وإلى الشعب الفلسطيني ككل (جدول رقم 5). وقد يعود ذلك إلى أن المتعلمين بشكل عام أكثر وعياً من غيرهم بقضايا وطنهم (بما في ذلك قضايا مدنهم أو قراهم أو مخيماتهم)، وبخاصة إذا كان وطنهم تحت الاحتلال.

ج. دخل الأسرة الشهري

يوضح تحليل الانحدار أن الدخل الشهري للأسرة يرتبط عكسياً، وبدلالة إحصائية، في مسح عام 2006 بكل الهويات التي تمت دراستها (جدول رقم 5). أما في مسح عام 1997 فهو يرتبط عكسياً، وبدلالة إحصائية، فقط بالهويتين المحلية والدينية، لكنه يرتبط عكسياً، وبلا دلالة إحصائية، بالهويات الأخرى (جدول رقم 4). وبناء على ذلك يمكن القول إنه مع ارتفاع دخل أسرة الشخص تضعف هوياته الحمائلية والمحلية والدينية والفلسطينية والعربية. كما أن ارتفاع دخل أسرة اللاجئ يُضعف بشكل عام هوية اللجوء لديه. وقد يعني ذلك أنه مع ارتفاع الوضع الاقتصادي للشخص تتعزز نزعته الفردية ويضعف انتماءه الجمعي.

د. المنطقة الجغرافية

تشير النتائج إلى أن كل الهويات في مسح عام 1997، باستثناء الهوية الحمائلية، وكل الهويات في مسح عام 2006، باستثناء هوية اللجوء، أقوى لدى سكان قطاع غزة منها لدى سكان الضفة الغربية. وحيث أن الفروق في الهويتين المستثنتين، الهوية الحمائلية وهوية اللجوء، هي أيضاً لصالح سكان قطاع غزة مع أنها ليست ذات دلالة إحصائية، فيبدو أن كل الهويات التي تمت دراستها أقوى في قطاع غزة منها في

الضفة الغربية. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن قطاع غزة أكثر عزلة وأقل انفتاحا على الخارج، جزئياً بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليه، ولذلك أكثر محافظة على الثقافة العربية التقليدية التي، كما يصفها حليم بركات (2000، 641)، تنزع نحو التشديد على قيم العضوية والانصهار في الجماعة أكثر مما على قيم الاستقلال الفردي. وحيث أن هنالك معاملات ارتباط طردية في المسوح الثلاثة بين كل الهويات التي تمت دراستها، فيبدو أن انصهار سكان قطاع غزة في جماعات الانتماء التقليدية (الحمولة ومكان السكن والجماعة الدينية) يعزز، أو على الأقل لا يتعارض مع، شعورهم بالانتماء إلى الجماعات الأخرى (الشعب الفلسطيني والأمة العربية).

هـ. التأييد الحزبي

تشير نتائج مسح عام 1997 إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤيدي فتح ومؤيدي الأحزاب الإسلامية، لصالح مؤيدي فتح، في الهويات الحمائلية والمحلية والفلسطينية والعربية (جدول رقم 4). إلا أن هذه الفروق ذات الدلالة الإحصائية قد اختفت في مسح عام 2006 (جدول رقم 5)، وأصبح مؤيدو فتح والأحزاب الإسلامية لا يختلفون جوهرياً في هذه الهويات الأربع، وأصبحوا يختلفون فقط في الهوية الدينية، التي صارت أقوى بشكل ملحوظ لدى مؤيدي الأحزاب الإسلامية منها لدى مؤيدي فتح. يبدو أن مقاطعة حماس الانتخابات الفلسطينية الأولى عام 1996 ومشاركتها في الانتخابات الفلسطينية عام 2006 تفسر زيادة اهتمام هذا الحزب في السنوات الأخيرة بهذه الهويات، وبخاصة بالهويتين الفلسطينية والعربية، وذلك لكسب تأييد الجماهير لها في الانتخابات، ما أدى إلى اختفاء الفروق ذات الدلالة، التي كانت لصالح مؤيدي فتح، في الهويات المذكورة. وبالمقابل ظهرت فروق ذات دلالة لصالح مؤيدي الأحزاب الإسلامية في الهوية الدينية⁴. وهكذا فإن مؤيدي فتح ومؤيدي الأحزاب الإسلامية في الفترة الأخيرة يختلفون فقط في هويتهم الدينية. فهذه الهوية، وكما هو متوقع، أقوى لدى مؤيدي الأحزاب الإسلامية منها لدى مؤيدي فتح.

و. التضطرر من الاحتلال

تشير النتائج إلى أن التضطرر من الاحتلال في مسح عام 1997 لم يؤثر في أي من الهويات (جدول رقم 4)، ربما بسبب التفاوض في إمكانية حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي ساد لدى أغلب الفلسطينيين في الضفة والقطاع في ذلك الوقت، نتيجة لاتفاق أوسلو. لكن بيانات مسح عام 2006 توضح أن التضطرر من الاحتلال يؤثر في الهويات الحمائلية والمحلية والدينية والفلسطينية، فهو يعزز هذه الهويات (جدول رقم 5)، ربما بسبب توقف عملية السلام وتوسع الاحتلال الإسرائيلي ممارساته القمعية في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى وبعدها، وما رافق ذلك من حماية ومساندة تلقاهما المتضررون الفلسطينيون من جماعات الانتماء المختلفة (الحمولة، ومكان السكن، والطائفة الدينية، والشعب الفلسطيني بشكل عام).

4. نتحفظ على النتائج المتعلقة بمؤيدي أحزاب اليسار والمستقلين بسبب نسبتها الضئيلة في العينة (حوالي 2% لكل منهما في مسح عام 2006).

خاتمة

أوضحنا في دراسة سابقة (ميعاري 2008) أن الهوية الفلسطينية في عهد أوسلو، وبعد إقامة السلطة الفلسطينية، بقيت أقوى الهويات بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن هذه الهوية فقدت جزء من هيمنتها بسبب تعزز الهويات الأخرى، وبخاصة الهويات الدينية والمحلية والحمائلية. إن فشل عملية السلام مع إسرائيل وتدهور الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع، وبخاصة في انتفاضة الأقصى، قد أسهما في تعزيز شعبية الحركة الإسلامية، بقيادة حماس، وبالتالي في تعزيز الهوية الدينية. أما تعزز الهويات التقليدية الضيقة، وبخاصة الحمائلية (أو العشائرية) والمحلية (أو الجهوية)، فيعود بالأساس إلى تراجع الأحزاب الفلسطينية، وبخاصة أحزاب اليسار، في هذه المرحلة ودعم السلطة الفلسطينية لهذه الهويات، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتجزئة الضفة الغربية وقطاع غزة، بواسطة مئات الحواجز العسكرية، إلى مناطق (أو كتونات) مغلقة في انتفاضة الأقصى.

أما في هذه الدراسة فقد ركزنا على هوية اللاجئ وغير اللاجئ في الضفة الغربية وقطاع غزة في عهد أوسلو، بالاعتماد على بيانات تم جمعها في ثلاثة مسوح أجريت على عينات ممثلة لسكان البالغين في هاتين المنطقتين. ومن خلال مقارنة الهوية بين اللاجئ الذين يسكنون في المخيمات واللاجئ الذين يسكنون خارج المخيمات وغير اللاجئ في المسوح الثلاثة توصلنا إلى النتائج الرئيسية الآتية:

1. يتشابه اللاجئون وغير اللاجئ في هوياتهم الجماعية (الحمائلية والمحلية والدينية والفلسطينية والعربية). فأغلبية كبيرة (أكثر من 70%) من اللاجئ، في المخيمات وخارج المخيمات، ومن غير اللاجئ أفادوا في المسوح الثلاثة أنهم يشعرون "كثيرا جدا" أو "كثيرا" أنهم ينتمون إلى حمائلهم وأماكن سكنهم وجماعتهم الدينية وشعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية، وأغلبية مشابهة أفادوا أنهم مستعدون للتضحية من أجل خدمة هذه الجماعات. ويضعف نسبيا الاستعداد للتضحية من أجل خدمة الأمة العربية، إذ تتراوح نسبة المستعدين لذلك في المسوح الثلاثة بين اللاجئ وغير اللاجئ بين 51% و 64%. ومن الجدير ذكره أن الفروق الضئيلة، لكن ذات الدلالة الإحصائية، في بعض الهويات بين اللاجئ وغير اللاجئ، التي ظهرت في تحليل الجداول التقاطعية لبيانات مسح عام 1997، قد اختفت في تحليل الانحدار المتعدد، وبقيت فروق ذات دلالة إحصائية في الهوية الفلسطينية فقط، التي تبين أنها كانت في ذلك المسح أقوى قليلا لدى اللاجئ الذين يسكنون خارج المخيمات منها لدى غير اللاجئ. كذلك فإن تحليل الانحدار لبيانات مسح عام 2006 أثبت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أي من الهويات بين غير اللاجئ واللاجئ الذين يسكنون في المخيمات. أما اللاجئون الذين يسكنون خارج المخيمات، والذين تتركز أغليبتهم الساحقة في المدن، فيتشابهون في هوياتهم المحلية والدينية والفلسطينية مع غير اللاجئ ومع اللاجئ في المخيمات، ويختلفون قليلا عنهم فقط في الهويتين الحمائلية والعربية، اللتين تبدوان في تحليل الانحدار أضعف قليلا لديهما مما لدى غير اللاجئ وربما اللاجئ في المخيمات. وحيث أن هذه الفروق بين اللاجئ خارج المخيمات وغير اللاجئ هي فروق ضئيلة، كما يتضح ذلك في الجداول التقاطعية رقم (1) و (2)، فنحن نميل إلى تجاهلها مع أنها ذات دلالة إحصائية.

وبالإضافة إلى أن اللاجئين في المخيمات واللاجئين خارج المخيمات وغير اللاجئين يتشابهون، أو يتوحدون، في تعزز هوياتهم الحماة والمحلية والدينية والفلسطينية والعربية، فهم يتشابهون أيضا في الاستقطاب في الهوية الرئيسية بين من يعرف نفسه وطنيا ومن يعرف نفسه دينيا، كما يتضح ذلك في جدول رقم (3). وما يلفت الانتباه هنا هو أن نسبة من يعرفون أنفسهم بكلمة واحدة أنهم عرب هي ضئيلة بين الفئات الثلاث. وهذا يعني أن الهويتين الوطنية والدينية أقوى بكثير من الهوية العربية لدى الفلسطينيين، للاجئين وغير للاجئين، في الضفة والقطاع. ولدينا الانطباع أن هذا الاستقطاب في الهوية الرئيسية بين الهوية الدينية والهوية الوطنية، وما يرافقه من ضعف للهوية القومية العربية، ينطبق على التجمعات الفلسطينية الأخرى وعلى أغلب الأقطار العربية أيضا.

ويمكن تفسير تشابه الهوية بين اللاجئين، سواء كانوا في المخيمات أو خارج المخيمات، وغير اللاجئين في أن اللاجئين في الضفة والقطاع، وهم يشكلون نحو نصف السكان، هم لاجئون في وطنهم وأن السكان المحليين، بعكس سكان الدول العربية المضيفة وبخاصة في لبنان، لم يعتبروهم غرباء بل أخوة لهم، ما سهل عليهم الاندماج سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في المجتمع الواسع. ففي دراسة سابقة بعنوان "حول الاندماج الاجتماعي في فلسطين" تبين أن نحو نصف لاجئي المخيمات ولأغلب اللاجئين خارج المخيمات معارف وأصدقاء من غير اللاجئين (ميعاري 2000، 105-107). ومن الواضح أن عملية الاندماج الاجتماعي تسهم في تشابه الهوية بين اللاجئين وغير اللاجئين. كذلك، فإن العوامل الأكثر تأثيرا في الهوية وتغيرها هي عوامل اجتماعية وسياسية عامة يخضع لها بنفس الدرجة تقريبا اللاجئون وغير اللاجئين (مثل قيام سلطة وطنية فلسطينية في الضفة والقطاع، ممارسات الاحتلال القمعية، فشل عملية السلام، وتدهور الوضع الاقتصادي... الخ).

2. تختلف هوية اللاجئين عن هوية غير اللاجئين بهوية فرعية واحدة، وهي هوية اللجوء (أي بشعور اللاجئين أنهم لاجئون). فأكثر من 83% من اللاجئين في العينات الثلاث أفادوا أنهم يشعرون "كثيرا جدا" أو "كثيرا" أنهم لاجئون. ويلاحظ أن شعور اللجوء أقوى قليلا لدى اللاجئين في المخيمات منه لدى اللاجئين خارج المخيمات. فيبدو أن ظروف المخيم القاسية، وبخاصة في السكن، تعزز هذا الشعور. أما بالنسبة للاستعداد للتضحية من أجل خدمة اللاجئين الفلسطينيين، فيبدو أنه ليس مؤشرا حصريا لهوية اللجوء، ذلك لأن أغلبية كبيرة من اللاجئين وغير اللاجئين في المسوح الثلاثة أفادوا أنهم مستعدون لذلك، مع أن الأولين بشكل عام أكثر استعدادا من الآخرين.

وبالنسبة لعلاقة هوية اللجوء بمتغيرات أخرى، فيبدو أن هذه الهوية أقوى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية، وأنها بشكل عام تقوى مع تدني الوضع الاقتصادي للأسرة. من ناحية أخرى، يبدو أن هوية اللجوء لا علاقة لها بمتغيرات مثل التدين ومستوى التعليم والتأييد الحزبي.

3. يلاحظ أن انتفاضة الأقصى، وما رافقها من ممارسات قمع إسرائيلية، أهمها منع التواصل والاتصال بين السكان بسبب تجزئة الأراضي الفلسطينية بواسطة مئات الحواجز العسكرية، قد أسهمت في تعزيز

بعض الهويات، وبخاصة الحمائلية والمحلية والدينية بين اللاجئين وغير اللاجئين، كما توضح ذلك نتائج مسح عام 2001. فممارسات الاحتلال القمعية عززت التضامنيات المحلية (الحمولة والمجتمع المحلي والطائفة الدينية)، التي أخذت تلبى بعض الاحتياجات المادية والمعنوية للمواطن (مثل تقديم المساعدات الاقتصادية وتوفير الأمن والحماية). وبعد انتهاء الانتفاضة تراجعت قليلا هذه الهويات، كما تشير إلى ذلك نتائج مسح عام 2006.

كما أن انتفاضة الأقصى أسهمت في زيادة تشابه هويات اللاجئين وغير اللاجئين في الضفة والقطاع، فقد أسهمت أيضا في توحيد اتجاهاتهما نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ففي دراسة سابقة (اعتمدت على بيانات تم جمعها في المسوح الثلاثة المذكورة) عن "اتجاهات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (ميعاري 2008)، وُجد أن الانتفاضة قد وحدت هذه الاتجاهات بين اللاجئين وغير اللاجئين. ففي حين كان اللاجئين، وبخاصة لاجئوا المخيمات عام 1997 أكثر تفضيلا من غير اللاجئين لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تراجعوا في انتفاضة الأقصى عن تفضيلهم هذا وأخذوا يفضلون كغير اللاجئين حل الدولة الإسلامية (أو العربية) في كل فلسطين. وبالنسبة لحل قضية اللاجئين، سواء المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك المقيمين في الشتات، كان اللاجئين في عينة عام 1997 أكثر تفضيلا من غير اللاجئين لحلول التوطين، وبخاصة في الضفة والقطاع، وأقل تفضيلا لحل العودة إلى مناطق 1948. وفي انتفاضة الأقصى توحد اللاجئين وغير اللاجئين في تفضيل خيار العودة. فتشير نتائج مسحي عامي 2001 و2006 إلى أن نحو ثلاثة أرباع اللاجئين، في المخيمات وخارج المخيمات، وثلاثة أرباع غير اللاجئين في المسحين يفضلون حل العودة إلى مناطق 1948. ويمكن إرجاع تعزيز تفضيل حل الدولة الإسلامية في كل فلسطين، وتعزيز تفضيل خيار العودة لحل قضية اللاجئين، في العقد الأخير إلى انسداد آفاق حلول التسوية السياسية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في شهر حزيران عام 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول من نفس العام، وتوقف عملية السلام بشكل عام بعد ذلك.

قائمة المراجع العربية

أبو هلال، ماهر. 1997. واقع التعليم العالي وعلاقته بالتنمية وسوق العمل في فلسطين. رام الله: وزارة التربية والتعليم.

بركات، حلیم. 2000. المجتمع العربي في القرن العشرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عفيفة، وسام. 2005. السلطة الفلسطينية استخدمت العشائرية كسيف ضد فصائل المعارضة، فأصبح على رقبتها. مجلة العصر. (تشرين أول).

<http://alasar.ws/articles/view/3137>

المالكي، مجدي. 2011. التحول في الهوية السياسية للاجئين المخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. في: اللاجئون الفلسطينيون: حقوق، وروايات، وسياسات، 187-198. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.

---. 1999. الديمقراطية والمجتمع المدني. السياسة الفلسطينية، العدد 24: 33-53.

ميعاري، محمود. 2008. اتجاهات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. التراث والمجتمع (رام الله)، العدد 48 (شتاء): 9-49.

---. 2008. تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 74 (صيف): 41-61.

---. 2000. حول الاندماج الاجتماعي في فلسطين. دراسات عربية، العدد 6/5 (إذار): 60-74.

---. 1992. العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال. شؤون عربية، العدد 72 (ديسمبر/ كانون أول): 131-139.

هلال، جميل. 1998. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. رام الله: مواطن.

قائمة المراجع الانجليزية

Development Studies Program. 2005. *Palestine Human Development Report 2004*. Birzeit: Development Studies Program, Birzeit University.

Bostock, William w. and Gregg Smith. 2002. *Towards Measuring National Identity*.

[www.sspp.net/archive/papers/4\(1\)bostock.htm](http://www.sspp.net/archive/papers/4(1)bostock.htm) 12/31/2002

Mi'ari, Mahmoud. 1998. Self Identity and Readiness for Interethnic Contact of Young Palestinians in the West Bank. *Canadian Journal of Sociology*, Vol. 23, No.2 (Spring): 47-70.

Stephan, Walter G. and Cookie W. Stephan. 1996. *Intergroup Relations*. Boulder, Colorado: Westview Press.

جدول رقم (1)

شعور أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين بالانتماء إلى جماعات معينة حسب اللجوء في سنوات مختارة (نسب مئوية)*

2006	2001	1997	
79.4	81.8	72.6	يشعر أنه ينتمي إلى حمولته
74.7	86.7	75.3	لاجئ في مخيم
79.8	79.7	70.4	لاجئ خارج المخيم
78.3	82.4	71.9	غير لاجئ
			المجموع
91.7	93.3	94.2	يشعر أنه ينتمي إلى مكان سكنه
88.2	94.2	86.5	لاجئ في مخيم
86.8	91.1	81.2	لاجئ خارج المخيم
87.8	92.6	84.6	غير لاجئ
		****	المجموع
88.7	94.2	89.8	يشعر أنه ينتمي إلى جماعته الدينية
87.7	92.1	80.3	لاجئ في مخيم
88.0	90.7	74.5	لاجئ خارج المخيم
88.0	91.9	78.3	غير لاجئ
		****	المجموع
93.1	97.5	99.1	يشعر أنه فلسطيني
94.5	95.2	97.2	لاجئ في مخيم
91.3	96.1	89.3	لاجئ خارج المخيم
92.4	96.1	92.8 ****	غير لاجئ
			المجموع
84.8	89.5	95.6	يشعر أنه عربي
77.9	91.8	90.6	لاجئ في مخيم
80.9	87.8	83.9	لاجئ خارج المخيم
80.6	89.4	87.4	غير لاجئ
		****	المجموع
92.1	92.0	96.1	يشعر أنه لاجئ
83.1	89.0	75.0	لاجئ في مخيم
--	--	-	لاجئ خارج المخيم
86.2	90.2	83.4	غير لاجئ
***		****	المجموع

*نسب الذين أجابوا "يشعر كثيراً" أو "كثيراً جداً". أما الباقي فأجابوا "يشعر قليلاً جداً" أو "يشعر قليلاً" أو "يشعر بدرجة متوسطة".

** دلالة إحصائية = 0.05 أو أقل، *** دلالة إحصائية = 0.01 أو أقل، **** دلالة إحصائية = 0.001 أو أقل.

جدول رقم (2)

استعداد أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين للتضحية (بالجهد والمال والوقت) من أجل خدمة جماعات انتماء معينة في سنوات مختارة (نسب مئوية)*

2006	2001	1997	
83.3	82.8	68.6	مستعد للتضحية من أجل خدمة حمولته
82.0	86.5	72.8	لاجن في مخيم
78.6	79.1	73.4	لاجن خارج المخيم
80.2	82.2	72.5	غير لاجن
	***		المجموع
85.3	89.2	89.3	مستعد للتضحية من أجل خدمة مكان سكنه
88.5	91.3	85.0	لاجن في مخيم
82.8	89.5	80.5	لاجن خارج المخيم
84.7	90.0	82.9	غير لاجن
**		****	المجموع
88.2	92.0	86.7	مستعد للتضحية من أجل خدمة جماعته الدينية
84.7	90.6	79.4	لاجن في مخيم
86.1	89.7	79.3	لاجن خارج المخيم
86.0	90.5	80.5	غير لاجن
		****	المجموع
91.2	94.3	91.2	مستعد للتضحية من أجل خدمة الشعب الفلسطيني
89.0	90.2	91.2	لاجن في مخيم
87.6	93.0	85.1	لاجن خارج المخيم
88.4	92.4	87.5	غير لاجن
		****	المجموع
58.5	56.1	59.7	مستعد للتضحية من أجل خدمة الأمة العربية
50.6	62.7	63.9	لاجن في مخيم
58.3	59.6	63.6	لاجن خارج المخيم
56.2	59.8	63.1	غير لاجن
**			المجموع
87.7	94.9	93.8	مستعد للتضحية لخدمة اللاجن الفلسطينيين
87.2	89.8	90.6	لاجن في مخيم
81.4	86.6	77.1	لاجن خارج المخيم
83.8	89.4	82.9	غير لاجن
**	****	****	المجموع

نسب الذين أجابوا "مستعد كثيراً" أو "مستعد". أما الباقي فأجابوا "غير مستعد" أو "مستعد إلى حد ما".
 ** دلالة إحصائية = 0.05 أو أقل، *** دلالة إحصائية = 0.01 أو أقل، **** دلالة إحصائية = 0.001 أو أقل.

جدول رقم (3)

تعريف أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين لهويتهم بكلمة واحدة، لو طلب منهم ذلك، حسب اللجوء، 1997 و2001 و2006 (نسب مئوية)

المجموع	غير لاجئ	لاجئ خارج المخيم	لاجئ في مخيم	
1997				
45.1	47.1	36.6	49.6	مسلم أو مسيحي
6.4	8.5	3.5	3.1	عربي
44.3	40.2	54.6	44.7	فلسطيني
4.2	4.2	5.4	2.7	غير ذلك
100	100	100	100	المجموع %
1371	828	317	226	العدد
الدلالة الإحصائية = 0.000				
2001				
36.1	28.1	43.3	42.9	مسلم أو مسيحي
4.3	5.9	3.1	2.5	عربي
54.4	61.0	49.2	46.7	فلسطيني
5.2	4.4	4.4	7.9	غير ذلك
100	100	100	100	المجموع %
1492	697	480	315	العدد
الدلالة الإحصائية = 0.000				
2006				
41.6	42.3	42.8	36.5	مسلم أو مسيحي
6.4	7.7	5.0	3.4	عربي
49.1	46.1	51.0	58.6	فلسطيني
2.8	3.9	1.3	1.5	غير ذلك
100	100	100	100	المجموع %
1484	881	400	203	العدد
الدلالة الإحصائية = 0.001				

جدول رقم (4)

معاملات الانحدار المتعدد المعير (Beta) لنماذج الهوية الحمائية والهوية المحلية والهوية الدينية والهوية الفلسطينية والهوية العربية وهوية اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1997

الهوية اللجوء	الهوية العربية	الهوية الفلسطينية	الهوية الدينية	الهوية المحلية	الهوية الحمائية	المتغيرات المستقلة
-0.015	-0.081	-0.063	-0.049	-0.028	-0.031	العمر بالسنوات
.059	.112 ***	.077 *	.250 ***	.135 ***	.109 ***	التدين
-0.045	-0.091*	-0.022	-0.028	-0.028	-0.030	عدد سنوات الدراسة
-0.080	-0.050	-0.042	-0.082 **	-0.073 *	-0.046	دخل الأسرة الشهري
-0.104 *	-0.059	.026	-0.074 *	-0.051	-0.092 **	النوع الاجتماعي (ذكر=1، أنثى=0)
-0.421 ***	-0.194 ***	-0.175 ***	-0.143 ***	-0.183	-0.040	المنطقة (الضفة الغربية=1، قطاع غزة=0)
-0.057	-0.062 *	-0.093 **	.032	-0.061 *	-0.093 **	التأييد الحزبي (مقارنة مع فتح)
-0.041			-0.169 ***	-0.072 *	-0.075 *	يؤيد أحزابا إسلامية
.010	-0.027 .011	-0.053 .001	.022			يؤيد أحزاب اليسار
				.000	-0.054	مستقل
.053	.024	.023	-0.044	.045	-0.004	التضرر من الاحتلال
						اللجوء (مقارنة مع غير لاجئ)
	-0.014	.060	.018	.005	-0.004	لاجن يسكن في مخيم
	.064	.112 ***	.024	.026	.053	لاجن يسكن خارج المخيم
.126 *						مكان سكن اللاجن (في مخيم=1، خارج المخيم=0)
.288	.092	.095	.182	.093	.055	R square
385	999	990	991	992	988	N

* العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.05 أو أقل.

** العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.01 أو أقل.

*** العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.001 أو أقل.

جدول رقم (5)

معاملات الانحدار المتعدد المعير (Beta) لنماذج الهوية الحماثلية والهوية المحلية والهوية الدينية والهوية الفلسطينية والهوية العربية وهوية اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2006

المتغيرات المستقلة	الهوية الحماثلية	الهوية المحلية	الهوية الدينية	الهوية الفلسطينية	الهوية العربية	هوية اللجوء
العمر بالسنوات	.016	.039	-.015	.042	.010	.079
التدين	.067*	.108***	.088**	.011	.037	.073
عدد سنوات الدراسة	.024	.079*	.002	.074*	.045	.037
دخل الأسرة الشهري	-.128***	-.086**	-.108***	-.223***	--	-.190***
النوع الاجتماعي (ذكر=1، أنثى=0)	.273	.028	-.012	.032	-.016	-.025
المنطقة (الضفة الغربية=1، قطاع غزة=0)	-.111***	-.158***	-.157***	-.098**	-.160***	-.053
التأييد الحزبي (مقارنة مع فتح)	-.036	-.013	.097	-.014	.015	.014
يؤيد أحزابا إسلامية	-.103***	-.057	**	-.143***	-.128***	-.018
يؤيد أحزاب اليسار	-.007	-.009	-.102***	-.055	-.024	-.132**
مستقل			.038			
التضرر من الاحتلال	.071*	.124***	.067*	.074**	-.007	.073
اللجوء (مقارنة مع غير لاجئ)	-.018	.034	.024	.033	-.028	
لاجن يسكن في مخيم	-.096**	-.047	-.056	.001	-.065*	
لاجن يسكن خارج المخيم						
مكان سكن اللاجن (في مخيم=1، خارج المخيم=0)						.087
R square	.071	.091	.104	.115	.104	.109
N	1091	1091	1091	1091	1091	449

* العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.05 أو أقل.

** العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.01 أو أقل.

*** العلاقة ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.001 أو أقل.

اللاجئون الفلسطينيون لمخيّم قدّورة برام الله 1967 – 1948

سميح حمّودة

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى دراسة أحوال اللاجئين الفلسطينيين الذين وفدوا إلى مخيم قدّورة¹ بمدينة رام الله بعد أن شردوا من قراهم ومدنهم عام 1948 في أعقاب قيام دولة إسرائيل. كما تسعى لاستكشاف بعض التغيرات التي طرأت على أوضاعهم المعيشية المتعلقة بالعمل والصحة والتعليم والسكن منذ ذلك التاريخ وحتى حرب حزيران عام 1967. وتنظر الورقة في الطريقة التي تعامل بها أهالي مدينة فلسطينية مع لاجئين فلسطينيين وفدوا إليهم من قرى ومدن فلسطينية وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأجبروا بالتالي على النزوح عنها، فهل كانت المشاعر الوطنية، وقيم التأزر والتكافل هي التي حكمت العلاقة بين المقيمين والوافدين وسادت طوال فترة اللجوء، أم أنّ عوامل واقعية أخرى، مثل حقوق مالكي الأرض التي أقام عليها اللاجئون، والتنافس على الموارد والعمل، ومقتضيات تنظيم المدينة والحفاظ على مظاهر الجمال فيها وتسويقها كأفضل مصيف في المملكة الأردنية الهاشمية، لعبت دوراً في توجيه هذه العلاقة؟

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على أرشيف بلدية رام الله² والذي وفّر معلومات غنية غابت عن كل الدراسات السابقة حول تاريخ المدينة³ وحول أوضاع اللاجئين فيها عموماً⁴.

- 1 كانت الأرض التي أقيم عليها المخيم تسمى قبل أن يسكنها اللاجئون خلّة قدّورة، إذ تملك عائلة قدّورة أغلبها.
- 2 ما زال الأرشيف حتى تاريخ كتابة هذا الدراسة (كانون الأول 2012) تحت التأسيس والتنظيم، ولم يفتح للباحثين بعد، وقد أشرف الكاتب على تنظيمه وفهرسة موجوداته.
- 3 صدرت عن رام الله باللغة العربية الدراسات التالية، وهي مرتبة حسب تاريخ نشرها: قدّورة، يوسف جريس. 1954. تاريخ مدينة رام الله. نيويورك: مطبعة الهدى. أوريا، خليل. 1980. رام الله قديماً وحديثاً. رام الله: اتحاد رام الله الأمريكي. شاهين، عزيز. 1982. كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله. مركز أبحاث جامعة بيرزيت. الدجاني، أمين حافظ. 1992. المدينتان التوأم رام الله والبييرة وقضاؤهما. د. د. ن. الجعبة، نظمي، وخلدون بشارة. 2002. رام الله تاريخ وعمارة. رواق: مركز المعمار الشعبي؛ ومؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله. نيزوز، إبراهيم. 2004. رام الله تاريخ وحضارة. رام الله وعمّان: دار الشروق. كما صدر لتسليم شاهين باللغة الإنجليزية تاريخاً مصوراً للمدينة من جزأين: Shaheen, Naseeb. 1992. A Pictorial History of Ramallah (Part I). Beirut: Arab Institute for Research and Publishing. ---, 2006. A Pictorial History of Ramallah (Part II). Birzeit, Palestine: Birzeit University Press.
- 4 منها مثلاً دراسة محمد عمر مصطفي، أثر التهجير عام 1948 على الوضع الاجتماعي والإقتصادي في مدينة رام الله، 1948-1960، وهي رسالة ماجستير قدّمت وأقرت في دائرة التاريخ بجامعة بيرزيت سنة 2007.

وأوضاعهم في مخيم قدورة⁵ على وجه الخصوص، ورغم تلف وضياع قسم من ملفات البلدية نتيجة للإهمال من قبل بعض المجالس البلدية السابقة، إلا أن ما تبقى من ملفات وسجلات يضم معلومات غزيرة للغاية حول المخيم، وحول الحياة اليومية في رام الله والتي تسمح لنا بإجراء دراسات تتناول جوانب متنوعة من حياة المدينة وعلاقات سكانها، بمنهجية علمية أكثر تخصيصاً وأعمق من الدراسات السابقة. واعتمدت الدراسة أيضاً على مصادر أخرى منشورة وغير منشورة لإيضاح جوانب أخرى من الموضوع لم تغطيها المصادر الأرشيفية.

لقد وجدت الدراسة أن اللاجئين الفلسطينيين الذين أقاموا عقب النكبة في مخيم قدورة داخل حدود بلدية رام الله عانوا من أوضاع صعبة لعدة سنوات بعد تهجيرهم القسري، ورغم أنه من الثابت أن أهالي رام الله، وبالأخص أصحاب الأرض، وبلديتها بفعل المشاعر الوطنية، وقيم التآزر والتكافل، قدموا للاجئين كل المساعدات الممكنة في الفترة الأولى من هجرتهم القسرية، وبعد نزولهم في أراضي المدينة، وسمحوا لهم بنصب خيم وبناء سقائف على أرض المدينة، لتكون بمثابة مساكن مؤقتة لهم لحين عودتهم إلى قراهم ومدنهم الأصلية التي هجروا منها، ورغم أن البلدية قامت بتقديم خدمات عديدة لهم، في مجالات النظافة والصحة والتعليم، لأن "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية" (الأنروا) لم تعترف بالمخيم، وبالتالي استنكفت عن تقديم الخدمات له، فقد شكّل وجودهم مشكلة صعبة، خصوصاً وأنهم سكنوا ضمن حدود منطقة التنظيم في بلدية رام الله، وعلى أراض ذات ملكية خاصة، وفي موقع مهم من مواقع التوسع العمراني في المدينة، ويرغب أصحابها بالتالي بالبناء عليها أو بيعها بأسعار ممتازة. وقد فشلت جهود حل هذه المشكلة رغم المحاولات العديدة والضغط المستمر من البلدية وأصحاب الأرض على الحكومة الأردنية، فمع تلاشي الأمل بعودة قريبة، حاولت البلدية منذ العام 1952 نقل المخيم لمنطقة أخرى حتى لا يبقى عقبة أمام تطوير المدينة، ولكن هذه المحاولة فشلت لرفض "الأنروا" نقل اللاجئين في المخيم إلى مخيماتها المنظمة، ورفضها تبني إنشاء مخيم بديل لهم على موقع آخر. لقد وجدت الدراسة أن عوامل واقعية عديدة، مثل حقوق مالكي الأرض، والتنافس على الموارد والعمل، ومقتضيات تنظيم المدينة والحفاظ على مظاهر الجمال فيها، حكمت العلاقة بين المقيمين والوافدين، وأوجدت نوعاً من النزاع بينهم.

5 يضم الأرشيف عدة ملفات حول المخيم، والملفات التالية هي التي لها علاقة كبيرة بموضوع البحث، وبالتالي اعتمدت عليها الدراسة، مع ملاحظة أن أرقام التصنيف مؤقتة وسيتم تغييرها مستقبلاً:
الملف رقم 981 "شوارع قدورة". يحوي قوائم بكميات وأوزان البضاعة اللازمة للشارع من: زفتة، بيسكورس، وما إلى ذلك.
الملف رقم 1040، "شارع مخيم قدورة". يضم رسائل صادرة وواردة بخصوص إيصال المياه لمخيم قدورة. رسائل صادرة وواردة بخصوص فتح شارع مخيم قدورة، رسائل مختلفة ومتعددة حول أمور مختلفة. إعلانات إلى المواطنين من البلدية، وذلك لتكليفهم بإنشاء الرصيف المحاذي لأراضيهم على الشارع مخيم قدورة.
1129 رسائل صادرة وواردة من وإلى البلدية بخصوص بعض الأمور التي تتعلق بمخيم قدورة، مثل: فتح شوارع في المخيم، هدم سقائف وما شابه، وما إلى ذلك من أمور مختلفة.
الملف رقم 1319 ويضم أوراق حول تكاليف شارع قدورة، الشارع المتفرع عن شارع القدس إلى شارع اليرموك شمالي منزل عثمان صالح أسعد.
ملف رقم 3001، ويضم مراسلات مع مالكي الأرض، ومع مسؤولي الحكومة الأردنية، ومسؤولي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية (الأنروا)، ومع سكان المخيم منذ العام 1952، حول مطالب المالكين باسترداد الأرض، واقتراحات ومشاريع نقل اللاجئين إلى مخيمات أخرى، وحول الأوضاع الصحية داخل المخيم.

تمهيد تاريخي

بدأ دخول اللّاجئين الفلسطينيين لمدينة رام الله بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، ويفيد مؤرخ رام الله يوسف قدّورة أنه في 26 و27 و29 أيار 1948 أغارت طائرات إسرائيلية على رام الله فقتلت لاجئاً من الرملة (قدّورة 1954، 52). على أن تدفق الأعداد الكبيرة من هؤلاء للمدينة لم يبدأ قبل سقوط مديني اللد والرملة بيد القوات الإسرائيلية، ففي 12 تموز 1948 احتلت هذه القوات مدينة اللد، وأتبعها في اليوم التالي باحتلال الرملة (العارف 1958، 606-612)،⁶ وقامت إسرائيل بطرد السكان إلى المنطقة الجبلية.

ويصف يوسف قدّورة (1954، 53)⁷ المشهد فيقول:

كنت تراهم في الطرق والأسواق وتحت أشجار البساتين. نساء وأطفال وشيوخ حفاة عراة من طبقات فقيرة ومتوسطة وغنية يملئون الجبال والسهول بين صراخ وعويل وبكاء وضجيج من كل فج عميق، يطلبون النجاة في طرقهم إلى المنطقة الجبلية وهدفهم رام الله. هذه سيدة طردت من بيتها ففادرت حافية القدمين بعد أن سلبها الخصم كل ما تحمله من حلي ونقود، وتلك أم حملت طفلها الرضيع ومشت مكشوفة الرأس، فأخذ منها العطش مأخذه، ولم تجد جرعة ماءٍ تروي فيها غليلها، تجتاز الجبال والوهاد وتمشي عشرات الأميال.

أمّا عجاج نويهض (1981، 173) فيقول أنّه سمع من الشيخ مصطفى الخيري، أحد أبرز شخصيات الرملة زمن الانتداب، ورئيس بلديتها لسنوات طويلة، وأحد المدافعين عنها قبل سقوطها، شخصياً "حديثاً مفزعا عن الخروج كيف وقع وما صنع اليهود مما لا ينسى"، ويقول أن الشيخ أبي، بعد أن استولى الصهاينة على الرملة، "الخروج والنزوح فبقي في بيته ثلاثة أيام صابراً مترقياً، ولمّا استحكمت من حوله الحلقة المتعطشة إلى الدماء والنهب، برح بلدته إلى رام الله، والغمرة العمياء تصمّ الآذان، ومشاهد الفظائع تقشعر من هولها الأبدان".

قدّر يوسف قدّورة (1954، 53) أعداد اللّاجئين لرام الله بخمسة وعشرين ألفاً، وقال أن سيّارات الجيش الأردني ساعدت في نقلهم إلى رام الله، كما نقلت لهم الماء والخبز، وأن الجمعيات الخيرية جمعت لهم المؤن والملابس من الأهالي، والذين قدموها بسخاء. ويقول أن الحكومة قدّمت الطحين لهؤلاء اللّاجئين فيبقيت المخابز تخبز ليل نهار حتى تطعمهم. ولاحقاً قامت منظمة الصليب الأحمر الدولي بالإشراف على هؤلاء اللّاجئين وإسكانهم في مخيمات وتقديم المساعدات لهم بموجب بطاقات شخصية.

6 يقول العارف أن سقوط اللد في 12/7/1948 عجل في سقوط الرملة في اليوم التالي، ويرجع أسباب السقوط إلى عاملين: الأول عدم توفر السلاح الكافي في أيدي المقاتلين لدرء الخطر عن المدينة، والثاني الانقسام في صفوف المقاتلين الفلسطينيين من أهل المدينة، ويشرح العارف هذا العامل فيقول أن ثلاثمائة مقاتل من أبناء المدينة كانوا يدافعون عنها، خمسون منهم تحت إمرة القائد حسن سلامة، وكانوا تابعين لجيش الجهاد المقدس، فيما كانت البقية منضوية في تشكيلات الحرس البلدي، وقد انقسمت هذه القوة على نفسها، وراحت تتبادل الاتهامات بينها. وعن هذا الانقسام يذكر العارف أن اللجنة القومية التي تألفت بمساعي الشيخ حسن أبو السعود، وكان من شخصيات الهيئة العربية العليا التي رئسها المفتي، الحاج أمين الحسيني، أخفقت إخفاقاً تاماً في جمع الشمل، "وراح الناس يتهمونها في بعثرة المبالغ التي جمعتها من الأهلين. وقد قدروها بسبعة وعشرين ألف جنيه. فانقسم سكان الرملة إلى قسمين: قسم يعمل بإرشاد رئيس البلدية السيد محمود علاء الدين، وآخر يأتّمر بأوامر الشيخ مصطفى الخيري، سلفه في الرئاسة، وما كان للشيخ حسن سلامة القائد الذي كان يدير ذلك القطاع باسم فرق الجهاد المقدس أي نفوذ على أي من الفريقين."

7 كان يوسف قدّورة يحمل شهادة الصيدلة من الجامعة الأمريكية ببيروت. وشغل منصب رئيس بلدية رام الله من 27-1-1943 حتى 28-12-1946، وقد سكنت مجموعة كبيرة من هؤلاء اللّاجئين على قطعة من الأرض تعود ملكيتها له شخصياً وتبلغ مساحتها عشرة دونمات.

يروى قُدّورة (1954، 54) أن أعداد اللاجئيين تناقصت في رام الله بعد هجوم القوات الإسرائيلية على قرية صفّا في 18 تمّوز 1948 بهدف الاستيلاء عليها، ففر قسم منهم خوفاً من وصول هذه القوات لرام الله، ورحلت مئة عائلة من اللاجئيين إلى أريحا وشرقي الأردن بعد هجوم آخر قامت به القوات الإسرائيلية في حزيران 1949. ثم رحل في سنة 1952 قسم آخر إلى البلاد العربية بعد أن ساءت الأحوال الاقتصادية.

جاء إلى رام الله لاجئون مسلمون ومسيحيون، وكانوا من يافا، اللد، الرملة، دير طريف، ساريس، بيت نبالا، النعاني، لفتا، المالحه، قالونيا، بيت دجن، يازور، الدوايمة، سلمة، أبو شوشة، عنابة، جمزو، كفر عانة، بئر ماعين، صرفند العمار، صرفند الخراب، العباسية، البرية، القباب، وادي حنين، المغار/قضاء اللد، طيرة دندن، أشوع، الحديثة، بيت عفا (سجل البيوت في مخيم الأمعري، مكتب مدير المخيم).

مخيمات رام الله والبييرة

بعد مدة من وصول اللاجئيين لرام الله وتشتتهم في أماكن مختلفة وفي ظروف صعبة للغاية، وسكنهم في الخيام التي قدمتها لهم جامعة الدول العربية، سكن المسيحيون في المدينة نفسها عند أقارب لهم، أو استأجروا بيوتاً من أهل المدينة، أمّا المسلمون فقد قامت منظمة الصليب الأحمر الدولي بإسكانهم في مخيمات، فسكنوا في مخيمان كبيران هما الأمعري⁸ ويقع في حدود مدينة البييرة، وقُدّورة، ويقع في داخل مدينة رام الله، وفي مخيم آخر أقيم في وادي الجلزون قرب قرية جفنا. كما أقامت عائلات أخرى في مخيمات صغيرة في عين مصباح، وعين منجد (حي الجدول) والمسكوبية⁹ وجميعها في حدود بلدية رام الله، وسكنت 45 عائلة لاجئة في أرض تعود لعائلة طنّوس وتقع مقابل مخيم الأمعري، في حدود بلدية البييرة. وقد منعت بلدية رام الله بناء السقائف العشوائية، وحاولت تنظيم الأماكن التي سكنها اللاجئون، وتزويدها بالمياه وبالخدمات الصحية. وقد تولّت وكالة غوث وتشغيل اللاجئيين الفلسطينيين بعد تأسيسها أواخر عام 1949 شؤون مخيمي الأمعري والجلزون فقط من ضمن مخيمات منطقة رام الله-البييرة، وبدأت بتقديم خدمات النظافة والتغذية والصحة لسكانهما، وقامت لاحقاً بالمساعدة في بناء وحدات سكنية بسيطة لسكانهما من الطوب مسقوفة بالزنيكو والأسبست، ولم تعترف بالمخيمات الأخرى، مثل مخيم قُدّورة.

مخيم قُدّورة

الموقع: يقع مخيم قُدّورة على قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالي ثلاثين دونماً إلى الشرق من رام الله القديمة، وفي إحدى مداخل مدينتي رام الله والبييرة، على الحدود بينهما، ويمتد المخيم بموازاة الجهة الجنوبية من طريق رام الله-البييرة القدس. وقد كانت مدينة رام الله تتوسع باتجاهها منذ عهد الانتداب البريطاني، لذا جاء موقعه معيقاً للتوسع باتجاه شارع القدس، ومانعاً لل عمران وللا انتشار السكني والتجاري في منطقة حيوية من مواقع المدينة. ممّا قاد للتفكير بنقله إلى مكان آخر، كما سنشرح لاحقاً.

8 نسبة لملك أرضه وهو من عائلة الأمعري السورية.

9 أقاموا سقائف على قطعة أرض تزيد عن دونمين تقع في منطقة محلة العرقان (المسكوبية)، وسميت المنطقة بهذا الاسم بعد أن أهدت عائلة جفب قطعة أرض فيها للكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

السكان: سكن في مخيم قدورة في بداية تأسيسه عام 1949 أربعمئة عائلة، كان منهم 108 عائلة من قرية دير طريف المهجرة (من قضاء اللد)، وعائلات أخرى من اللد وعرب اللد والرملة وعرب يافا والشيخ مؤنس والنعاني ولفتا وقالونيا وجمزو والقباب وبيت جبرين والولجة. وقد سكن هؤلاء في حوالي مائتي سقيفة مبنية من الحجارة (الدبش) والطين.

المشاكل: تسبب إنشاء مخيم قدورة من قبل اللاجئين أنفسهم مشاكل عديدة لازمت المخيم طيلة وجوده:

وأهم وأول هذه المشاكل نجمت عن الموقع، والذي لم يكن ملائماً لبقائه فيه؛ والثانية أن لاجئي المخيم لم يتلقوا المساعدة من وكالة الغوث، ولا أية خدمات منها تتعلق بالصحة أو التعليم أو السكن مثل سائر المخيمات، فالوكالة لم تعتبر هذا المخيم واقعاً تحت مسؤوليتها ورعايتها؛ والثالثة أن هؤلاء اللاجئين لم يلتزموا في حالات كثيرة بقوانين البناء والعمل التي كانت ترعاها البلدية وتحرص على تطبيقها.

مشكلة الموقع وملكية الأرض: برزت مشكلة ملكية الأرض منذ مطلع العام 1952، ففي رسالة مؤرخة في 14 كانون الثاني منه، محفوظة في الملف رقم 3001 من ملفات أريشيف بلدية رام الله، والذي يحوي كل المراسلات المتعلقة بهذا الأمر والتي سنعرض لها، نجد أن أصحاب الأرض من عائلات قدورة والباتح وسلامة طالبوا البلدية، بعد أن علموا أن لاجئي المخيم ينظمون طلباً إلى وكالة الإغاثة لجعل المخيم دائمي مثل باقي المخيمات خارج حدود البلدية، إخلاء أراضيهم من اللاجئين، ونقلهم إلى مخيمات اللاجئين الأخرى التي ترعاها وكالة الغوث. وقال هؤلاء المالكون بأن إقامة هؤلاء اللاجئين على أراضيهم كانت مؤقتة، "لبيئنا يجدون لهم مساكن في المخيمات الخارجية، لذلك شعرنا معهم ولم نزعجهم"، ولكنهم يطلبهم هذا تمادوا. وقال المالكون أنهم يريدون استغلال هذه الأراضي بزراعتها، ولأن "وجودهم (اللاجئين) الحالي ضمن منطقة التنظيم يتنافى مع قوانين البلديات التنظيمية وقوانين دائرة الصحة". وقد استجابت البلدية للطلب وتقدم رئيس البلدية، الدكتور جليل بدران، بتاريخ 21 كانون الثاني 1952، بكتاب لمتصرف لواء القدس ولقائم مقام رام الله، وأرسل نسخة منه إلى وكالة الغوث، يؤيد طلب المالكين، ويطلب الموافقة عليه، ويدعو لعدم قبول مسعى اللاجئين لتحويل المخيم إلى مخيم دائمي. وقد برر رئيس البلدية الطلب بأن وضع قطعة الأرض التي يقيم عليها اللاجئون "مُرر للغاية، ويشوه مدخل مدينة رام الله التي نسعى جاهدين لجعلها مدينة نموذجية في نواحيها المتعددة، وبنوع خاص من ناحية العمران وإيصالها مكائنها اللاتقة بوصفها مصيف المملكة." وختم رسالته مقترحاً نقل السكان إلى المخيمات المنظمة (الملف 3001).

ردّ مساعد مدير المنطقة بوكالة الغوث، إبراهيم الدجاني، برسالة لرئيس البلدية، بتاريخ 25 كانون الثاني 1952، يعلمه فيها بأنه لا يوجد لدى الوكالة نية لتحويل الموقع إلى مخيم رسمي. أمّا قائم مقام رام الله، سعيد الدجاني، فقد كتب للبلدية بتاريخ 6 شباط 1952 بأنه سينظر في طلب نقل وتوزيع اللاجئين في فرصة أخرى ملائمة. وبتاريخ 2 حزيران 1952 كتب السيد بلاكمور، نائب ممثل وكالة الغوث في المملكة الأردنية الهاشمية، كتاباً لمتصرف لواء رام الله يقول فيه أن تحقيقاته حول أوضاع اللاجئين في المخيم أثبتت له أن السقائف التي بناها هؤلاء أفضل بكثير من الخيم التي يسكن بها اللاجئون في مخيمات الوكالة في أطراف رام

الله. وعبر عن إيمانه بأنه سيكون من الظلم الفاحش إجبار سكان مخيم قدورة للانتقال إلى مخيمات الوكالة. ويعتذر عن توفير خيم أخرى لأن الأموال المتوفرة لدى الوكالة لا تكفي لمثل هذا الأمر. (المصدر نفسه).

لم يكف أصحاب الأرض عن المطالبة باستردادها، فقد عاد يوسف قدورة، أحد المالكين، فكتب للبلدية بتاريخ 19 حزيران 1952، يطلب فيها إعادة النظر في نقل لاجئي المخيم المقام على أرضه ليتسنى له زراعتها أو بيع قطع منها للبناء، ويدعم طلبه بحقيقية أن بلدية أريحا نقلت بواسطة وكالة الغوث جميع اللاجئين خارج حدود منطقة بلديتها، وأن بلدية عمان ستقوم بنقل اللاجئين من الكهوف والبراكيات إلى مخيمات الوكالة. وعاد رئيس البلدية فكتب بتاريخ 15 تموز 1952 لوزير الإنشاء والتعمير، بصفته المسئول عن مخيمات اللاجئين في المملكة، يشكو من مشكلة اللاجئين بشكل عام حيث أن عدداً كبيراً منهم قد أقام له سناً في خيام وسقائف ضمن منطقة تنظيم البلدية، وبين الأحياء المأهولة بالسكان، وحيث أن هذه الظاهرة تشوه منظر المدينة، ” التي يقصدها الكثيرون في فترة الصيف، “ وتشكل خطراً صحياً كونها معرضة للأوبئة ولا يمكن مراقبتها صحياً، فإنه يرجو من الوزير الاتصال مع وكالة الغوث لنقل اللاجئين إلى مخيماتها المنظمة في ضواحي المدينة، ” حيث تسهل مراقبة شؤونهم، ويتسنى لنا المضي في مشاريعنا الإنشائية والعمرانية في تلك الأراضي التي يشغلونها حالياً، وهي تقع في مدخل المدينة، وفي أجمل بقاعها. “ وفعلاً اتصل وزير الإنشاء والتعمير بالوكالة، ولكن اتصاله لم يثمر عن نتيجة إيجابية، إذ رد عليه وليم كونراد، ممثل الوكالة في المملكة، قائلاً أن ” الحدود المالية المطبقة على الوكالة لا تسمح لنا بتوسيع المخيمات أو بنقل لاجئين أكثر إليها “ (المصدر نفسه).

عزز تقرير حول حالة المخيم الصحيّة رفعه طبيب مركز صحة رام الله، الدكتور حمدي التاجي الفاروقي،¹⁰ لرئيس أطباء لواء القدس، بتاريخ 24 آب 1952، فكرة نقل المخيم، إذ رأى الفاروقي بعد استعراضه للمخاطر الصحية على حياة سكان المخيم والمدينة الناجمة عن سوء أوضاع المخيم ” بأنّ الأحسن لهؤلاء اللاجئين أن ينقلوا جميعاً إلى مخيم الأمعري، وأن تزودهم الوكالة بالخيم اللازمة “. وقد رفع وزير الصحة في أيلول 1952 هذا الطلب لوكالة الغوث مرة أخرى بعد طلب وزير الإنشاء والتعمير، ولكن الوكالة أجابته بتاريخ 22 أيلول بنفس جوابها السابق لوزير الإنشاء والتعمير (المصدر نفسه).

لم يتوقف مالكو الأرض عن السعي لاستردادها، ففي 25 تشرين الأول 1952 رفع يوسف وأخوه نجيب وخليل جريس قدورة كتاباً لقاّم مقام رام الله وقائد مقاطعة رام الله ومدّعي عام رام الله يشكون فيها قيام اللاجئ فارس حسونة ببناء غرف من الطوب على أرضهم، دون علمهم أو موافقتهم، ودون الحصول على التراخيص اللازمة من دائرة البلدية، وقالوا أنّ هذا اعتداء صارخ على حقوقهم، مما لا يمكن السكوت عليه، ” ولا توافقون على الإتيان به بصفتمكم حماة الديار. “ وطالبوا باتخاذ الإجراءات السريعة لوقف الاعتداء على أرضهم من قبل حسونة، وجدّدوا مطلبهم السابق بإخراج المعتدين الآخرين، ” الذين دخلوا أرضنا بدون حق أو قانون - خصوصاً وأننا ننوي تعمير هذه الأرض قريباً وبيع بعض قطع منها لأجل البناء عليها. “ ولا نعرف مصير هذه الشكوى لعدم وجود وثائق أخرى تتعلق بها.

10 لاجئ من الرملة، وقد تخرج من جامعة لندن ومستشفياتها، وتخصص بأمراض الأطفال والأمراض الداخلية، وكان عضواً في الجمعية الملكية لأمراض المناطق الحارة.

استمرت البلدية أيضاً بالضغط على الجهات الحكومية من أجل إيجاد حل لمشكلة المخيم، فكتب رئيس البلدية، الدكتور جليل بدران بتاريخ 29 كانون الأول 1952 لقاءً مقام رام الله مكرراً القول بأن وضع سقائف المخيم على مدخل المدينة ” ما يزال سيئاً ومشوهاً، عدا ما ينشر في وجودهم في أماكن غير صحيّة من أمراض، لا تهددهم فحسب بل تهدد سكان مدينتي رام الله والبيرة.“ ويعيد القول أيضاً حول حقوق مالكي الأرض تعميرها، وبالتالي السماح بانتشار العمران فيها. ونتيجة لهذا الكتاب فقد أرسل القائم مقام، محمد عبد الهادي، كتاباً لمتصرف لواء القدس، يشير فيه للتقارير التي كتبها رئيس أطباء لواء القدس، وطبيب دائرة الصحّة برام الله، محذرين بها من الخطر الصحيّ المحقق المحيق بعدد كبير من النّاس، إذا بقي اللاجئون في مخيم قدورة دون رعاية صحيّة، ويرفق مع كتابه نسخاً منها، ويضيف بأن ما يزيد من المشكلة أن هؤلاء اللاجئيين ” لا يكثرثون لما يحيق بهم من أضرار، ومنهم من هو مقتدر مادياً دون إحراج على أن يستأجر البيت المناسب لسكانه وعائلته في رام الله والبيرة.“ ويستطرد في الحديث عن احتجاجات البلدية المتكررة حول الموضوع، واحتجاجات مالكي الأرض والذين راجع وفد منهم ” هذه الدائرة للمرة العاشرة... شفويّاً وخطياً، دون أن يتخذ (الوفد) إجراءً ما بإخلاء هذه الأرض منهم، لا سيما ومعظمهم¹¹ يستطيعون الاستئجار في المدينة، وبعضهم راجع بعض أصحاب الأراضي لشراء هذه الأراضي منهم، مما يدل على تمكنهم مادياً من الاستغناء عنها، وتجنب مخالفة القانون.“ وعاد طبيب صحة رام الله، الدكتور حمدي التاجي الفاروقي، ليكتب بتاريخ 4 حزيران 1953 لرئيس بلدية رام الله رداً على رسالة من الأخير حول لامشكلة الصحية بالمخيم بأن الحل الوحيد ” هو مخابرة الإدارة أو إحدى الوزارات للضغط على لجنة الغوث لإدماجهم بالقوة بالأمعري“ (المصدر نفسه).

في مطلع عام 1954 عادت البلدية للاتصال بالجهات الحكومية، فكتب رئيس البلدية بالوكالة، بولس سابا، لوزير الإنشاء والتعمير، بتاريخ 4 كانون الثاني، معيداً سرد كل الحجج السابقة المؤيدة لضرورة نقل المخيم، ومكرراً الطلب من الوزير ” التكرم باتخاذ الإجراءات الفعالة السريعة لتدبير أمر هؤلاء ونقلهم إلى المخيمات النظامية، حرصاً على مصلحتهم والمصلحة العامّة.“ كما كتب بتاريخ 9 شباط رئيس البلدية الدكتور بدران رسالة لوزير الداخلية يصف فيها حالة المخيم ويسرد المشاكل التي يتسببها وجوده للمدينة وسكنتها، ويضيف لما ذكر سابقاً مسألة ” أنّ المنطقة الآن لما هي عليه من ازدحام تكون بؤرة للفساد الخلقي والاجتماعي.“ ويرفق مع رسالته المراسلات السابقة التي جرت مع المسؤولين ولم تسفر عن نتيجة، بل ” بقيت الحال على حالة تسير من سيء إلى أسوأ،“ ويختم رسالته بالرجاء من الوزير المساعدة في المسألة لدى السلطات المختصة. لم يفعل وزير الداخلية شيئاً سوى تحويل الكتاب لوزير الإنشاء والتعمير ” راجياً الاطلاع عليه والأمر بنقلهم.“ وفي نفس السياق يرسل حسن الكاتب، متصرف لواء القدس، بتاريخ 24 شباط 1954، وبناءً على رسالة أرسلها له سلمان القضاة، قائم مقام رام الله، يرجو فيه هو ورئيس بلدية رام الله والبيرة نقل سكان مخيمي الأمعري وقدورة ” حرصاً على المصلحة العامّة، وحباً في توسيع البلديتين اللتين تعتبران مصيف المملكة.“ جرت بعد ذلك مراسلات بين القائم مقام والبلدية حول المبلغ الذي يمكن للبلدية أن تساهم به لبناء سقائف بديلة للاجئيين في موقع آخر. وقد قررت البلدية في حزيران التبرع بمبلغ مئة

11 يلاحظ أن القائم مقام هنا بالغ في حجم القادرين على استئجار بيوت لهم.

دينار لهذا الغرض، ونقلت قرارها للقائمقام بتاريخ 17 حزيران، والذي طلب بتاريخ 7 تموز زيادة المبلغ، ولكن البلدية اعتذرت عن ذلك لعدم استطاعته تأمين أية زيادة. على أنّ اقتراح النقل هذا لم ينجح، ولم تقم الحكومة بأية خطوات نحو تنفيذه.

أمام استعصاء المشكلة الصحية بالمخيّم اقترح مراقب منطقة القدس لوكالة الغوث بتاريخ 17 شباط 1955 على رئيس البلدية أن يقوم المجلس البلدي بالموافقة على تحويل المخيّم إلى مخيم رسمي ترعاه الوكالة وتقدّم له الخدمات اللازمة، وأعلمه أنّ محامي عائلة قدّورة وافق خطياً على هذا الإجراء، وربط هذا الأمر بموافقة رأسه الوكالة على الاقتراح. ردّ رئيس البلدية بتاريخ 28 شباط بأن المجلس البلدي لا يمانع في تحويل المخيّم، ولكن على أن يكون ذلك "بصورة مؤقتة لأن مجال اتساع المدينة وتنظيمها هو بتلك المنطقة." لم ينجح هذا الاقتراح أيضاً، فعلى ما يبدو أنّ رأسه الوكالة لم توافق عليه.

في 6 حزيران عام 1956 كتب رئيس هيئة بلدية البيرة، عبد الله الجودة، للقائمقام طالباً نقل اللاجئيين من مخيمي الأمعري وقدّورة ومن أرض طنّوس في البيرة المواجهة لمخيّم الأمعري سارداً الأضرار التي يلحقها هؤلاء اللاجئون بالمرزوعات المحيطة بهم، وتعدياتهم على الأرض المجاورة لمخيماتهم، بالإضافة لمنظر سقائفهم وعرائشهم في مدخل "مدينتين تعدين من أجمل مصايف الأردن." ويطلب الجودة أن يكون النقل لمخيّم "مستوفي الشروط الصحيّة وجميع وسائل الراحة والتنظيم." ويعرب عن استعداد هيئة البلدية المساهمة في شراء قطعة أرض صالحة لهذه الغاية، ويقترح قطعة أرض مقابلة لمحطة إرسال الإذاعة. وحين سأل القائمقام لجنة بلدية رام الله رأياً في أقوال رئيس هيئة بلدية البيرة ردّت اللجنة بأنها "تساظر بلدية البيرة الشعور بضرورة إيجاد مكان ينقل إليه اللاجئون من المخيمات الحالية،" وتؤيد أية إجراءات تتخذها الحكومة لتحسين أحوال اللاجئيين.

وفي ذات شهر حزيران لاحظت البلدية أن عدداً كبيراً من اللاجئيين في سقائف المخيّم "أخذوا في الآونة الأخيرة يحولوا هذه السقائف إلى أبنية من البلوك وسقفها بالإسمنت." وقد كتب شاهر محيسن رئيس لجنة البلدية،¹² للقائمقام بتاريخ 16 حزيران 1955 يصف هذه العملية بأنها مخالفة لأنظمة التنظيم في المدينة، "ويخشى أن تؤثر على أصحاب الأرض في المستقبل ويخلق لهم المشاكل والمتاعب مع اللاجئيين، من حيث ملكية الأرض والمطالبة بالتعويضات من أصحاب الأملاك فيما لوهدمت الإنشاءات التي قاموا بها دون علم وموافقة أصحاب الأراضي." ويطلب محيسن اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية مع اللاجئيين لضمان حقوق المالكين.

تدخلت الحكومة الأردنية ممثلة بوزير الإنشاء والتعمير ووزير الداخلية للمساهمة بحل مشكلة المخيّم، ووافقت على الموقع المقترح لإنشاء المخيم البديل، فقامت الحكومة وبالتنسيق مع البلدية بإصدار قرار من مجلس الوزراء باستملاك حق التصرف لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لقطعة الأرض، وهي في موقع رداة قرب الإذاعة، على الحدود بين مدينتي رام الله والبيرة، ومساحتها 134 دونماً و340 متراً مربعاً، وتعود

12 عينتها الحكومة ورأسها القائمقام شاهر محيسن نفسه.

ملكيتها لأشخاص من البيرة ورام الله. عرضت الحكومة الأردنية على وكالة الغوث نقل سكان المخيم إلى قطعة الأرض هذه؛ ففي رسالة مؤرخة في 18/12/1956 أرسلها وزير الإنشاء والتعمير في الحكومة الأردنية إلى ممثل وكالة الغوث في لبنان يعلمه فيها صدور الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء الأردني بمنح وكالة الغوث قطعة الأرض لمدة خمس سنوات لإقامة مخيم جديد للاجئين، وقد أرفقت الرسالة بقائمة بأسماء أصحاب الأراضي التي تم استملاكها ومساحتها، وأرسلت نسخ من هذه الرسالة إلى كل من رئيس بلدية رام الله، رئيس بلدية البيرة، قائممقام رام الله. إلا أن وكالة الغوث اعتذرت عن إقامة المخيم الجديد لعدم توفر مصدر للمياه فيه، ولعدم المال اللازم لذلك آنذاك، وبناءً عليه أعلن وزير الإنشاءات والتعمير إلغاء إعلان الاستملاك لقطعة الأرض لصالح وكالة الغوث الصادر بتاريخ 18/12/1956، والذي كان قد نشر في الجريدة الرسمية الأردنية، وقد نشر قرار الإلغاء في الجريدة نفسها. (ملف رقم 1129).

وفي سنة 1960 تجدد التفكير بنقل المخيم، ففي 10/11/1960 رفع أربعة من وجهاء مخيم قدورة بعد اجتماعهم مع قائممقام قضاء رام الله ومدير وكالة الغوث برام الله في ديوان الأول برسالة إلى رئيس بلدية رام الله يطلبون فيها منه متابعة الاتصال بالجهات المختصة وهي: القائمقام، مدير وكالة الغوث، ومتصرفية القدس من أجل نقل مكان المخيم إلى قطعة الأرض التي اقترحت سابقاً، وقالوا في رسالتهم أن "العمران قد تحاوط بهم من جميع الجهات"، فرفع رئيس البلدية هذا الالتماس بتاريخ 27 تشرين الثاني لقائمقام رام الله طالباً رفعه للجهات المختصة.

وبالفعل قام القائمقام بتاريخ 30 تشرين الثاني 1960 برفع كتاب رئيس البلدية وصورة عن رسالة وجهاء المخيم لمتصرف لواء القدس يطلب فيها نقل المخيم. قد وصف قائممقام رام الله، محمد خيرى بطة، في رسالته هذه لمتصرف لواء القدس حالة المخيم بأنه مصدر إزعاج من الناحية الصحية والتنظيمية، فهو "عبارة عن مأوى وسواقيف قذرة غير صحيّة، وقد اضطرت البلديتان إلى إيقاف مشروعهما التنظيمي، واستطرد بأن وجود هذا المخيم، "فضلاً عن أنه غير لائق وجوده في المصيف الأول في الأردن" قد أصبح مصدر مشاكل ملكية بين اللاجئين وبين أصحاب الأراضي، وقال بأنه صدرت "عدة أحكام من المحاكم تقضي بإخلاء الأراضي الواقع عليها المخيم." وقال القائمقام في رسالته أن هناك نيّة لدى وكالة الغوث ببناء مساكن صحية في قطعة الأرض التي سبق وتم استملاك حق التصرف فيها لمدة خمس سنوات، فلتحسين أحوال اللاجئين، وتنفيذ أحكام المحاكم بإخلاء اللاجئين يطلب إعادة الاتصال مع وزير الإنشاء والتعمير من أجل السير في معاملة الاستملاك، "حتى تتمكن الوكالة من إنشاء هذه المساكن وتحسين أحوال اللاجئين." (المصدر السابق).

شراء الأرض وبناء مساكن حديثة

قام عدد كبير من اللاجئين بشراء قطع أراضي داخل أو مجاورة للمخيم، وأقاموا عليها مساكن حجرية لهم، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر محمد اسماعيل حمد، اللاجئ من قرية لفتا، وقد اشترى قطعة أرض داخل المخيم، وحصل على رخصة بناء بتاريخ 17/5/1954، وأقام عمارة من طابقين؛ والدكتور

راسم الخيري، اللاجئ من مدينة الرملة، وقد اشترى قطعة أرض على الطرف الشمالي من المخيم، وحصل على رخصة بناء بتاريخ 1954/8/20، وأقام منزلاً له عليها؛ وصالح إبراهيم صالح، وقد حصل على رخصة بناء بتاريخ 1954/11/15 (السجل رقم 9: إسناد الواردات للبلدية 1954-1959)؛ والأخوان حسن وحسني محمد حسن، اللذان اشترى قطعة أرض في المخيم، وكتبا بتاريخ 1961/7/11 كتاباً إلى رئيس بلدية رام الله حول ضرورة فتح طريق فرعي تمر من أمام قطعة الأرض وقالاً إن فتح الطريق سهل ومتيسر لأن الطريق خالية من أي عوائق، وقد حوّل الرئيس الكتاب إلى مهندس البلدية لإبداء الملاحظات عليه بتاريخ 1961/7/12، فكتب مهندس البلدية ملاحظته بأن هذا الشارع مقترح في المخطط الهيكلية ولكن عليه اعتراضات، وبعد زوالها سيتم فتحه، وقد كتب نائب رئيس البلدية بتاريخ 1961/7/13 رسالة إلى حسن وحسين محمد حسن حول الطلب الذي قدمه من أجل فتح الطريق الفرعي المؤدي إلى أرضهما أن البلدية موافقة على طلبهما بعد مراجعة المخطط الهيكلية.

لاحقاً طالب أصحاب العمارات التي أقيمت على أرض المخيم بفتح شوارع فيه، وذلك لمنع تجمع المياه حول أساسات عماراتهم، وبالتالي إلحاق الضرر بها. ففي تاريخ 1961/7/17 قدّم هؤلاء المالكون رسالة إلى رئيس بلدية رام الله، مع نسخ لوزير الداخلية ومتصرف لواء القدس وقائم مقام رام الله حول عدم قيام البلدية بالرد على طلباتهم المتكررة بفتح الشوارع، وعدم الاكتراث والتنبية إلى الخطر الذي سيحدث إذا بقي الحال على ما هو عليه. كتب القائم مقام كتاباً لرئيس البلدية بتاريخ 1961/7/22 حول الاستدعاء الذي قدمه لاجئو مخيم قدورة وطلبهم فتح شوارع في الأراضي المقامة عليها الأبنية، ورجاه بيان رأي البلدية بسرعة، ولما لم يرد رد البلدية حول الطلب كتب مرة أخرى لرئيس البلدية بتاريخ 7/26. تلكأت البلدية في الرد، فأعاد القائم مقام طلب الإيضاح بتاريخ 8/7. ردّت البلدية بعد استشارة مهندسها، والذي أفاد بأن وجود السقايف والأكشاك العائدة للاجئين في المخيم يحول دون فتح الشوارع فيه.¹³

اللاجئون والبلدية

لم يكن الخلاف حول البناء بين البلدية واللاجئين قد نشب منذ بداية الهجرة، بل تدل السجلات على أنه بدأ حين أخذ اللاجئون بإنشاء أبنية من الطوب والباطون بعد فترة انتظار طويلة للعودة إلى ديارهم، حينها حاول اللاجئون تحسين ظروفهم السكنية، وبدأوا بإنشاء سقائف من الدبش والزيتكو، فاصطدموا بمعارضة البلدية، التي رأت بذلك مخالفة لقوانين البناء. وفي سنة 1960، شرعت البلدية باتخاذ إجراءات للحد من هذا البناء غير المرخص، فرفع اللاجئون من سكان مخيم قدورة رداً على ذلك عريضة للقائم مقام في حزيران 1960 يحتجون فيها على إجراءات البلدية ضد البناء غير المرخص داخل المخيم، وقيامها برفع دعوى قضائية عليهم، وقالوا في كتابهم أنهم يسكنون في المخيم منذ عشرة أعوام على الأقل، وأنهم عملوا سقائفهم من جيوبهم الخاصة لإيواء عائلاتهم، ”ومنذ ذلك الحين لأن لم أحدا يسألنا (كذا) لأننا لاجئين (كذا) ونتنظر الفرج من الله ومن سيد البلاد المعظم لإعادتنا إلى ديارنا ولم ندعي (كذا) الملكية بل قعودنا مؤقت.“ وقد حوّل القائم مقام العريضة للبلدية للرد عليها، فكتب رئيس البلدية جليل حرب في السادس من

13 الملف رقم 1040.

أب 1960 موضعاً ” بأن البلدية تتخذ الإجراءات بشأن المخالفين الجدد الذين يقومون بإنشاء أبنية دائمة من الطوب والحجارة، ولم يسبق للبلدية أن خالفت أي فرد كان قد أقام سقيفة عادية.“

في شهر آذار 1960 قام علي سعيد، اللاجئ من لفتا، وشهادة محمد ذيب الشيخ، اللاجئ من دير طريف، ببناء سقيفتان من الدبش والطين والباطون في المخيم، قام مفتش الأشغال العامة والأبنية في البلدية بإيقافهما بتاريخ 3 نيسان، وكتب لهما رئيس البلدية بنفس التاريخ طالباً منهما التوقف عن البناء وهدم ما قد بناؤهُ. في حالة شبيهة حصلت في المخيم إذ قام سعيد أحمد سعد، وهو لاجئ من اللد، بإنشاء عدة مداميك بالمخيم بقصد بناء سقيفة من الطوب، فأوقفه مفتش الأبنية بتاريخ 6 تشرين الأول 1961، وألزمه بالتوقيع على تعهد بهدم البناء أو بالحصول على رخصة. وفي سنة لاحقة كتب رئيس البلدية بناءً على تقارير مفتش الأبنية رسائل لعدد من اللاجئيين الذين خالفوا قوانين البناء، منها رسالة بتاريخ 23 تموز 1963 لأسعد أحمد صلوق، والذي أنشأ غرفة من الطوب وسقفها بالزينكو، طالباً منه هدم البناء، ورسالة أخرى في 24 تموز لصابر عايش محمد الذي بنى غرفة من الطوب على قطعة أرض قرب مدرسة رام الله الثانوية يطلب منه فيها وقف البناء وهدم ما تم إنشاؤه. وبنفس التاريخ كتب رئيس البلدية رسائل مشابهة لدرويش الزين، اللاجئ من اللد، بالتوقف عن حفر جورة مرحاض وطعم ما تم حفره، ولمصطفى الشلّة، وهو أيضاً لاجئ من اللد، بالتوقف عن بناء قاطع من الطوب شرع به قرب بيته. كما كتب الرئيس لإبراهيم السيد خليل القلاعي، الذي بنى سقيفة من الطوب وعقدها بألواح الزينكو، طالباً منه هدم ما بناه. (الملف 1129).

في مناطق أخرى من المدينة سكنت عائلات قليلة من اللاجئيين على أراضٍ تعود لسكان رام الله، مثل عائلة حمد اللاجئة من قرية لفتا، والتي سكنت على قطعة أرض في حي الجدول، وحين قامت مريم علي حمد ببناء غرفة من الباطون، طلب منها مفتش الأبنية بتاريخ 23 حزيران 1963 تلبس الحيطان الخارجية بالحجر، وقد وافقت على الطلب وتعهدت بتنفيذه خلال شهر، إلا أنها لم تف بوعدها، فكتب لها رئيس البلدية بتاريخ 7 آب 1963 يمهلهما مدة أسبوع لتنفيذ ما وعدت به.

لم تقتصر الخلافات حول البناء بين البلدية واللاجئيين في مخيم قدورة، بل امتدت لتقع بين أصحاب قطع أراضي وبين بعض اللاجئيين، والذين أنشأوا غرفاً أو مراحيض على هذه القطع، من أجل تحسين ظروفهم السكنية. ومن الأمثلة على هذه الحالات مباشرة صالح عبد القادر صالح البلبيسي بإنشاء سقيفة من الدبش دون ترخيص على أرض تملكها عائلة الأشهب، وقد طلب منه مهندس البلدية بتاريخ 24 كانون الثاني 1960 التوقف عن البناء وهدم ما تم إنشاؤه. ومن الطريف أن خلافات حصلت بين اللاجئيين من سكان المخيم ونظرائهم اللاجئيين ممن تمكنوا من شراء قطع أرض، ومن ذلك ما حصل بين سامي حسن الدحين، وهو لاجئ من لفتا اشترى قطعة أرض مجاورة لمخيم قدورة، وبين أحمد الجدع، وهو لاجئ من السافرية، وقد قام الأخير ببناء غرفة مرحاض على أرض الأول، فتقدم هذا بشكوى ضد الجدع للقائمقام، والذي حوّل الشكوى بدوره للبلدية، فطلبت بلسان رئيسها من الجدع وقف البناء وهدم ما أنشأه بتاريخ 27 حزيران 1963. (المصدر السابق نفسه).

في حالات عديدة لجأت البلدية للشرطة لإيقاف مخالفات البناء في المخيم، فحين قام اللاجئ مسلم محمود سرحان، من عربان اللد، ببناء مدامكين من الطوب من الجهة الغربية من سقيفته، توجه إليه مفتش الأبنية بصحبة شرطي وألزمه بتوقيع تعهد بالتوقف عن البناء وهدم ما بناه؛ وحين قام خليل سلامة بحفر جورة للمرحاض، اتصل مفتش الأبنية في البلدية بتاريخ 17 تموز 1963 بالشرطة، والتي أوقفت الحفر.

في العام 1960 نشب خلاف بين أهالي المخيم والبلدية حول خط المياه الواصل للمخيم¹⁴، ففي 10/7/1960 رفع وجهاء وشيوخ مخيم قدورة رسالة إلى رئيس الوزراء الأردني هزاع باشا المجالي، يحتجون فيها على المعاملة التي تعاملهم بها بلدية رام الله، حيث قالوا أنهم لاحظوا أن البلدية "أصبحت في المدة الأخيرة تحاول التخلص منا عن طريق إقامة القضايا علينا في المحاكم بداعي أن وحدتنا التي أقمناها بعرقنا ومالنا لم تقم بموجب قانون تنظيم المدن، وطلبت البلدية هدمها خدمة لمصالح أصحاب الأراضي الذين سبق وأذنونا بإقامة هذه السقايف عليها." واشتكوا في رسالتهم أن البلدية قامت قبل ثلاثة أشهر بقطع المياه عنهم، مما أدى إلى تردي الأوضاع الصحية، وطلبوا منه إعادة إيصال المياه إلى المخيم، كما طالبوا سحب القضايا التي رفعتها بلدية رام الله على أهل المخيم وعدم هدم السقايف التي بناها، بالإضافة إلى السماح لبعض وجهاء المخيم بمقابلة الملك حسين لتقديم الاخلاص والطاعة.

العمل

عمل لاجئ مخيم قدورة، وكغيرهم من لاجئي مخيمي الأمعري والجلزون، في مهن خدماتية داخل المدينة وأسواقها، مثل العتالة، ومسح الأحذية، والتنظيفات. كما نشطوا خلال المواسم الزراعية في قطف الزيتون وحصد الزرع من قمح وشعير وقطف الفواكه والخضار؛ وعملوا أيضاً في التجارة البسيطة كبائعين متجولين، فكان منهم من يوزع الحليب للبيوت في المدينة؛ وكان منهم من فتحوا مطاعم ومحلات لبيع الحلويات أو الأقمشة. وعمل قسم منهم في البناء ودق الحجارة وتجهيزها للبناء، ومن هؤلاء من عمل متعهداً للبناء وتزويد المدينة بما تحتاجه من حجارة، مثل المتعهد محمد فرحان أبو مشهور اللاجئ من قرية قالونيا قضاء القدس، والقاطن في مخيم عين مصباح، والذي تقدم في الثامن من تموز 1960 للبلدية عارضاً القيام ببناء أرصفة في المدينة كانت البلدية قد طرحت عطاءً لإنشائها.¹⁵

لقد كان لتطور رام الله وازدياد دورها كمدينة سياحية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الخمسينيات ومنتصف الستينيات دور في فتح مجالات للعمل أمام هؤلاء اللاجئيين. فقد ازدادت أهمية رام الله السياحية في العهد الأردني بعد وقوع المدن الفلسطينية السياحية الرئيسية تحت الاحتلال الإسرائيلي، فمدن السهل الساحلي يافا وحيفا وعكا واللد والرملة ومدينتي طبريا والناصرة الواقعتان في الداخل الفلسطيني، كانت قبل

14 وضعت وزارة الإنشاء والتعمير "حنفية" لهذا الخط قرب محطة "إسو" للوقود يتزود السكان بالماء منه، وينقلونها بالأوعية لبيوتهم، وكانت الوزارة تدفع فاتورة هذا الخط.

15 لم يقتصر الاشتراك في عطاءات البناء التي كانت تطرحها بلدية رام الله على اللاجئيين القاطنين في المدينة، بل اشترك بها لاجئون يسكنون في مناطق أخرى مثل أحمد محمد دعوس، اللاجئ من بيت نبالا إلى قرية بيت اللو، والذي تقدم بتاريخ 11 آذار 1963 بعرض للبلدية لتزويدها بما تحتاجه من حجارة الجبه لإنشاء الأرصفة.

النكبة الفلسطينية مناطق جذب سياحي للعرب من داخل فلسطين ومن خارجها.¹⁶ ولم تكن أهمية رام الله السياحية أمراً جديداً، فموقع المدينة ومناخها الصيفي المعتدل، وجمال حقولها وجبالها كانت عوامل جذب سياحي منذ عهد الانتداب البريطاني، وبسبب هذا الأمر قررت بلدية رام الله عام 1944 تشجيع إنشاء المرافق السياحية والترفيهية ومنها داراً للسينما، حيث منحت ترخيصاً بتاريخ 21 نيسان 1944 إلى الياس عودة وبولس باسيل لإنشاء دار للسينما (سجل قرارات المجلس البلدي - 1944). هذه المسيرة التتموية لرام الله جعلتها مركزاً تجارياً وصناعياً متطوراً أكثر نسبياً من مدن أخرى في المملكة الأردنية الهاشمية، فقد كانت رام الله تضم صيدليات ومستشفى وعيادات أطباء متخصصين وأطباء أسنان، ومدارس ومعاهد علمية مثل دار المعلمين ودار المعلمين والكلية الوطنية ومدرستي الفرندز للبنين والبنات، وفنادق ومقاهي وملاهي وأندية وحديقة للبلدية، ومكتب للبريد والهاتف، ومطابع ومجلات،¹⁷ وفرع للبنك العربي، وأسواق ومحلات تجارية. ويضم أرشيف بلدية رام الله سجلاً فيه أسماء المصطافين في المدينة سنة 1964 ومن أين وفدوا، ومنه نجد أن المصطافين في المدينة قدموا من العراق ومصر ولبنان والكويت والسعودية وسوريا وأمريكا وإيطاليا، وقد بلغ عددهم سنة 1964م "1645 مصطافاً" (السجل رقم 275: إحصاء المصطافين لرام الله 1964). وقد اتسعت الخدمات الفندقية بشكل ملحوظ، فأصبح في المدينة 13 نزلاً هي: فندق الأمين، فندق نبيل، فندق رياح، فندق الشرق، فندق بلازا، فندق قصر الحمراء، فندق رام الله الكبير، فندق كازبلانكا، فندق حرب، فندق ميامي، أنكا سام، السترال، وبنيون ركب (المصدر السابق).

لكل هذا ارتقى عدد كبير من اللاجئيين بأحوالهم الاقتصادية، ومنهم من نشط بالتجارة ليصبح من أهم تجار المدينة، فانتقلوا من سكنى المخيم إلى بيوت حديثة أنشؤوها على قطع أرض اشتروها من أصحابها.

التعليم

قامت البلدية بدعم تعليم أبناء اللاجئيين في مدارس خصصت لهم، وفي مدارس المدينة المختلفة، وحسب تقرير أعدته البلدية بتاريخ 21 حزيران 1954¹⁸ فقد كان يرأس تلك مدرستين خاصتين للاجئيين، واحدة للأولاد موجودة في مبنى البطريركية الأرثوذكسية وتحتل ثلاثة غرف وخيمة، وبها 285 تلميذ يدرسون في ستة صفوف ابتدائية؛ وأخرى للبنات موجودة في مقر "بيت الاجتماع للفرندز"، وبها 265 تلميذة يدرسون في ثمانية صفوف ابتدائية. ويضيف التقرير بأن 150 ولد و150 بنت من أبناء وبنات اللاجئيين محرومون من التعليم لعدم وجود قدرة لدى البلدية على استيعابهم في هاتين المدرستين المكتظتين أصلاً. وقد أعرب رئيس البلدية عن استعداد المجلس البلدي بالمساهمة في قطعة أرض كافية لبناء مدرسة واسعة تستوعب جميع هؤلاء التلاميذ والتلميذات، على أن تقوم مؤسسة N. E. C. C. بتأمين تكاليف البناء، وتسجيل المدرسة باسم البلدية. (ملف رقم 3001).

16 كتب رئيس بلدية رام الله نديم الزور لقائمقام رام الله بتاريخ 1964/10/24 بطلب إنشاء منطقة صناعية خارج المدينة وعلى الأراضي التي يملكها أهل رام الله في قرية بيتونيا المجاورة يقول: "إن مدينة رام الله قد أصبحت بتشجيع من المسؤولين مصيف الملكة الأول، وأصبح يؤمها المصطافون من كافة البلاد العربية، وقد أدى ذلك إلى اتساع العمران في المدينة." (ملف رقم 455: أراضي بيتونيا المملوكة لأهل رام الله).

17 صدرت في رام الله مجلات امرأة رام الله وفتاة الغد وهذه رام الله.

18 التقرير معد باللغة الإنجليزية ورفعه رئيس البلدية الدكتور بدران للسكربتير التنفيذي مؤسسة (N. E. C. C.) بالقدس، والتي كانت تنوي المساهمة بتحسين ظروف تعليم اللاجئيين في رام الله.

اهتمت البلدية أيضاً ببنات اللاجئ اللواتي دخلن في مدرسة بنات رام الله ومدرسة المسكوبية للبنات (مدرسة عزيز شاهين لاحقاً)، والمدرستان أنشئتتا قبل النكبة لتعليم بنات المدينة، وقد ساهمت البلدية عن طريق المساهمة مع وزارة التربية والتعليم في دفع الرواتب الشهرية للمعلمات، وفي تزويد المدرستين بالمواد والوسائل التعليمية اللازمة، وفي تأمين الملابس والقرطاسية وسائر اللوازم المدرسية للطالبات الفقيرات. ويتضح من رسالة أرسلها رئيس البلدية جليل حرب لقائم مقام رام الله في 1957/6/8 أن عدد الطالبات اللاجئات المنتظمات في مدارس إنات رام الله بلغ في تلك السنة 395 طالبة مقابل 386 طالبة من رام الله،¹⁹ وأن عدد الطلاب اللاجئ المنتظمين في مدارس الذكور بلغ 348 مقابل 299 طالب من رام الله. ويضيف رئيس البلدية أن البلدية كانت قبل النكبة تتحمل مبلغ لا يزيد عن مئة دينار سنوياً راتب لمعلمة إضافية، ولكنها كانت تتحمل في ذلك التاريخ مبلغ 400 دينار سنوياً، أي أربعة أضعاف المبلغ السابق؛ وأن المجلس البلدي "لا يألو جهداً في إحداث غرف جديدة إضافية للمدارس التي تخصه ليتمكن من استيعاب أكبر عدد ممكن من طلاب المدينة واللاجئ على اختلاف أنواعهم."

الأوضاع الصحية

يصف طبيب مركز صحة رام الله في تقرير رفعه لرئيس أطباء لواء القدس، بتاريخ 24 آب 1952 حالة المخيم، فيقول أن 120 عائلة تقيم فيه،²⁰ "وأماكن سكنهم في منتهى البشاعة، إذ أن جميعها سقائف من جدران ومغطاة بالزنيكو أو خرق بالية." وحيث أنه لا يوجد كناسين لتنظيف المخيم، فإن "السكان يلقون القاذورات والزبالة على أطراف محلات سكنهم في الأرض العراء، مما يجعل الذباب ينتشر ويتوالد بكثرة." أما بيوت الخلاء فهي عبارة عن حفر مكشوفة، محاطة بجدار على علو متر بدون سقف، مما يزيد من تكاثر الذباب أيضاً. وعن مياه الشرب فيقول الطبيب أن اللاجئ يحصلون عليها من عين البيرة، حيث يحملونها إلى سقائفهم، أو يشترونها من الآبار المجاورة. ويوجز الطبيب الحالة العامة لعائلات المخيم فيقول أن بقاءهم في مكانهم "مع ما شدة ما بهم من البؤس والفقر يجعل صحتهم معرضة للخطر الشديد، وبالتالي يعرضون حياة الأهالي المجاورين إلى خطر مماثل، خصوصاً وأن الذباب في هذه المنطقة بالذات منتشر أكثر من أي مكان آخر،" يتضح من وثائق البلدية أن المشكلة الصحية في المخيم استمرت دون حل، ففي تقرير رفعه مفتش الصحة في البلدية بتاريخ 29 أيار 1953، وبعد إجراء الكشف، قال أن المخيم مهمل من الناحية الصحية، فالمراحيض مكشوفة ومضرة، ولا يوجد عمال نظافة فيه. وبناءً على هذا التقرير فقد رفع رئيس البلدية الدكتور بدران رسالة لطبيب صحة رام الله محذراً من الخطر الذي يشكله وضع المخيم على سكان المدينة جميعاً، وطالباً منه الاتصال مع وكالة الغوث للاهتمام بالشؤون الصحية وتعيين منظمين على نفقتها بالسرعة الممكنة. ويرد طبيب صحة رام الله، الدكتور حمدي التاجي الفاروقي، بتاريخ

19 حسب تقرير أعدته مديرة مدرسة بنات رام الله الثانوية، جميلة حنا، بتاريخ 3 حزيران 1957، فقد كان في المدرسة 67 طالبة في القسم الابتدائي و168 طالبة في القسم الثانوي (راجع ملف 3001). أما في مدرسة القسطل الابتدائية الأولى للبنات فكان هناك 93 طالبة في الصفوف الابتدائية الأربع الأولى. (ملف رقم 265).

20 هذا الرقم أقل بكثير من رقم الأربعمائة الذي ذكر سابقاً، ويتبين من وثائق عديدة في ملف 3001 أن المسؤولين كانوا يعتبرون أن عدد العائلات هو أربعمائة. ومن الواضح أن عدداً كبيراً من العائلات كانت تخلي مكانها في المخيم حين تتحسن ظروفها الاقتصادية وتقوم ببناء مساكن في مناطق مختلفة من رام الله والبيرة. وقد بلغ عدد عائلات اللاجئ في المخيم عام 1967 مئة عائلة، وكان هناك 50 عائلة غير لاجئة استأجرت سقائف من عائلات تركتها وانتقلت خارج المخيم.

4 حزيران 1953 بأن مراسلات عديدة جرت مع الوكالة حول المخيم، ولكنها لا تعترف بوجود المخيم، ولا تقرّ بأنها مسؤولة عنه. ويكتب الفاروقي بأن الحل الوحيد "هو مخبرة الإدارة أو إحدى الوزارات للضغط على لجنة الغوث لإدماجهم بالقوة بالأمعري".²¹

لقد شكّلت المتطلبات الصحيّة مشكلة حقيقية أمام السكان والبلدية، فمع رفض الوكالة اعتبار المخيم ضمن المخيمات التي تديرها وتقدّم لسكانها الخدمات التعليمية والصحية تفاقمت المشكلات وخصوصاً الصحية منها. وكانت أولى هذه المشاكل مشكلة جمع النفايات وإخراجها من المخيم، ممّا أدى لانتشار الذباب أمام سقائف السكان وتسببها بانتشار الأمراض والروائح الكريهة، ممّا ألزم البلدية بتقديم الخدمات الصحية، وأن تؤمن تنظيف ونقل الأوساخ من حول أماكن السكن.²²

برزت أيضاً مشكلة مياه الأمطار والتي كانت تتسبب حين سقوطها بتحول الطرقات الترابية (أزقة المخيم) إلى طينية وبالتالي يصعب المشي عليها والتنقل بسهولة، كما كانت هذه المياه تفيض وتدخل لداخل السقائف لعدم وجود قنوات ومجاري لها لتصريفها خارج المخيم، كما حدث في العام 1960، حيث طغت مياه السيول على مخيمي قدورة والأمعري، واضطرت وكالة الغوث ودوائر الأمن إنقاذ المواطنين بإجراءات مستعجلة. استدعت هذه المشكلات تدخل الحكومة ممثلة بالقائمقام، والذي كان الحاكم الإداري لمحافظة رام الله والبيرة، وقد أخذ القائمقام على عاتقه تنسيق الجهود بين بلديتي رام الله والبيرة ودائرة الصحة برام الله، ودعوتها للاجتماع في مكتبه من أجل المساهمة في حل المشاكل الصحية،²³ والعمل على جمع النفايات ونقلها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصريف المياه وتيسير الحركة داخل المخيم. كما شاركت طواقم الدفاع المدني في مساعدة اللاجئين الذين تدفقت المياه داخل مساكنهم. كتب رئيس البلدية للقائم مقام بتاريخ 1957/6/8 يقول أن البلدية كانت تتفق على خدمات النظافة على اختلاف أنواعها في المدينة قبل النكبة مبلغ 300 دينار، ولكنها أصبحت تنفق 5350 ديناراً، أي بزيادة 5000 دينار (حوالي 17 ضعف ونصف) بعد النكبة، "نتيجة لإسكان اللاجئين في هذه المدينة."

21 المصدر السابق نفسه.

22 جاء ذكر هذه الخدمات في رسالة مؤرخة 1 تشرين الأول 1956، رفعها شاهر المحيسن، رئيس لجنة بلدية رام الله، والتي عينتها الحكومة بعد إلغاء الانتخابات البلدية، لقائمقام رام الله. ملف 3001.

23 من ذلك مثلاً رسالة من قائمقام رام الله إلى رئيسي بلدية رام الله والبيرة بتاريخ 1957/10/22 يعلمهم بالاجتماع الذي ينوي عقده معهم في ديوان القائمقام حول مخيم قدورة يوم الاثنين الموافق 1957/10/28. وقد أرسلت نسخة من هذا الكتاب إلى مراقب الوكالة وطبيب الصحة. ورسالة أخرى بتاريخ 1957/11/8 من قائمقام رام الله إلى رئيس بلدية رام الله بحضور للاجتماع الذي سيعقد في يوم الخميس الموافق 1957/11/7 في ديوان القائمقام والقضاء بشأن مخيم قدورة، وقد أرسلت نسخة من هذا الكتاب إلى مراقب الوكالة وطبيب الصحة. أنظر ملف رقم 1129.

الخاتمة

وجدت الورقة أن اللاجئيين الفلسطينيين الذين أقاموا عقب النكبة في مخيم قُدورة داخل حدود بلدية رام الله عانوا من أوضاع صعبة، ومن الثابت أنّ أهالي رام الله وبلديتها قدّموا لهم كل المساعدات الممكنة في الفترة الأولى من هجرتهم القسرية، وبعد نزولهم في أراضي المدينة، فقد سمح الأهالي لهؤلاء اللاجئيين إقامة مساكن مؤقتة على أراضيهم أملين أن لا تطول فترة غيابهم عن مدنهم وقراهم، وأن تكون عودتهم لها قريبة، كما قدموا لهم ما استطاعوا من مأكّل وملبس، وسمحوا لأطفالهم بالدراسة في مدارس المدينة. إلا أنّ هذا الترحيب لم يكن ليحول دون نشوب الخلافات والصراعات المجتمعية بين اللاجئيين والبلدية، أو بينهم وبين أهل رام الله؛ فقد حصلت خلافات لاحقة بين اللاجئيين والأهالي بسبب رغبة ملاك الأراضي التي أقام عليها اللاجئون مساكنهم البسيطة باستخدام أراضيهم لأغراض الزراعة أو البناء، أو بسبب التنافس على الموارد مثل المياه. أما الخلافات مع البلدية فقد نشبت بسبب تجاوز اللاجئيين لأنظمة البناء، أو اعتدائهم على أراضي الغير، أو قيامهم بالبناء غير المرخص، والذي لجأ إليه اللاجئون بعد أن طال انتظارهم للعودة إلى مدنهم وقراهم الأصلية، وحاجتهم بالتالي لتحسين ظروفهم المعيشية مما تناقض مع حقوق ملكية الأراضي لأهالي رام الله، ومع رغبة البلدية بالحفاظ على قواعد تنظيم المدينة وقوانين وأنظمة البناء فيها، وعلى جمال شوارعها وأحيائها، خصوصاً وأن صناعة السياحة كانت مزدهرة بها خلال الحقبة الأردنية. كما تمحورت خلافات أخرى حول شروط وقوانين العمل في المدينة، فلم يكن عدد من اللاجئيين مستعداً للالتزام بهذه القوانين لاعتقاده بأنها ستجلب الضرر المادي له.

في السنوات اللاحقة للنكبة اندمج اللاجئون في حياة المدينة، وأصبحوا جزءاً أساسياً من نسيجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وساعد على هذا الأمر نمو رام الله كمدينة سياحية في المملكة الأردنية الهاشمية مما أدى إلى ازدهار الأوضاع فيها نسبياً، وهجرة المئات من أهل رام الله للولايات المتحدة الأمريكية سعياً وراء حياة أفضل، وقيامهم لاحقاً ببيع أو تأجير عقاراتهم وأملاكهم، يضاف إلى ذلك اهتمام اللاجئيين أنفسهم بتطوير أوضاعهم عن طريق تعليم أبنائهم وعن طريق العمل والاستثمار، فلم تمض سنوات طويلة حتى كان كثيرٌ من اللاجئيين قد فتحو محلات لأعمالهم التجارية والصناعية، واشتروا قطع أراضي في أطراف المدينة وبنوا عليها مساكنهم الخاصّة. كما حدث قبول من أهالي المدينة لسياسة الحكومة الأردنية بتمثيل اللاجئيين في المجلس البلدي، بعد أن كان مقتصرًا على العائلات الأصلية فيها، ففي الخمسينيات عين محمد عيسى، وكان واحداً من مخاتير قرية لفتا التي هجر أهلها منها، عضواً في المجلس البلدي، وفي عام 1961 كان الحاج عزت قرمان، اللاجئ الثري من حيفا، عضواً في المجلس البلدي لرام الله، وبقي حتى نهاية سنة 1964.

المصادر والمراجع

أرشييف بلدية رام الله.

العارف، عارف. 1958. *نكبة فلسطين والفردوس المفقود*، الجزء الثالث. صيدا: المكتبة العصرية.

قدّورة، يوسف. 1954. *تاريخ رام الله*. نيويورك: مطبعة الهدى.

نويهض، عجاج. 1981. *رجال من فلسطين*. بيروت: منشورات فلسطين المحتلة.

الفصل الثاني

قضية اللاجئين الفلسطينيين:
ما بين الحل والتهميش

الحلول السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وآفاق مفاوضات السلام¹

ياسر درويش

المقدمة

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية محورية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أن عدد اللاجئين الفلسطينيين يشكل أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين. تأتي أهمية هذه الدراسة كون ارتباط قضية اللاجئين بالذاكرة الفلسطينية ارتباطا وثيقا وحتى يومنا هذا؛ فقضية اللاجئين تختلف عن غيرها من قضايا مفاوضات السلام، فالاستيطان على سبيل المثال ثبت أنه بالإمكان إخلاؤه وإزالته كما حدث في سيناء وغزة. كذلك الحدود، حيث أن هناك مجال لتبادل الأراضي. أما قضية اللاجئين فتربط بالإنسان الفلسطيني نفسه، فله حق في العودة إلى دياره، وله حقوق ملكية سلبت منه، وله حق إنساني تنص عليه المواثيق الدولية. بكلمات أخرى إن قضية اللاجئين قضية حاضرة معنويا وماديا في العقلية الفلسطينية وتجاوزها أو تجاهلها سيؤدي إلى ثورة جماهيرية ربما تؤدي إلى تغيير في موازين القوى الفلسطينية، فلا يمكن لأي قيادة تجاهل رأي وموقف ثلثي الشعب.

كُتب كثيرا حول قضية اللاجئين الفلسطينيين على المستوى المحلي والعالمي ولعل ما أثرى هذه الكتابات ما صدر عن "المؤرخين الجدد" وهم كتاب إسرائيليون تناولوا القضية من عدة جوانب بعد كشف إسرائيل النطاق عن جزء من الوثائق بسبب التقادم ومن أهمهم: بني موريس (1993)، آفي شليم (1990)، ايلان بابي (1992) وآخرون. أما في الجانب الفلسطيني فهناك كتابات مهمة في هذا الموضوع مثل كتابات: وليد الخالدي (1997)، نور الدين مصالحة (1992، 1997، 2000، 2003)، سليم تماري (1996)، شريف كناعنة (2000)، ادوارد سعيد (1995)، ايليا زريق (1997)، عباس شبلق وآخرون. أما على الصعيد الدولي فهناك كتابات مهمة لأمثال: رمضان يابادجي، مونيك شميلة، جيرو دولا براديل وآخرون. هذا إضافة إلى دراسات مهمة صدرت عن مراكز مختصة في قضية اللاجئين مثل: شمل، مركز بديل، مركز العودة.

ستركز هذه الدراسة على تحليل مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال محطات تاريخية هامة، وخصوصا أثناء مسيرة المفاوضات بين الطرفين، وذلك استنادا إلى نظريات العلاقات الدولية. ولعل أنسب نظرية لدراسة هذه القضية هي الواقعية الجديدة كونها استطاعت أن تفسر لنا مجريات الأمور بين الطرفين خصوصا بعد التغيير في التركيبة السياسية الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة.

1 هذه المقالة تلخيص لرسالة ماجستير قدمها الباحث كأحد متطلبات التخرج من برنامج الماجستير في الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت عام 2003، والمعلومات الواردة فيها هي بناء على الأحداث والظروف السياسية في تلك الفترة.

تناولت الدراسة في جزئها الأول وهو الرئيسي، لمحة عن الموقف الرسمي للجانبين منذ قيام دولة إسرائيل مروراً بمؤتمر لوزان عام 1949 وحتى إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988. ثم تحدثت عن المواقف خلال مفاوضات السلام الرسمية انطلاقاً من مؤتمر مدريد عام 1991 حتى طابا عام 2001. أما الجزء الثاني، فتناولت المباحثات غير الرسمية بين الطرفين وقارنتها بالمباحثات الرسمية. فيما حاولت الخاتمة الإجابة عن مشكلة الدراسة، بتَمييز قضية اللاجئين عن غيرها من قضايا المفاوضات، وستجيب على تساؤل مفاده: هل قضية اللاجئين عقبة أساسية في طريق التوصل إلى سلام شامل بين الطرفين؟

نبذة تاريخية عن الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضية اللاجئين

برزت مشكلة اللاجئين منذ البداية وخصوصاً مع قيام دولة إسرائيل، حيث تشدد الموقف الإسرائيلي بعدم السماح بعودة اللاجئين إلى قراهم وهذا ما ظهر في موافقة ديفيد بن غوريون على خطة يوسف فيتس (مدير الصندوق القومي اليهودي) في حزيران عام 1948 والتي تتلخص بخلق حقائق على الأرض تحول دون عودة اللاجئين إلى بيوتهم (Pappe 1992, 95). هذا ليس بغريب بالنسبة للفكر الصهيوني، والذي يدعو إلى نقاوة الجنس اليهودي، بإخلاء الأرض من سكانها العرب وإقامة دولة ذو أغلبية يهودية (Masalha 2003).

أشار المؤرخ الإسرائيلي بني موريس انه تم في البداية منع عودة اللاجئين بناء على أهواء قادة الهاغاناة، ثم أصبح الأمر رسمياً في حزيران عام 1948 بعد أن قررت الحكومة الإسرائيلية عدم موافقتها على عودة اللاجئين إلى ديارهم.

مؤتمر لوزان 1949

التقت الوفود العربية والفلسطينية مع الوفد الإسرائيلي لأول مرة في نيسان عام 1949 بطريقة غير مباشرة بناءً على جهود لجنة المصالحة، واللافت للنظر هو مشاركة ثلاثة وفود فلسطينية: الأول مثل الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، والثاني مثل مكتب رام الله للاجئين برئاسة محمد نمر الهواري، أما الثالث فقد مثل أصحاب الأراضي والأملاك ورجال الأعمال من منطقة اللد والرملة (الهواري 1955، 355). تمثلت مطالب الوفود الثلاثة بمتابعة البيارات والمحاصيل قبل أن تجف، وجمع شمل العائلات المشتتة، والسماح للجنة اللاجئين بزيارة فلسطين من أجل تهيئة الجو لتنظيم عودة من سيتفق على إعادتهم (الهواري 1955، 358).

شارك في الوفد الإسرائيلي كبار رجال الخارجية برئاسة ايتان (Pappe 1992, 203)، وعضوية كل من ساسون، وشلوح، وأرزوني وهرش (الهواري 1955، 356)، وذلك بعد تنسيق مسبق فيما بينهم قبل المؤتمر. استمرت المفاوضات بشكل غير مباشر مدة أسبوعين، دون أي تقدم إلا أن ما عرضه ساسون على محمد نمر الهواري أثناء احد اللقاءات الجانبية هو البارز خلال هذا المؤتمر (موريس 1993، 242)، حيث عرض عودة 100 ألف لاجئ شريطة التوصل إلى سلام شامل (Pappe 1992, 230). حاول

الطرف الأمريكي الضغط على إسرائيل، وحدث توتر في العلاقات بينهما تجلى برسالة من ترومان إلى بن غوريون يطالب فيها موافقة إسرائيل على مبدأ عودة اللاجئين تحاشياً لإفشال مؤتمر لوزان (موريس 1993، 245). رفض العرب والفلسطينيون تلك المقترحات، وفضل المؤتمر. يتضح لنا أن إسرائيل هي صاحبة الكلمة العليا، بسبب انتصاراتها العسكرية والسياسية على العرب، إذ لا يوجد ما يجبرها على التنازل. في النهاية سمحت إسرائيل بعودة عدد لا يتجاوز 1965 لاجئاً حتى عام 1951 ضمن مشروع لم شمل العائلات (موريس 1993، 257).

إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 وإعلان الاستقلال

الفلسطيني عام 1988

ركّزت منظمة التحرير في ميثاقها عام 1964 على تحرير البلاد بالسلام والكفاح (الشريف 1995، 103)، وتبنت قضية اللاجئين وعودتهم. إلا أنه سرعان ما اختلف الحديث وخصوصاً في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974، والذي تبني برنامجاً يدعو إلى إقامة سلطة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره (كوبان 1984، 43). أدى هذا إلى بروز تفسيرات عدة لشعار حق العودة، وأهمها أن حق العودة يمكن أن يكون على أرض السلطة الفلسطينية (الرياشي 2000، 30). وأصبح حق العودة هو الضلع الأقصر في مثلث برنامج المنظمة الذي يكمله حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية.

لم يكتف الجانب الإسرائيلي في تلك الفترة بعدم السماح بعودة اللاجئين، وإنما استمر في سياسة طرد مجموعات فلسطينية أخرى وكان ذلك واضحاً في العديد من الخطط التي فشل بعضها ونجح البعض الآخر. على سبيل المثال كان هناك عملية يوحنا 1950، والعملية الليبية 1953-1958، وعملية حفريرت 1956 (مصالحة 1997، 34-35). كذلك نجحت إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بترحيل موجة جديدة من الفلسطينيين.

هكذا نلاحظ أن الموقف الإسرائيلي لم يستمر على حاله فحسب، بل تعاظم بترحيل فلسطينيين آخرين. ويعود ذلك بسبب قوة إسرائيل وضعف الجانب العربي وهذا ما تفسره الواقعية الجديدة بالنسبة للقوة والمصلحة، مع الأخذ بعين الاعتبار العمل المسلح الذي أصبح يؤرق الجانب الإسرائيلي. أما في إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988، فقد بدا الموقف الفلسطيني مختلفاً، حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بالقرارات الدولية 242 و 338 (عباس 1994، 34) وقرار 194؛ وبهذا فقد أقرت بوجود إسرائيل، وأصبح الحديث عن عودة اللاجئين أو تعويضهم، أو إيجاد تسوية لقضيتهم دون تحديد شكل لتلك التسوية. هذا الموقف جاء بعد خروج المنظمة من بيروت عام 1982، والانتفاضة الشعبية في فلسطين المحتلة عام 1987. أما الموقف الإسرائيلي فقط استمر على حاله، لكن برز هناك لقاءات أكاديمية بين الطرفين تناولت قضية اللاجئين.

الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضية اللاجئين خلال مفاوضات السلام 1991-2001

مؤتمر مدريد:

ظهر الموقف الفلسطيني في مدريد من خلال الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي، والتي أكد فيها على قضية اللاجئين وحق العودة (Abed Shafi 1992, 133). إلا أن أساس عقد هذا المؤتمر هو القرارين الدوليين 242 و338، حيث إن هناك عدة تفسيرات لهذين القرارين. ففي القرار 242، دعوة لتسوية قضية اللاجئين بدون تحديد شكل تلك التسوية، مما يتعارض مع ما قاله عبد الشافي. والسؤال الذي يُطرح هنا، بما أن هذه الدعوة من القيادة الفلسطينية في إعلان الاستقلال ومدريد مبنية على قرارات الشرعية الدولية 242 و338، فهل هي دعوة لعودة جزئية، عودة إلى جزء من الوطن، أم عودة إلى البيوت التي أقتلع منها اللاجئون؟ بغض النظر عما قاله عبد الشافي في مدريد وعرفات في إعلان الاستقلال، إلا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ما زالت مطلباً للشارع الفلسطيني، يشكل عقبة أمام اتفاق إسرائيلي فلسطيني.

نتج عن مؤتمر مدريد تشكيل لجنة توجيه عَقدت اجتماعها الأول في موسكو عام 1992، والتي قامت بدورها بتأليف عدة لجان تقنية على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف (زريق 1997، 138). من ضمن هذه اللجان كانت هنالك مجموعة عمل خاصة في موضوع اللاجئين تحت رئاسة كندا وتضم كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان (بيترز 1991).

عَقدت هذه المجموعة سبعة اجتماعات في أماكن مختلفة، وقد برزت المشاكل بين الطرفين منذ البداية، حيث اعترض الوفد الإسرائيلي على مشاركة إلياس صنبر بحجة أنه من الشتات الفلسطيني حيث كانت إسرائيل تعارض مشاركة أي من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني أو الشتات أو القدس، كذلك عارضت مشاركة محمد الحلاج تحت تسمية الحجج نفسها (تماري 1996، 11). حاول الطرف الفلسطيني خلال هذه اللقاءات التمسك بقرارات الأمم المتحدة حول قضية اللاجئين، خاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، كذلك وجد الفلسطينيون في هذه اللقاءات فرصة لهم لمناقشة الجوانب الإنسانية للاجئين الفلسطينيين وتحسين ظروف معيشتهم. بكلمات أخرى، فقد ثبتت إسرائيل موقفها بناء على قوتها، بينما ركز الطرف الفلسطيني، وبسبب ضعفه، على دور المؤسساتية والتي تطرح قرارات دولية لا تُنفذ.

حددت هذه اللجنة ستة مواضيع لها علاقة باللاجئين؛ حيث قامت النرويج وبصفتها راعية لموضوع قاعدة البيانات وذلك من خلال معهد علم الاجتماع التطبيقي (فافو) في أوسلو بدور رائد في عمل مسح شامل في تموز 1992 حول الظروف المعيشية في المناطق المحتلة. كذلك نشطت النرويج في توفير معلومات عن اللاجئين الفلسطينيين في دول مجاورة مثل سوريا والأردن ولبنان. كذلك قدمت مجموعة عمل اللاجئين دعماً لوجستياً لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لتقوم بمسح سكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيترز 1991، 16-17).

الموضوع الآخر والذي نشطت فيه فرنسا هو لم شمل العائلات؛ حيث قام رئيس الوفد الفرنسي بيرنارد باجوليه بزيارتين لمنطقة الشرق الأوسط قدم من خلالهما تقريراً حول جمع شمل العائلات حيث أوصى في هذين التقريرين بزيادة عدد المستفيدين من لم شمل العائلات وتحسين الإجراءات الإسرائيلية وزيادة شفافيته وتوسيع مجال طلبات لم الشمل (بيترز 1991، 18). حصل الفلسطينيون في هذا المجال على موافقة إسرائيلية على رفع مستوى سقف الحصص السنوية من طلبات لم الشمل من ألف حالة إلى ألفي حالة (تماري 1996، 16). هذا كل ما استطاع الفلسطينيون طرحه وتحقيقه، فهم يطرحون حلولاً براغماتية لقضايا بسيطة دون المستوى المطلوب.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي فقد ربط قضية اللاجئين الفلسطينيين بالمهاجرين اليهود من إفريقيا، واليمن، والعراق، ودول عربية أخرى (تماري 1996، 12).

لم يؤدي المؤتمر إلى تقدم يذكر في مسألة اللاجئين، فالأوضاع السياسية لم تتغير إلا لمصلحة إسرائيل فقد انتهت الحرب الباردة وانتصرت الولايات المتحدة في حربها على العراق وانتهت من معالجة العديد من المشاكل السياسية.

خلال مؤتمر مدريد، برز ضعف العرب والفلسطينيين، بعكس إسرائيل التي تزايدت قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. أثناء المباحثات متعددة الأطراف حصلت مفاجأة لجميع العرب، الفلسطينيون والإسرائيليون حيث أصبح الحديث عن توقيع اتفاقية عرفت فيما بعد باتفاقية أوسلو والتي أدت إلى بعض التغير والتحول في التركيبة السياسية وفي المواقف الدولية والإقليمية التي سنتعرف عليها لاحقاً.

بعد هذا الجمود في المفاوضات ارتأت الحكومة الكندية التي ترأس هذه الاجتماعات لإعطاء دفعه إلى الأمام لهذه المفاوضات لتساعد الأطراف المعنية على التقدم. حيث قام ممثل الحكومة مارك بيرون بإصدار وثيقة رؤية "Vision Paper" في آذار 1995 ثم جاءت ورقة التكيف على يد أندرو روبنسون والسبب كما يقول سليم تماري أن بيرون تعامل بشراسة مع الأطراف وخصوصاً الإسرائيلي مما أبعده عن الساحة²

يتضح من ورقتي رؤية التكيف أن الموقف الدولي يتبنى الموقف الإسرائيلي نفسه والذي لا يتغير أو يتقدم في قضية اللاجئين الفلسطينيين. هذا الموقف الدولي لا يخرج عن نطاق رؤية إسرائيل، وهو يتكيف مع موقفها من قضية اللاجئين الفلسطينيين. فالحديث عن القضية على أنها إنسانية وليست سياسية، هو ما حاول المفاوض الإسرائيلي تثبيته في كل جلسة عُقدت. لا غرابة في ذلك خصوصاً إذا اتفقنا أن سبب إحداث مشكلة اللاجئين ما زال موجوداً؛ فمصلحة إسرائيل تكمن في الحفاظ على أغلبية يهودية على أرض فلسطين التاريخية، هذه المصلحة تجعلها تتمسك بموقفها الراض لعودة اللاجئين التي، ولو نسبياً، ستشكل خطراً أمنياً على التركيبة الديمغرافية في دولتهم. فإسرائيل أحدثت هذه المشكلة بقوة السلاح وهذه القوة قد تضاعفت في وقتنا الحاضر.

2 مقابلة أجراها الباحث مع سليم تماري بتاريخ 25-6-2003 وهو المشارك في المفاوضات متعددة الأطراف.

إعلان المبادئ 1993 (أوسلو) وتأجيل قضية اللاجئين.

تفاجأ الشارع الفلسطيني والعربي بالحديث عن اتفاقيات في أوسلو حول غزة أريحا وأولا والتي تُوّجت باتفاق فلسطيني إسرائيلي وقع في واشنطن بتاريخ 13/9/1993 سمي هذا الاتفاق "بإعلان المبادئ" هذا في نفس الوقت الذي كانت فيه المفاوضات متعددة الأطراف مستمرة وبصعوبة.

قبل الخوض في تفاصيل إعلان المبادئ لابد من الإشارة إلى أن هذه الوثيقة كُتبت باللغة الإنجليزية فقط ولا يوجد نسخة رسمية عربية أو عبرية وكل ما يتوفر عبارة عن ترجمات مختلفة غير رسمية. هذه الترجمات أعطت فهماً مختلفاً لكثير من المصطلحات الإنجليزية الواردة في الوثيقة وخصوصاً بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي.

من هذه المصطلحات كلمة "interim" والتي تعني في الوثيقة "انتقالية" رغم أنها أقرب إلى معنى "مؤقتة" منها إلى انتقالية "transitional". الفرق في المعنى بين المصطلحين هو أن الوضع المؤقت قد يتحول إلى دائم أو يعود إلى ما كان عليه، بينما الوضع الانتقالي يعني في كل الأحوال الانتقال من مرحلة معينة إلى مرحلة جديدة لا تشبه المرحلة الحالية أو السابقة. هذان المصطلحان كانا مصدر خلاف وصراع بين الوفدين حيث حاول الوفد الفلسطيني جاهدا إدراج مصطلح transitional دون جدوى بينما فرض الوفد الإسرائيلي مصطلح interim والذي ذكر في الإعلان ثماني عشرة مرة بينما كلمة transitional ذكرت مرتين (عبد الجواد 1994، 3-5). هذا يعني أن كل طرف له فهم معين لإعلان المبادئ، ففي حين يرى الطرف الإسرائيلي في هذا الإعلان ترتيبات مؤقتة ربما تُبقي الوضع على ما هو عليه أو تعود إلى ما كانت عليه قبل الإعلان، بينما يرى الطرف الفلسطيني في هذا الاتفاق ترتيبات تنتقل من مرحلة إلى أخرى بشكل إيجابي. بكلمات أخرى الطرف الإسرائيلي لم يكن يتطلع إلى المستقبل نحو مباحثات المرحلة النهائية بل اكتفى بما حققه.

المهم في إعلان المبادئ هو تأجيل القضايا الأساسية، القدس، والحدود، والمستوطنات، والمياه واللاجئين، إلى مرحلة المباحثات النهائية. حيث جاء في المادة الخامسة والتي تتحدث عن الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم، أن هذه المفاوضات ستبدأ في السنة الثالثة من الفترة الانتقالية وستتحدث عن القضايا الأساسية التي ذُكرت أعلاه (مركز القدس للاعلام والاتصال 1996، 7). هذا التأجيل فُرض على الفلسطينيين، فالقوة الإسرائيلية مستمرة منذ مدريد وازدادت بعد الموقف الفلسطيني من احتلال الكويت والحرب على العراق.

هذا الموقف الفلسطيني المتمثل بتوقيع اتفاقية هزيلة ومجحفة بحقهم لم يأت من فراغ، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في عام 1991 وانتهاء الحرب الباردة لم يبق للفلسطينيين ظهيرا حتى ولو كان معنويا، هذا الانهيار أثر معنويا على القيادة الفلسطينية، ومما زاد في هذا التأثير هو موقفهم إبان الاجتياح العراقي للكويت (صايغ 1997، 35-36)، مما أدى إلى إساءة فهم الموقف الفلسطيني عربيا وعالميا، وهذا أدى بدوره إلى التأثير على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، حيث مرت هذه الشرعية في تلك الفترة بمرحلة

إهمال دولي مارستها الولايات المتحدة ضد م.ت.ف وبدأت تفقد شرعيتها مما دعا تلك القيادة إلى التحرك نحو تعزيز شرعيتها بواسطة أي اتفاق بغض النظر عن الثمن. هناك رأي آخر يضيفه مارتن بك، الباحث في شؤون الشرق الأوسط، حيث يقول إن أساس التنازل الفلسطيني يعود إلى عوامل اقتصادية اجتماعية حيث يعاني الفلسطينيون في الداخل والخارج من قلة الموارد المالية خصوصاً بعد موقفهم من قضية احتلال العراق للكويت فمنظمة التحرير كانت تعتمد بشكل جوهري على العائدات من دول الخليج والتي تأثرت سلباً بعد الحرب (Beck 1995). وجدت القيادة الفلسطينية نفسها وحيدة أمام قوة عظمى لا ترضى عنها وأمام عدو مُحصن وقوي وفي ظل غياب دور عربي فعال، هذا النسيج في النظام الدولي والإقليمي دفع الفلسطينيين إلى البحث عن طوق النجاة في قصور أوسلو في ظل توازن قوى لا يسير في صالحهم.

عارض الشارع الفلسطيني اتفاقية أوسلو وخصوصاً اللاجئيين في مخيمات الضفة وغزة ولبنان وكذلك عارض المثقفون والأكاديميون الفلسطينيون داخل الوطن وخارجه تلك الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، وجّه إدوارد سعيد نقداً عنيفاً إلى ياسر عرفات ليس على أساس السلام مع إسرائيل بل على تفاصيل تلك الاتفاقية والتنازلات المصيرية التي أثرت على مستقبل الفلسطينيين (سعيد 1995، 6-15).

تم تأجيل قضية اللاجئيين، كغيرها من القضايا، إلى المرحلة النهائية كما ورد سابقاً في المادة الخامسة لإعلان المبادئ. أي بما معناه أن الموقف الفلسطيني استمر في التراجع بخصوص هذه القضية منذ إعلان الاستقلال عام 1988 مروراً بالمحادثات متعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد. أصبحت هذه القضية تحتل مرتبة متأخرة في الأجندة الفلسطينية حتى ولو كان ذلك معنوياً لأن من شاركوا في أوسلو أمثال أبو مازن رأوا أن التأجيل لا يعني الإهمال أو التنازل، ربما يكون ذلك صحيحاً!! لكن هناك علامة استفهام حول أداء الوفد الفلسطيني بخصوص كافة القضايا المؤجلة ومنها قضية اللاجئيين حيث كان بالإمكان ربط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية. كما كان بالإمكان تحديد طرف ثالث ليكون حكماً في حالة فشل المباحثات النهائية وكذلك كان بالإمكان وضع نقاط واضحة بخصوص اللاجئيين إذا لم يتم الاتفاق مع نهاية المرحلة النهائية، على سبيل المثال الاتفاق على عودة بضعة آلاف من النازحين إلى أراضي الضفة الغربية بحدود عام 2000 إذا لم يتم الاتفاق حول القضية. لو وضع ترتيب مثل هذا في القضايا المؤجلة وخصوصاً اللاجئيين لكان هناك متفلس للفلسطينيين يحول دون الانفجار الذي تمثل بانتفاضة الأقصى.

كل ما ورد في إعلان المبادئ حول اللاجئيين كان في المادة الثانية عشرة من الإعلان تحت عنوان الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر. لم تتحدث هذه المادة عن كافة اللاجئيين بل ذكرت النازحين في عام 1967 حيث نصت على إنشاء لجنة ستقرر بالاتفاق على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام (مركز القدس للإعلام والاتصال 1996، 10). هذه المادة من الإعلان لا تشكل أي نوع من أنواع العودة للاجئيين إلا أنها عملية إدخال لأفراد (أي حالات فردية بدل جماعية) بناء على مسميات مثل لم الشمل والحالات الإنسانية.

إذا كان هذا كل ما يتعلق باللاجئين في اتفاقية أوسلو من خلال المادة الخامسة التي عملت على التأجيل والمادة الثانية عشرة التي عملت على إدخال أفراد فإن الطرف الفلسطيني لم يحقق إلا القليل على مستوى قضية اللاجئين، بل يمكننا القول إن الطرف الفلسطيني لم يتحرك بالقضية خطوة واحدة نحو الأمام. أوسلو لم تحرك ملف اللاجئين عن الرف ولم تنفض الغبار عنه وإنما كدست ملفات أخرى فوقه.

جاء الفهم الإسرائيلي للاتفاقية ولكل حرف وكلمة متماشيا مع مصالحهم، بحيث تم اعتماد فهمهم لهذه الكلمات والسبب واضح؛ الطرف الأقوى يستطيع أن يفهم الكلمات بطريقته والطرف الأضعف لا حول ولا قوة بيديه عليه القبول خوفا من الفشل أمام شعبه وأمام العيون المحيطة التي لا يرضيها الاتفاق ولا السرية التي تم بها (عبد الشافي 1994، 20).

يبرز الفهم الإسرائيلي في ورقة قدمها شلومو غازيت خلال مؤتمر "تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني" في شباط 1994 والذي أعده مركز القدس للإعلام والاتصال. يقول غازيت إن موافقة إسرائيل جاءت بناء على عدة شروط وافتراسات. أولا: الفهم الإسرائيلي كان وما يزال مبنيا على أن المرحلة الانتقالية مفتوحة (Open-Ended) فلم يكن هناك أي اتفاق بأي شكل من الأشكال على المرحلة النهائية، وهذا أهم العيوب في اتفاق إعلان المبادئ بل إنه خطأ استراتيجي من الطرف الفلسطيني. إلا أننا نعود ونقول إن الظروف السياسية والقوة وضعت الطرف الفلسطيني في هذا الموقف الذي كان من الأفضل عدم التورط فيه وتوقيع أي اتفاقية. ثانيا: تأجيل جميع القضايا الصعبة والمعلقة إلى المرحلة النهائية من ضمنها قضية اللاجئين الفلسطينيين. ثالثا: والأهم أن الفهم الإسرائيلي لاتفاق إعلان المبادئ بأنها اتفاقية باتجاهين أي يمكن التراجع عنها (غازيت 1994، 41-46). حسب اعتقادي هذا هو الأخطر في هذه الاتفاقية بحيث لاحظنا في وقتنا الحاضر أن إسرائيل تراجعت عن انسحاباتها التي نفذتها من خلال الاتفاقية وأعدت احتلال المدن الفلسطينية من جديد خلال انتفاضة الأقصى بدلا من الانتقال في الاتجاه الطبيعي نحو قضايا المرحلة النهائية.

في أيلول عام 1993 تم تأجيل بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى المرحلة النهائية التي كان من المفروض أن تبدأ بعد ثلاثة سنوات أي في 1996 (مركز القدس للإعلام والاتصال 1996، 7). في هذه الفترة عارضت إسرائيل الدخول في نقاش الموضوع على أساس قرار الأمم المتحدة 194. ورد في المادة الثانية عشرة من إعلان المبادئ دعوة إلى مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، ومصر والأردن حول عملية إدخال النازحين بعد حرب 1967 إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (مركز القدس للإعلام والاتصال 1996، 10). عُرِفَت هذه المباحثات بمفاوضات اللجنة الرباعية والتي عملت بشكل بطيء جدا وعقدت عدة اجتماعات كان أولها في أيار عام 1995 بمدينة عمان ثم في بئر السبع، والقاهرة، وغزة، وعمان وحيفا (Masalha 2003, 229). منذ البداية كان هناك خلاف بين إسرائيل والأطراف العربية حول تعريف النازحين (Displaced Persons) وعلى الرقم المسموح بإدخاله إلى الضفة وغزة. وافقت إسرائيل على إدخال مالا يزيد عن 200000 من النازحين في حين طالبت الأطراف العربية الثلاثة بإدخال قرابة مليون نازح (Masalha 2003, 229). في فترة حكم حزب الليكود الإسرائيلي توقفت

مباحثات اللجنة الرباعية في عام 1997 بسبب تصلب المواقف الإسرائيلية وبعد دعوة المجموعة العربية مقاطعة المفاوضات متعددة الأطراف بسبب سياسة إسرائيل الاستيطانية. في شباط عام 2000 عادت هذه المفاوضات على مستوى وزاري (بعد تولي حزب العمل الإسرائيلي الحكم بقيادة إيهود باراك) إلى الاجتماع لكن دون نتيجة تذكر وانتهت هذه المفاوضات مع بداية انتفاضة الأقصى في شهر أيلول من عام 2000 (Masalha 2003, 230).

استمرت إسرائيل بالتعامل مع قضية اللاجئين على أنها قضية إنسانية واجتماعية بدلا من التعامل معها على أنها قضية سياسية من مصلحتها حلها والتخلص منها، فقد استمرت في تصليبها حيال قضية عودة اللاجئين؛ في حين توجل وفي حين آخر تماطل وتراوغ من خلال البحث عن التعريف المناسب لمصطلحات مختلفة، حتى في قضية النازحين لم تعط إلا القليل من خلال برنامج لم يشمل العائلات. الغريب في الأمر أن إسرائيل تعلم أنه بدون حل قضية اللاجئين (بغض النظر عن نوعية الحل) لن يكون هناك سلام وسيبقى أمنها معرضا للخطر في داخل البلاد وخارجها وخصوصاً أن كافة أنواع القوة الإسرائيلية الممكن استعمالها لم تفلح في وقف العمليات الاستشهادية التي أطاحت بمئات الإسرائيليين خلال الانتفاضة الفلسطينية الحالية.

من ناحية نظرية كان الأفضل، وما زال، لإسرائيل أن تنظر بعيدا إلى المستقبل، مستقبل اقتصادها وأمنها وعلاقتها مع دول العالم. هذا المستقبل سيكون آمنا ومزدهرا في حال توصلت إسرائيل لسلام شامل مع العالم العربي وخصوصا الفلسطينيين.

كامب ديفيد (تموز 2000)

أصر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على عقد هذه القمة رغم التحفظات الفلسطينية، وبطبيعة الحال يعود السبب لهذا الإصرار إلى رغبة كلينتون في ترك بصماته على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بإحراز توقيع اتفاقية بينهما وتحت رعايته بحيث يسجل له التاريخ إنجازاً. وجّه كلينتون دعوات إلى كل من باراك وعرفات لحضور قمة الشرق الأوسط في منتجع كامب ديفيد في الحادي عشر من تموز 2000.

تعددت الكتابات حول قمة كامب ديفيد 2000 إلا أن أبرز من كتبوا في هذا الموضوع هو أكرم هنية أحد مستشاري رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وأحد أفراد الطاقم الفلسطيني إلى كامب ديفيد. نشر هنية يوميات كامب ديفيد في مجلة الدراسات الفلسطينية باللغة الإنجليزية وكذلك نشرها باللغة العربية في كتاب تحت عنوان أوراق كامب ديفيد 2000.³ الكاتب Charles Enderlin تناول الموضوع نفسه في الفصل الرابع من كتابه Shattered Dreams 2002.⁴ كما تحدث الكاتب الفلسطيني نور مصالحة عن الموضوع في كتابه Politics of Denial 2003.⁵

3 انظر قائمة المراجع.

4 انظر قائمة المراجع.

5 انظر قائمة المراجع.

أغلب الأحاديث كانت تركز على أن سبب الفشل هو قضية القدس إلا أنه تبين فيما بعد أن أكثر من قضية كانت سبباً لفشل القمة. اللحظة الحقيقية التي وجد الإسرائيليون أنفسهم في صلب صراعهم مع الفلسطينيين كانت عندما فُتح ملف اللاجئين، هذه اللحظة كانت صعبة حيث حاول فيها الطرف الإسرائيلي الحديث عن الماضي والمماثلة. لم يتم تناول قضية اللاجئين بشكل جدي بسبب الموقف الإسرائيلي، إلا أن الطرف الفلسطيني قدم مطالبه بخصوص قضية اللاجئين أمام الرئيس الأمريكي كلينتون والذي تقاجاً بالمطالب الفلسطينية التي تختلف في صورتها عما قدمها له مساعديه ومندوبيه للشرق الأوسط. تمثلت المطالب الفلسطينية كما عرضها نبيل شعث أمام كلينتون في ضرورة الاعتراف الإسرائيلي بالمسؤولية عن قضية اللاجئين إضافة إلى: (1) حق العودة لكل لاجئ فلسطيني بناء على قرار الجمعية العامة 194. (2) الحاجة إلى آلية لتطبيق حق العودة. (3) بعد الاعتراف بحق العودة للاجئين وإيجاد آلية لتطبيق ذلك يمكن الحديث عن نظام تعويضات. (4) قضية اليهود الذين غادروا الدول العربية ليست قضية فلسطينية ولن يتم نقاشها (Enderlin 2003, 196 - 197).

الجديد في كامب ديفيد حول قضية اللاجئين ليس الموقف الفلسطيني نفسه وإنما إبراز هذا الموقف ولأول مرة أمام القيادة الأمريكية وخصوصاً الرئيس كلينتون بدون أي وساطة أو جسر آخر. ما كان يحصل في السابق هو نقل الأفكار الفلسطينية بواسطة المبعوثين الأمريكيين إلى الشرق الأوسط والذين قللوا بدورهم من أهمية قضية اللاجئين.

هذا التعثر في كامب ديفيد الذي تمثل في إنهاء المباحثات دون التوقيع على اتفاقية زاد من الضغط على الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك زاد من شعور الإحباط مما أدى إلى مضاعفة التوتر في المجتمع الفلسطيني. في هذه الفترة جاءت خطوة شارون في زيارة الحرم القدسي بتاريخ 28 أيلول 2000 (كوانت 2002، 659)، مما أدى إلى إشعال فتيل انتفاضة سرعان ما تحولت من مفهومها الشعبي العفوي إلى مفهوم عسكري. بسبب زخم هذه الانتفاضة وكثرة الضحايا من كلا الطرفين جاءت الحاجة مرة أخرى للجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل وضع حد لسفك الدماء، ومن هنا جاءت الدعوة إلى مباحثات طابا المصرية في يناير 2001.

طابا (يناير 2001)

تميزت طابا عن كامب ديفيد بخروجها بمقترحات مكتوبة من كلا الطرفين، هذه المقترحات كانت الأولى بتفاصيلها وشكلها الرسمي. في أواخر صيف عام 2001 نشرت صحيفة لوموند دبلوماسيك الفرنسية مسودتين لمقترحات إسرائيلية وفلسطينية للحل الدائم لقضية اللاجئين. هذان المقترحان تم عرضهما في المباحثات التي عُقدت في طابا في كانون الثاني 2001 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. جاء الموقف الفلسطيني في هذه المرة مفصلاً يتحدث عن أدق الأمور بخصوص قضية اللاجئين.

يتضمن المقترح الفلسطيني المؤرخ في 22 كانون الثاني 2001، 61 فقرة وأكثر من ألفي كلمة تدرج تحت 16 عنواناً فرعياً. تطرق هذا المقترح إلى العديد من الجوانب المتعلقة بالحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين،

من هذه الجوانب مثلا الإطار القانوني، التعريف (من هو لاجئ؟)، صيغة الحل الدائم، الآليات الكفيلة بتطبيق صيغة الحل وتقسيم الأدوار بين الطرفين والمجتمع الدولي (بديل 2001). في الإطار القانوني قدم المقترح الفلسطيني حلا يتلاءم مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والقوانين والممارسات الأخرى المتعلقة بحل قضايا اللاجئين. يدعو المقترح الفلسطيني إلى أن أساس الحل الدائم لقضية اللاجئين يكمن في الرغبة والاختيار الفردي لكل لاجئ كما هو الحال في حالات اللجوء الأخرى في العالم.

أكد المقترح الفلسطيني على مسؤولية إسرائيل الإنسانية والقانونية عن التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين في عام 1948 وعن منع هؤلاء اللاجئين من العودة إلى منازلهم وأكد هذا المقترح على المسؤولية الإسرائيلية في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

في الفقرة الخامسة من المقترح الفلسطيني يوجد هناك تأكيد على أن جميع اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم الأصلية في إسرائيل، ويودون العيش بسلام مع جيرانهم لهم حق أكيد في ذلك. أما الفقرات رقم 19 و20 فهي تؤكد على حق العودة على أساس من الطوعية وعلى الحفاظ على وحدة العائلة، كما تؤكد على وجوب تزويد اللاجئين بالمعلومات الضرورية لهم من أجل اتخاذ القرار المناسب لكل لاجئ. في هذا المقترح تم منح اللاجئين فرصة خمس سنوات لعرض مطالبهم بالعودة، أما التنفيذ فهو على أية حال ليس موضوعا مقيدا بزمان معين فالفقرات من 21 إلى 25 من المقترح الفلسطيني تؤكد على مبدأ العودة الآمنة المتلائمة مع القوانين الدولية وحقوق الإنسان والتي تضمن التمتع بجميع الحقوق المدنية والاجتماعية. ومن أجل تسهيل هذه العودة دُعيت إسرائيل إلى تعديل قوانينها الداخلية بما يتلاءم مع ما هو مطلوب.

في الفقرة 27 من المقترح الفلسطيني، جاء التأكيد على مبدأ استعادة الحقوق والتعويضات عن الممتلكات العائدة للاجئين إلى ورثتهم الشرعيين وفي حال استحالة استعادة هذه الممتلكات أو كان ذلك غير عملي أو جائر أو غير منصف يعترف الاقتراح بمبدأ استعادة النوع نفسه من الممتلكات (أي نفس الحجم أو القيمة). في الفقرات 30 و31 أقر المقترح بمبدأ التعويض عن الأضرار والخسائر التي لحقت بالممتلكات وعن الخسائر من استخدامها وفوائدها وتقرر أيضا بمبدأ التعويض عن المعاناة والأضرار المعنوية التي لحقت باللاجئين نتيجة تهجيرهم القسري، كما يجب توزيع التعويضات المادية وغير المادية على أساس فردي إلا في حالة أن هذه الأملاك المراد التعويض عنها قد مُلكت بشكل جماعي، كما يقر المقترح بالتعويض عن الممتلكات الجماعية في فقراته 38 و39. أما الفقرة 41 فيقر المقترح بتعويض الدول المضيفة للاجئين.

هكذا تجلّى الموقف الفلسطيني من خلال هذا المقترح الذي قدم مكتوبا للطرف الإسرائيلي. يعتبر هذا المقترح بالغ الأهمية لعدة أسباب، أولها: تسلّم هذا المقترح من الطرف الإسرائيلي والاستعداد لمناقشته كان نقلة نوعية وتغييراً في الموقف الإسرائيلي. ثانياً: تلاءم هذا المقترح مع مبادئ القانون الدولي، كما أكد على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. ثالثاً: وُضِعَ هذا المقترح آليات مختلفة لحل قضية اللاجئين تتلاءم إلى حد ما مع طموحات اللاجئين أنفسهم وأخيراً يُعتبر هذا المقترح مهما لتقبله أفكارا تتلاءم مع القرار 194 مثل التوطين، والتعويض في ظروف معينة مما يعطي مرونة في تسوية قضية اللاجئين لكن هذا سلاح ذو حدين.

الجزء الثاني:

قضية اللاجئين الفلسطينيين والطروحات الواقعية المشتركة

بعد فشل قمة كامب ديفيد عام 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى، بادر العديد من الشخصيات السياسية والأكاديمية في الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في لقاءات مشتركة هدفت إلى إيجاد أفكار جديدة وخصوصاً في القضايا المؤجلة ولتمهيد الطريق لعودة المفاوضات والتوصل إلى حل. من أهم هذه المبادرات وثيقة سري نسبية وعامي أyalون في حزيران 2002 ومبادرة جنيف في 2003.

وثيقة نسبية / أyalون (خارطة الهدف)⁶

جاءت هذه الوثيقة نتيجة للقاءات غير رسمية متكررة بين الطرفين برئاسة سري نسبية مسؤول ملف القدس في حينه وأyalون رئيس جهاز الشاباك السابق، اشتملت هذه الوثيقة على العديد من البنود التي تناولت قضايا الخلاف بين الطرفين، فتحدثت عن دولتين لشعبين يهودي وفلسطيني بحدود فاصلة على أساس خط الرابع من حزيران 1967 وتبادل أراضي. ما يهنا هنا هو إسقاط حق العودة بمعناه المتعارف عليه. عارض الشارع الفلسطيني هذه الوثيقة بما فيهم حركة فتح⁷ إضافة إلى مؤسسات تعنى بشؤون اللاجئين⁸.

يمكننا التعليق على هذه الوثيقة بأنها غير قانونية فمن وقعوا عليها ليسوا بمناصب رسمية فهي غير شرعية، استمر الطرف الفلسطيني بالتنازل في قضية اللاجئين وتقريباً أسقط حق العودة وأصبح مصير أكثر من مليون فلسطيني يعيشون داخل الخط الأخضر غير معروف.

وثيقة جنيف⁹

بدأت هنا المفاوضات على شاطئ البحر الميت في الأردن عام 2003 وسرعان ما انتقلت إلى جنيف، جاء الوفد الفلسطيني بقيادة ياسر عبد ربه (وزير الثقافة والإعلام سابقاً) وعضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ومعه آخرون من مؤسسات المجتمع الفلسطيني (صحيفة البيان 5-11-2003). أما عن الجانب الإسرائيلي فقد جاء الوفد بيوسي بيلين وآخرون من أعضاء الكنيست والأحزاب. لم تختلف الوثيقة بديابجتها عن وثيقة نسبية أyalون كونها أكدت على حل الدولتين؛ يهودية وفلسطينية إلا أنها ذكرت أن الحل سيكون على أساس قراري الأمم المتحدة 242 و338. تكونت الوثيقة من 17 مادة وما يهنا هو المادة السابعة والتي تناولت موضوع اللاجئين وتكونت من 14 بند تحدثت فيه عن أهمية مشكلة اللاجئين

6 يمكن الإطلاع على نص وثيقة نسبية / أyalون من خلال الرابط التالي:
<http://www.hashd.org/documents/sol.htm>, Accessed on 22\11\2003.

7 بيان صادر عن حركة فتح اقاليم الضفة الغربية.
www.shaml.org/ground/nusseibeh/reactions/badil_arabic.htm, Accessed on 22\11\2003.

8 بديل، العديد من الفعاليات الشعبية والحزبية تصدر بيانات تدين مبادرة نسبية أyalون بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين.
<http://www.badil.org/Arabic%20Website/Refugees/Documents/2003/nusseiba.htm>, Accessed on 11\12\2003.

9 للإطلاع على تفاصيل الوثيقة انظر صحيفتي هآرتس ومعاريف بتاريخ 17-10-2003، كذلك انظر ملحق المجموعة الفلسطينية الموقعة على وثيقة جنيف.

والقرارات 194، 242، مبادرة السلام العربية، التعويض، اختيار المكان الدائم للإقامة، الخيار الحر والمدروس، إنهاء وضعية اللاجئيين، إنهاء المطالب، الدور الدولي، التعويض عن الممتلكات، التعويض عن اللجوء... (المجموعة الفلسطينية الموقعة على وثيقة جنيف 2003، 12-15).

تحدثت هذه الوثيقة عن عودة اللاجئيين وحددت خمسة خيارات: الدولة الفلسطينية، الأراضي التي سيتم تبادلها، دولة ثالثة، دولة إسرائيل والدول المضيفة. يلاحظ هنا الأفكار الصهيونية القديمة في التوطين وعودة محدودة جدا بناء على نظام جمع الشمل إضافة إلى التعويض. استمر الطرف الإسرائيلي في التصلب بمواقفه بسبب قوته وضعف الآخر لكن ما يميز الطرف الإسرائيلي أنه من المعارضة اليسارية وبعض المثقفين، أي لا يلزم حكومته بعكس الطرف الفلسطيني حيث كان المشاركون أصحاب مناصب رسمية في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، أي يعكسون وجهة نظر رسمية في التنازلات المستمرة وقد ظهر ذلك في تكليف ياسر عرفات للسيد مناويل حساسيان بإلقاء كلمة نيابة عنه في حفل التوقيع.

مقارنة بين المواقف الرسمية والغير رسمية:

لم تختلف المواقف الغير رسمية الممتلئة في خارطة الهدف ووثيقة جنيف عن بعضها البعض، فهما دوران في نفس المحور الشكلي حول قضية اللاجئيين ولم تدخل إلى عمق التفاصيل الحساسة بل لم تحمل أي منهما مسؤولية قضية اللاجئيين إلى الجانب الإسرائيلي. إذا قارنا هذه المواقف الغير رسمية بالمواقف الرسمية (مديرد، أوسلو، كامب ديفيد، طابا) فإن أول ما نلاحظه أن هناك تراجع في خارطة الهدف ووثيقة جنيف، تراجع في الموقف الفلسطيني حيث أنه قبل بأمور أقل مما عرض عليه سابقا في المواقف الرسمية بخصوص قضية اللاجئيين.

يتجلى لنا أن إسرائيل لم تعطي كثيرا في كلا الاتفاقات الرسمية والغير رسمية فبالنسبة لهم عودة اللاجئيين ستفجر قنبلة ديموغرافية ومن هنا جاءت معارضة العودة الحقيقية. الأهم أن إسرائيل لم تتحمل المسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئيين خلال المفاوضات الرسمية والغير رسمية، فقط في طابا أبدوا ليونة في هذا الموقف.

الخاتمة:

إن قضية اللاجئين من أهم قضايا الخلاف بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فهي ما زالت راسخة في الذاكرة الفلسطينية، ومعاناتهم تذكركم دوماً بقضيتهم. وبالنسبة للإسرائيليين فهذه القضية تهدد وجودهم وتهدد دولتهم اليهودية.

عملت إسرائيل من خلال مفاوضاتها طيلة فترة الصراع المستمرة حتى يومنا هذا على عدم التنازل في قضية اللاجئين واعتمدت مبدأ الماطلة، ولم تتنازل في هذه القضية إلا عن القليل القليل، بينما أوضحت كتابات عديدة أن التجاوب مع قضايا المفاوضات الأخرى (الحدود، القدس، المستوطنات...) كان أفضل حيث يوجد هامش أوسع للتحرك عكس قضية اللاجئين. أما بالنسبة للمفاوض الفلسطيني فقد بدأ بالتنازل واستمر بذلك طيلة فترة المفاوضات والأسباب عديدة فهو لا يملك قوة يفاوض بها حتى أنه في كثير من الأحيان لم يملك الخبرة والمعرفة اللازمة حول قضية اللاجئين، بل في بعض الأحيان ذهب إلى المفاوضات بدون متخصصين في مجال اللاجئين كما حصل في جنيف 2003 فتحدث الجميع عن الموضوع بدون اختصاص (مقابلة تلفزيونية مع د. نظمي الجعبة 18-12-2003). المشكلة الأخرى عند المفاوض والقيادة الفلسطينية هي حسن النية في التعامل مع إسرائيل والتي على سبيل المثال فسّرت أوسلو بطريقة وفهم يصب بمصلحتها وبعيد عن التفسير والفهم الفلسطيني (الجرباوي 1994، 17-20).

استمرت إسرائيل بتهجير الفلسطينيين واستمرت بمصادرة الأراضي وبناء وتوسيع المستوطنات على عكس ما أبدته خلال المفاوضات والذي يتمثل بعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية مما يزيد من الإحباط عند الشارع الفلسطيني مما سيؤدي إلى استمرار العنف. لن يبقى الوضع على ما هو عليه حيث أن إسرائيل بحاجة إلى الأمن والاستقرار وكذلك الفلسطينيين، إلا أن عدم التقدم بالمفاوضات وعدم إحراز نتائج ربما يؤدي إلى ظهور جماعات راديكالية عسكرية تهدد أمن إسرائيل، تحديداً إذا استمرت إسرائيل في سياستها العسكرية ضد الفلسطينيين، حيث أنها قتلت في الانتفاضة الأخيرة أكثر من 2200 فلسطيني وهدمت البيوت والمصانع وصادرت آلاف الدونمات (أمستى 2003) وقد استمرت في بناء جدارها الواقعي كما تسميه.

إن ما هو آتٍ صعب على الطرفين، رغم فترة الهدوء السابقة، فقد تأخذ المقاومة الفلسطينية شكلاً جديداً وقد تعود العمليات الاستشهادية، ومقابل هدم البيوت الفلسطينية ستهدم أبراج إسرائيلية، ومقابل قتل الأطفال الفلسطينيين سيقتل أطفال إسرائيليون، ومقابل استهداف القيادات الفلسطينية سيصبح ساسة إسرائيليون في مرمى هدف المقاومة الفلسطينية.¹⁰

مفتاح الحل هو الاتفاق على القضايا التي تم تأجيلها في أوسلو وأهمها قضية اللاجئين. على إسرائيل الاعتراف بحق العودة وتحمل مسؤولية خلق مشكلة اللاجئين والاعتذار عن ذلك، هذا سيؤدي إلى انطلاقة في المفاوضات، ويسرّع حل الصراع بين الطرفين من جهة وبين إسرائيل والعالم العربي من جهة أخرى.

10 رأي إسرائيلي أتفق معه، لمزيد من المعلومات حول هذا الرأي انظر: اليكس فيشمان وسيمه كدمون، رسالة تحذير للمجتمع الإسرائيلي: الدولة تسير باتجاه الكارثة، لقاء صحفي مع أربعة رؤساء سابقين للشاباك (شالوم، بييري، غيلون، ايلون) نشرته صحيفة الأيام الفلسطينية نقلاً عن يديعوت أحرانوت، 15-11-2003، 13.

مما سبق يتضح لنا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية مركزية في الصراع الفلسطيني العربي، والإسرائيلي، ويستحيل حلها بدون موافقة اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في أماكن عديدة وقضيتهم تتداخل مع السياسات في الدول التي يقيمون فيها، لذلك هذه القضية تحتاج إلى عمل وجهد جاد يخرج عن إطار الحدود الفلسطينية والإسرائيلية ليصل إلى مكان تواجد كل فلسطيني لاجئ، وهذا ما يميز هذه القضية عن غيرها من القضايا العالقة بين الطرفين.

قائمة المراجع العربية:

بابادجي، رمضان وآخرون. حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

بيان صادر عن حركة فتح أقاليم الضفة الغربية.

www.shaml.org/ground/nusseibeh/reactions/badil_arabic.htm. Accessed on 22\11\2003.

بيترز، جويل. المفاوضات متعددة الأطراف ومجموعة عمل اللاجئيين، في قضية اللاجئيين والمفاوضات (ندوات 2). ط1. رام الله: مركز شمل، 1991.

تماري، سليم. مستقبل اللاجئيين الفلسطينيين - أعمال لجنة اللاجئيين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.

الجرباوي، علي. تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله، في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي- آفاق الحاضر والمستقبل. بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، 1994.

حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974. بيروت: مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، 1980.

الخالدي، وليد. كي لا ننسى. ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

زريق، إيليا. اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

سالم، وليد. حق العودة - البدائل الفلسطينية. ط1. القدس: بانوراما، 1997.

سعيد، إدوارد. غزة- أريحا سلام أمريكي. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.

شاميليه، مونيك. "قراءة في وثيقة جنيف من حيث انطباقها مع القانون الدولي"، ندوة أعدها معهد الحقوق في جامعة بيرزيت تحت عنوان: قراءات في وثيقة جنيف: السياق القانوني الدولي والسياق الداخلي، 15\11\2003.

شحادة، رجا. دراسة قانونية لاتفاق إعلان المبادئ في 1994 JMCC: تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1994.

الشريف، ماهر. البحث عن كيان- دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني (1908-1993). ط1. قبرص:

- مركز الأبحاث و الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995.
- صايغ، يزيد، *الكفاح المسلح والبحث عن الدولة*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.
- . *الفلسطينيون في الحرب الباردة*. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997.
- . *رفض الهزيمة- بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.
- طعمة، جورج. *قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي (1947-1974)*. ط2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975.
- عباس، محمود. طريق أوسلو. ط1. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994.
- عبد الجواد، صالح. *ملاحظات حول الترجمة العربية لنص إعلان المبادئ، في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي- آفاق الحاضر والمستقبل*. بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، 1994.
- عبد الشافي، حيدر. *دراسة فلسطينية لاتفاق إعلان المبادئ في 1994 JMCC*: تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1994.
- غازيت، شلومو. *المفهوم الإسرائيلي لاتفاق إعلان المبادئ في 1994 JMCC*: تحديات المرحلة الانتقالية للمجتمع الفلسطيني. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1994.
- كناعنة، شريف. *الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟ رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 2000.*
- كوانت، وليام. *عملية السلام*. هشام الدجاني، ترجمة. الرياض: العبيكان، 2002.
- كوبان، هيلينا. *المنظمة تحت المجهر*. سليمان الفرزلي، ترجمة. ط1. لندن: منشورات هاي لايت، 1984. مؤسسة بديل. 2003.
- <http://www.badil.org\Arabic%20Website\Refugees\Documents\2003\nusseiba.htm>. Accessed on 11\12\2003.
- مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني. *إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي- آفاق الحاضر والمستقبل*. بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، 1994.
- مصالحة، عمر. *السلام الموعود*. ط1. بيروت: دار الساقى، 1994.

مصالحة، نور. أرض أكثر وعرب أقل. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

---. طرد الفلسطينيين - مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

موريس، بني. طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين. ترجمة دار الجليل. عمان: دار الجليل للنشر، 1993.

مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC). الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو). ط2. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 1996.
نص وثيقة نسبية - أيالون.

<http://www.hashd.org/documents/sol.htm>. Accessed on 22\11\2003.

الهوري، محمد. سر النكبة. الناصرة: مطبعة الحكيم، 1955.

وثيقة جنيف. المجموعة الفلسطينية الموقعة على (وثيقة جنيف) 2003\11\1

www.qudsway.com/akhbar/arshiv/2002/7-2002/report-07&612.htm.
Accessed on 15\11\2003.

الوثائق:

أمستى (منظمة العفو الدولية). وثيقة عامة رقم MDE 15\088\2003. بتاريخ 29\9\2003.

مؤسسة بديل. بيان صحفي رقم 48E\03، بتاريخ 14\11\2003.

---. بيان صحفي رقم 47E\03، بتاريخ 12\11\2003.

---. مقترحات طابا، نشرة رقم 10. تشرين الأول 2001.

المقابلات التي أجراها الباحث:

مقابلة مع د. مارتين بك، بروفييسور زائر في العلوم السياسية (جامعة بيرزيت)، بيرزيت. بتاريخ 5\1\2003.

مقابلة مع د. سليم تماري، مختص في شؤون اللاجئين وعضو الطاقم الفلسطيني للمفاوضات متعددة الأطراف - مدريد، بيرزيت. بتاريخ 25\6\2003.

مقابلة تلفزيونية مع د. نظمي الجعبة، عضو الوفد الفلسطيني لمباحثات جنيف. بتاريخ 18\12\2003.

الصحف:

صحيفة الأيام الفلسطينية.

صحيفة البيان.

صحيفة القدس الفلسطينية.

صحيفة هآرتس الإسرائيلية.

صحيفة معاريف الإسرائيلية.

صحيفة يدبعوت أحرونوت الإسرائيلية.

قائمة المراجع الإنجليزية:

Abed Shafi, Haidar. "Address Delivered at the Madrid peace Conference." *Journal of Palestine Studies* 2, Vol XXI, Issue 82 (winter 1992):133.

Alpher, Joseph. "Israel's security concerns in the peace process." *International Affairs* 2, vol 70 (1994): 230-231.

Baumgarten, Helga. *The myth of Camp David or the distortion of the Palestinian Narrative*. Birzeit: GIIS, 1st ed, 2003.

Beck, Marten. A lecture during the first International Studies Conference in Palestine, Birzeit University from 3-5 November 1995.

---. *Prospects for and Obstacles to Achieving a Viable Palestinian state: What Can an Actor with Inferior Power Capabilities Do in a Graduated Prisoner's Dilemma*. Birzeit: Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies (GIIS), 2003.

Edlar, Akiva. "The Refugee Problem at Taba." *Palestine-Israel Journal* 2, (2002): 12.

Enderlin, Charles. *Shattered Dreams (The Failure of the Peace Process in the Middle East 1995-2002)*. Susan Fairfield, trans. New York, 2002.

Hania, Akram. "The Camp David Papers." *Journal of Palestine Studies* 2 (winter 2001): 76.

Harkabi, Yehoshafat. *The Bar Kokhba Syndrome- Risk and Realism in International Politics*. Max Ticktin, trans. Rossel books, 1983.

- Kelman, Herbert. *Reflections on Social and Psychological Processes of Legitimization and Delegitimization*. Cambridge University press, 2001.
- Masalha, Nur. *The politics of Denial-Israel& the Palestinian Refugee Problem*. London: Pluto Press, 2003.
- Moratinos. "Non-Paper Taba Negotiations." *Journal of Palestine Studies* 123 (Spring 2002): 81-82.
- "Palestinian declaration of independence-Algiers." *Journal of Palestine Studies* 2 (winter 1989), Vol xiii, Issue 70: 213-216.
- Pappe, Ilan. *The making of the Arab-Israeli Conflict*. London- New York: I.B. Tauris & Co Ltd, 1992.
- Rubinstein, Elyakim . "The Truth About the Right of Return & Compensation for the Jewish Refugees." *Hatzofe*, 25 August 2000, 4,.
- Shlaim, Avi. *The Politics of Partition (King Abdullab, the Zionists and Palestine 1921-1951)*. Oxford University Press, 1990.
- Tamari, Salim. *The Geneva Accords and its Critics*. Rammallah: The Institute of Jerusalem Studies, Draft paper 19 December 2003.
- UN document 1984: *Consolidated Eligibility*. Instructions Document Rev .7\83, January.
- Waltz, Kenneth. *Man the State and War*. New York, Columbia university press,1959.
- Waltz, Kenneth. *Classic readings of international relations-The origins of war in neorealist theory*. California: Wadsworth publishing company, 1994.

مبدأ عدم الرد ومسؤولية مصر تجاه الفلستينيين خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2008/2009

أمل زايد

المقدمة

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وتثبيت حقوق الإنسان على رأس أولويات المجتمع الدولي، توالى المعاهدات والمواثيق الدولية التي ركزت على هذه الحقوق وأهمية احترامها. هكذا نشأ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين الدولي، من اتفاقيات كاتفاقيات جنيف الأربع واتفاقية اللاجئين لعام 1951 وميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المواثيق الدولية. وأصبحت هذه القوانين ملزمة للدول المتعاقدة، وحتى تلك الدول التي لم تصادق على هذه المعاهدات قد تكون ملزمة في حالات معينة بموجب العرف الدولي وتعرض للمساءلة في حال انتهاك هذه الالتزامات، وقد يصل الأمر إلى حد التدخل الدولي العسكري أو فرض عقوبات على الدولة المنتهكة.

شهد عام 2008 العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان، فقد تم استهداف جميع الفئات المحمية في القطاع من مدنيين وأطفال ونساء ولاجئين وحتى بعثات صحية ودولية وغيرها، ناهيك عن استهداف المباني والمستشفيات والمدارس. كما كان هناك تكيل وقتل باستخدام أسلحة محرمة دولياً واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وحرمان من دخول مساعدات وغير ذلك الكثير من الانتهاكات.

وبالرغم من حقيقة أن "إسرائيل" هي المسؤول الأول عما حدث من انتهاكات لحقوق الإنسان والمدنيين في قطاع غزة ولا يجب مقارنة مسؤوليتها عن هذه الجرائم بأي طرف آخر، إلا أن هذا لا يلغي حقيقة أن هناك أطراف أخرى قد يكون عليها مسؤولية دولية تجاه ما حدث في قطاع غزة عام 2008/2009. فمثلاً، ما ورد في تقرير اجتماع اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا عندما استهلت تقريرها بالقول: "نأمل هنا أن نسلط الضوء على فشل المجتمع الدولي في حماية حق سكان غزة بطلب اللجوء خلال النزاع" (executive committee of the high commissioner's 2009).

وبأخذ دولة مصر كونها دولة الجوار الوحيدة التي تشكل منفذاً لقطاع غزة، يسعى هذا البحث لمعرفة ما إذا كانت مصر تتحمل مسؤولية دولية عندما قام الجانب المصري بإغلاق الحدود والمعابر مع قطاع غزة مانعاً بذلك المدنيين الفلسطينيين من عبور الحدود هرباً من القصف الإسرائيلي، وذلك انطلاقاً من حقيقة أنها من الدول التي صادقت على اتفاقية اللاجئين 1951 والاتفاقية الإفريقية الخاصة باللاجئين وغيرها من المواثيق الدولية التي تعهدت باحترام حقوق اللاجئين والمدنيين أثناء النزاعات المسلحة. فبموجب التزامها

بهم بشكل عام، ومن حيث التزاماتها القانونية بموجب مبدأ عدم الطرد أو الرد بشكل خاص، قد تتحمل مصر مسؤولية دولية لانتهاكها مبدأ عدم الطرد/الرد.

ويهدف هذا البحث الإجابة عن تساؤل مفاده: هل تتحمل مصر مسؤولية دولية وقانونية بسبب إغلاق المعابر، مما أدى إلى منع العديد ممن حاولوا الفرار من القصف الإسرائيلي من التمكن من التأمين على حياتهم، أم أنها لا تتحمل مسؤولية كون إغلاقها للحدود جاء لالتزام باتفاقياتها الثنائية مع إسرائيل والسلطة؟

تطرقت معظم الكتابات المتعلقة بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى الانتهاكات التي اقترفتها إسرائيل بحق المدنيين والأعيان الفلسطينية في القطاع، ففي "مدنيون مستهدفون" وهو عبارة عن تقرير شامل حول العدوان الإسرائيلي على غزة أعده المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، كان التركيز حول عرض تتبع تفصيلي لتطور الأحداث خلال العدوان ابتداءً بمقدمات العدوان وحتى نهايته، كما تم توثيق وبيان معظم الانتهاكات الإسرائيلية من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى الحديث عن آثار هذا العدوان على القطاع وأهله. لكن هذا التقرير تطرق بشكل مقتضب لمسألة إغلاق المعابر ومنع مرور المدنيين والمصابين من خلالها إلا لحالات نادرة، دون توضيح الجهة المسؤولة وطبيعة المسألة القانونية الممكنة في تلك الحالة.

وكذلك في كتاب "دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة - عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان"، فيبعد تقديم عرض تحليلي لكل من الأداء العسكري والسياسي للأطراف كلها (إسرائيل وحماس والسلطة الفلسطينية وحركة فتح) وبيان المواقف الدولية المختلفة إبان العدوان وبعده، تم الحديث أيضاً عن الانتهاكات الإسرائيلية وجرائم الحرب التي اقترفتها الجيش الإسرائيلي وفقاً لمعاهدة روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية، لكن هنا أيضاً لم يتم التطرق إلى مسألة قيام الجانب المصري بإغلاق الحدود والمعابر.

هناك بعض الكتابات والمقالات الأخرى التي تحدثت عن دور ومسؤولية الجانب المصري لكنها تحدثت عن معبر رفح كطريق لإدخال المساعدات الإنسانية والاقتصادية فقط ولم يتم التطرق لمبدأ عدم الرد أو الطرد بحق المدنيين ممن حاولوا اللجوء إلى مصر هرباً من القصف الإسرائيلي. كما تم توضيح البعد القانوني لالتزام مصر باتفاقياتها الثنائية وبتفاقية المعابر - التي هي ليست طرفاً فيها- على حساب التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية الكبرى.

سيتم إعداد هذا البحث بناءً على فرضية أن هناك مسؤولية دولية تقع على عاتق مصر تجاه المدنيين الفلسطينيين أثناء حرب غزة وذلك بموجب القانون الدولي الإنساني وخصوصاً بمقتضى مبدأ حظر الطرد أو الرد. المنهج التحليلي هو المتبع وذلك من خلال تحليل موقف الجانب المصري في تلك الفترة وتطبيق بنود القانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة باللاجئين والمدنيين أثناء النزاعات المسلحة على ما حدث خلال العدوان على غزة، وبالتالي محاولة تحديد رأي القانون الدولي بمسألة إغلاق المعابر، حيث أن هناك اختلاف في الآراء بين مؤيد للموقف المصري - وله مبرراته، وبين معارض له - وله حججه أيضاً. وسيشمل هذا البحث

توضيحاً للرأي الذي يتبعه الجانب المصري الرسمي لتبرير إغلاق المعبر ومقابلته بالردود التي ترفض إغلاق المعبر في تلك الظروف، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص للحالة الفلسطينية عامة ولقطاع غزة خاصة.

مبادئ القانون الدولي ذات العلاقة

تعريف اللاجئ: كل من وجد بسبب خوف له ما يبرر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد (اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين).

من أجل الوصول إلى إجابة عن سؤال البحث وتحليل موقف القانون الدولي من قيام مصر بإغلاق حدودها مع قطاع غزة، ولمعرفة مدى التزام مصر بحماية اللاجئين وبمبدأ عدم الطرد المنصوص عليه في المواثيق والمعاهدات الدولية، يجب أولاً توضيح حق الحماية وطلب اللجوء، إضافة إلى بيان تفاصيل مبدأ عدم الطرد كما جاءت بالنصوص القانونية والدولية.

حق الحماية و طلب اللجوء

كفلت المواثيق والمعاهدات الدولية حقوق الإنسان في السلم والحرب وركزت على أهمية والزامية الالتزام بتوفير الحماية والرعاية لهذه الحقوق، ويعتبر حق الإنسان بالحياة من الحقوق اللصيقة التي لا يمكن لأحد إنكارها أو الاعتداء عليها تجاه أي كان إلا في سياق القوانين والأعراف الدولية. وفي سبيل حماية حق الإنسان بالحياة والكرامة، وضعت الجهات المختصة سياسات وقواعد منظمة لحماية هذه الحقوق وعلى رأسها حقوق اللاجئين خلال النزاعات المسلحة، ويجب أن تشمل الحماية كل من الحماية البدنية من أي خطر على الحياة، والحماية القانونية (مونتاربورن 1988). كما حفظ القانون الدولي حق كل إنسان بالتمسك باللجوء والبحث عن ملاذ آمن يحمي فيه حياته وأسرته من أي ظلم أو اضطهاد أو خطر. فغالباً لا يسعى الشخص لمغادرة وطنه إلا عندما لا يتوفر فيه ما يرضى حقوقه فيتم البحث عن مبعثه في دول أخرى، وعندما لا تتمكن الدولة من حماية مواطنيها يسعى المواطن لحماية نفسه بطرق أخرى، وهذا ما يحدث عندما تتعرض الدول لعدوان يتعذر فيه على الدولة توفير الحماية للمواطنين بسبب ظروف الحرب، فيلتمس المواطنون اللجوء في دول أخرى. ويطلق البعض اسم "اللجوء الإنساني" في حالات تتوجه فيها أعداد كبيرة من الأشخاص بشكل جماعي لطلب اللجوء في دولة أخرى، وذلك بسبب أخطار تتهدد حياتهم أو حقوقهم مما يعرضهم لمعاملة وضع إنساني صعب، وبالتالي يكتسبون الصفة القانونية للجوء الإنساني ويصبح ضرورياً اللجوء إلى قواعد القانون الدولي الإنساني ذات العلاقة، والتي تتعلق بتوفير الملجأ الآمن لهم لحين استقرار الأوضاع أو بإيجاد حل دائم لمشكلتهم، كالدماج بالدولة المضيفة أو التوطين في بلد ثالث، أو إعادة إلى الوطن في حال زوال الخطر. فمثلاً، جاء في المادة 35 من اتفاقية جنيف الرابعة النص التالي: "أي شخص محمي يرغب في مغادرة البلد في بداية النزاع أو خلاله يحق له ذلك، إلا إذا كان رحيله يضر"

بالمصالح الوطنية للدولة.“ وكذلك جاء في المادة 4/38 ما يلي: ”يسمح لهم إذا كانوا يقيمون في منطقة معرضة بصورة خاصة لأخطار الحرب بالانتقال من تلك المنطقة بنفس الكيفية التي يعامل بها رعايا الدولة المعنية“ والمادة 48: ”يجوز للأشخاص المحميين من غير رعايا الدولة التي احتلت أراضيها أن ينتفعوا بحق مغادرة البلد مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة 35، وتتخذ القرارات المتعلقة بذلك وفقاً للنظام الذي تقرره دولة الاحتلال وفقاً للمادة المذكورة.“ كما جاء في المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ”لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.“ أيضاً، جاء التأكيد على الحق في التماس اللجوء في اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين والتي تعتبر- إلى جانب البروتوكول الملحق بها عام 1967 - الأساس الذي يحدد معايير معاملة اللاجئين وحقوقهم وواجباتهم.

وبالرغم من أنه يحق للدولة الموافقة أو عدم الموافقة على منح اللجوء للأشخاص حسب ما تراه متناسباً مع ظروفها ومقدرتها ومصالحها، يعتبر الحق باللجوء ”حقاً منظماً وليس منحة من الدولة المضيفة، فقد نظمتها الاتفاقيات الدولية المعنية التي تعد جزءاً من القانون الدولي الإنساني، لذا لا يجوز للدول المضيفة مواجهته بما لم يرد فيها“ (عبد الشهيد 2008، 10).

مبدأ عدم الطرد/ الرد

في ظل الأزمات والصراعات الدولية وغير الدولية التي شهدتها ويشهدها العالم، أصبحت أزمة اللجوء تشكل ظاهرة تقلق الحكومات والدول التي تتحمل عبء توفير ملجأ وحماية للاجئين. وبالتالي تحاول كثير من هذه الدول التنصل من المسؤولية تجاه هذه الفئة من الناس الذين تعرضوا لظروف إنسانية صعبة، سواء بمنعهم من اللجوء أو بطردهم من أراضيها. ومن أجل تنظيم وحفظ حقوق هذه الفئات، تم وضع ”مبدأ عدم الطرد أو الرد“ الذي ورد في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 بمقتضى المادة 33 التي تنص على ما يلي:

1. لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو تردده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

2. على أنه لا يسمح بالاحتجاج بهذا الحق لأي لاجئٍ تتوفر دواعٍ معقولة لاعتباره خطراً على أمن البلد الذي يوجد فيه أو لاعتباره يمثل، نظراً لسبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرماً استثنائي الخطورة، خطراً على مجتمع ذلك البلد.

كما جاء في المادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة النص التالي:

1. لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيده/ تردده أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب.

2. تراعى السلطات المختصة لتحديد ما إذا كانت هذه الأسباب متوافرة، جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك، في حالة الانطباق، وجود نمط ثابت من الانتهاكات الفادحة أو الصارخة أو الجماعية لحقوق الإنسان في الدولة المعنية.

كما وينطبق مبدأ "حظر الطرد أو الرد" على الإرجاع القسري المباشر إلى دولة معينة مثلما ينطبق على الإجراءات غير المباشرة التي قد تؤدي في واقع الحال إلى إرجاع اللاجئ إلى دولة قد تتعرض فيها حياته أو حريته للخطر (منظمة مراقبة حقوق الإنسان 2001).

ومن أجل دراسة مبدأ عدم الطرد ومدى إلزاميته يجب الحديث عن نقطتين أساسيتين هما:

- هل مبدأ عدم الطرد هو مبدأ تعاقدي أم مبدأ عرقي؟

- ما هي المحددات والاستثناءات التي يسمح فيها للدول رفض استقبال لاجئين أو طرد الأشخاص الذين لجأوا لأراضيها؟

تعاقدي أم عرقي:

ورد مبدأ عدم الطرد كأساس قانوني منذ القدم في معظم المواثيق والقوانين الدولية التعاقدية مما أكسبه قيمة إلزامية بموجب هذه التعاقبات التي وقع عليها أكثر من 169 دولة. فقد ورد مبدأ عدم الطرد في المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وكذلك في المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - وهذا على سبيل المثال لا الحصر. إضافة إلى ذلك، أوردت أكثر من 80 دولة هذا المبدأ في تشريعاتها الوطنية (The Association for Civil Rights in Israel 2008, 4). ومع مرور الوقت، أصبح هناك شبه إجماع بين فقهاء القانون الدولي على أن هذا المبدأ أصبح يشكل جزءاً من القانون الدولي العرقي وليس فقط مبدأ تعاقدياً (منظمة مراقبة حقوق الإنسان 2001)، وبالتالي أصبح هذا المبدأ ملزماً لجميع الأطراف والدول سواء كانت موقعة على اتفاقيات تشمل صراحة على إلزامية عدم الطرد مثل - اتفاقية اللاجئين عام 1951 - أم لا.

المحددات/الاستثناءات:

لا يمكن اعتبار مبدأ عدم الطرد مبدأً ملزماً للدول بالمطلق وفي جميع الحالات، بل هناك محددات وضوابط تحكمه. وفي ظل ظروف محددة يحق للدول رفض استقبال حالات لجوء معينة، وبشرط عدم المس بسيادة الدولة. وهذا ما ورد في نص المادة 33 من اتفاقية 1951 المذكور سابقاً، في فقرتها الثانية التي تنص على: "لا يسمح بالاحتجاج بهذا الحق لأي لاجئ تتوفر دواع معقولة لاعتباره خطراً على أمن البلد الذي يوجد فيه أو لاعتباره يمثل، نظراً لسبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرماً استثنائي الخطورة، خطراً على مجتمع ذلك البلد."

كذلك، جاء في المادة الأولى من الاتفاقية تحديد واضح وصريح على تطبيق الاتفاقية بحيث أنها لا تسري على الأشخاص في الحالات التالية:

أ. ارتكاب جريمة ضد السلام أو جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، بالمعنى المستخدم لهذه الجرائم في الصكوك الدولية الموضوعة للنص على أحكامها بشأنه. وإن قامت الدولة بمنح هذا الشخص اللجوء تكون مخالفة للقانون الدولي.

ب. ارتكاب جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله في هذا البلد بصفة لاجئ.

ت. ارتكاب أفعالاً مضادة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

وجاء نص المادة 32 من نفس الاتفاقية (1951) مع استخدام كلمة (إلا) لتفصيل الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها طرد لاجئ وهي ما يلي:

1. لا تطرد الدولة المتعاقدة لاجئاً موجوداً في إقليمها بصورة نظامية، إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام.

2. لا ينفذ طرد مثل هذا اللاجئ إلا تطبيقاً لقرار متخذ وفقاً للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون. ويجب أن يسمح للاجئ ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني، بأن يقدم بينات لإثبات براءته، وبأن يمارس حق الاستئناف ويكون له وكيل يمثله لهذا الغرض أمام سلطة مختصة أو أمام شخص أو أكثر معينين خصيصاً من قبل السلطة المختصة.

3. تمنح الدولة المتعاقدة مثل هذا اللاجئ مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر. وتحفظ الدولة المتعاقدة بحقها في أن تطبق، خلال هذه المهلة، ما تراه ضرورياً من التدابير الداخلية.

لكن من الجدير بالذكر أيضاً أن الفقرة 3 من هذه المادة تعتبر أنه حتى في هذه الحالات لا يجب إعادة الشخص إلى مكان تتهدد فيه حياته، بل يجب السماح له التماس اللجوء في مكان آخر، ويمكن للدولة بموجب المادة 9 اتخاذ تدابير مؤقتة كتخصيص منطقة محمية للاجئين لحين إيجاد حل لهم (عبد الشهيد 2008، 24).

غزة.. مصر.. والقانون الدولي

تم تخصيص هذا الجزء من البحث لتقديم عرض موجز عن وضع قطاع غزة في القانون الدولي، وأيضاً الوضع الذي شهدته عام 2008/2009 أثناء العدوان الإسرائيلي، ليتم بعدها تسليط الضوء على ممارسات الجانب المصري أثناء الحرب خصوصاً ممارساتها على معبر رفح، وتحليل مدى انسجامها مع مبادئ القانون الدولي وخصوصاً مبدأ عدم الطرد المبين سابقاً.

وضع قطاع غزة بالقانون الدولي

تعتبر الأراضي الفلسطينية عام 1967 وبما فيها قطاع غزة أراضٍ محتلة بموجب القانون الدولي، وبالتالي تنطبق عليها كل القواعد والتنظيمات الواجب تطبيقها في حالات الاحتلال الحربي والتي تم تحديدها في اتفاقيات لاهاي وجنيف. وبالرغم من انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة عام 2005 وادعاءها بأن لا مسؤولية عليها تجاهه، إلا أنها ما زالت تحاصر القطاع وتسيطر عليه جواً وبحراً، كما تسيطر على معابر الدخول والخروج في القطاع، وبالتالي فهي ما زالت محتلة وتتحمل مسؤولية قانونية عن ممارساتها بحق قطاع غزة وسكانه ويجب عليها تقديم المساعدات الإنسانية لهم.

العدوان على قطاع غزة:

ما بين 27 كانون أول 2008 وحتى 19 كانون ثاني 2009، وبعد فترة من التهدئة والهدنة بين "إسرائيل" وحماس، شنّ الاحتلال الإسرائيلي عدواناً عسكرياً على القطاع واستهدف بالقصف الجوي العشوائي جميع ما في القطاع من بشر وحجر، ودون مراعاة لحقوق إنسان أو قانون دولي. لتنتهي هذه الفترة باستشهاد عدد كبير من الفلسطينيين وصل إلى أكثر من 1400 فلسطيني وجرح أكثر من 5000، وقدرت نسبة المدنيين بين الضحايا بـ 83%، هذا إلى جانب الدمار الهائل الذي أصاب المباني والبنية التحتية للقطاع (General Assembly 2010). وفي ظل هذا العدوان على القطاع، حاول العديد من الفلسطينيين حماية أنفسهم من القصف ومن آثار الحصار الخانق وذلك بالتوجه نحو معبر رفح على الحدود مع مصر لطلب اللجوء الإنساني، لكن المعبر كان مغلقاً بوجههم وتم منعهم من الدخول.

إغلاق مصر لحدودها مع غزة وموقف القانون الدولي

أصبحت سياسة إغلاق الحدود أمام اللاجئيين تشكل تحدياً كبيراً أمام تطبيق القانون الدولي ومبدأ عدم الطرد. فبمحاولة منها للتصل والاتفاف على الالتزام بمبدأ عدم الطرد، تسعى بعض الدول إلى منع وصول اللاجئيين إلى حدودها وأراضيها من خلال اتباع سياسات وممارسات تعيق وصولهم وطلبهم للجوء، وهذا يناقض مبادئ القانون الدولي، فإذا سكت العالم وتقبل اتباع إجراءات إغلاق الحدود أمام اللاجئيين تصبح اتفاقية اللاجئيين 1951 بلا أهمية (The Association for Civil Rights in Israel 2008, 6).

وقد تم التطرق مراراً إلى مسألة الرد عن الحدود من خلال قانونيين ومختصين بهذا الشأن، وأبرز مثال على ذلك ما نقل عن البروفيسور جيمس هاثوي من جامعة ميشيغان وأحد أبرز المختصين في قانون اللاجئيين الدولي الذي تحدث في كتابه (حقوق اللاجئيين بموجب القانون الدولي) عن أن "هذا الالتزام (بموجب مبدأ عدم الطرد) يقيد ولكن لا يعترض حق الدول برفض دخول غير المواطنين إلى أراضيها، وبالتالي يمكن للدول رفض دخول اللاجئيين عبر حدودها طالما لا يوجد خطر يهددهم، وهذا ينطبق حتى لو لم تنطبق على اللاجئيين صفة اللجوء بعد. ولكن عندما يكون هناك خطر حقيقي يهدد اللاجئيين بأي شكل كان في حال تم إرجاعه عن الحدود، يصبح من الواجب على الدولة بفعل الأمر الواقع السماح للاجئيين بالدخول كون إدخاله

يعتبر الوسيلة الوحيدة لتجنب تبعات الإجراء المقابل بإرجاع اللاجئ لمواجهة الخطر، وهو أمر غير مسموح به. “ أيضاً، وفي عام 1977، صدر قرار اللجنة التنفيذية لمفوضية اللاجئين ليؤكد على “الأهمية القصوى لاحترام مبدأ عدم الطرد - سواء كان ذلك على الحدود أو داخل الإقليم - بحق من يواجهون خطراً أو اضطهاداً في حال عودتهم لدولتهم الأصل، وسواء كانوا يتمتعون رسمياً بصفة اللاجئ أم لا.”

ومن جانب آخر، وصل الأمر في بعض الأحيان إلى اعتبار الطرد أو الرد من ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق اللاجئين، وذلك ما عبرت عنه المفوضية العامة لشؤون اللاجئين عندما أوردت في تقريرها لعام 1999 “حدثت خروقات جسيمة لحقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء المعترف بها دولياً، إذ تواصلت حالات الحرمان من الحماية بوسائل منها إغلاق الحدود أو عدم قبول اللاجئين في الدول أو عدم قبول إجراءات اللجوء، أو من خلال الإبعاد المباشر أو غير المباشر وغير ذلك من الأفعال التي عرضت حياة اللاجئين وملتمسي اللجوء وسلامتهم البدنية للخطر الشديد (4, General Assembly Report 1999).”

وبموجب المادة 33 من اتفاقية عام 1951، تلتزم جميع الدول الموقعة باحترام مبدأ عدم الطرد/الرد، وكل من يمثل الدولة وفي أي مكان يلتزم باحترامه، وبالتالي يجب على أفراد الجيش والشرطة على الحدود الالتزام بهذا المبدأ (The Association for Civil Rights in Israel 2008). وهكذا تكون مصر وجنودها ملزمين باحترام مبدأ عدم الطرد على الحدود مع غزة. ولكن يحاول البعض القول أن مصر لم تغلق الحدود أثناء الحرب، بل كانت تفتحها بشكل مستمر لإدخال المساعدات الإنسانية والطبية والمؤن إلى داخل القطاع، وهذا شيء لا يمكن إنكاره، ففعلًا كانت مصر أحياناً تفتح المعبر لحالات معينة وبظروف معينة، فقد كانت تسمح بمرور مساعدات وتدخل بعض المصابين والجرحى، ولكن هذا ليس كافياً في ظل الظروف التي كانت تتعرض لها المنطقة، وهذا ما عبر عنه الناطق باسم حماس عندما نفى قيام الجانب المصري بفتح الحدود وطلب من مصر فتح الحدود “للأحياء وليس الأموات” (صالح 2009).

إن من كان متابعاً للأحداث في تلك الفترة يعلم أن مسألة إغلاق الحدود كانت فعلية ومؤكدة لدرجة أنه حتى داخل مصر نفسها كان هناك دعوات لفتح الحدود واحتجاجات على موقف حكومتهم من الوضع، وحتى حسني مبارك الرئيس المصري حينها أكد في مؤتمر صحفي أن معبر رفح لن يتم فتحه سوى أمام الحالات الإنسانية، واتهم حماس بأنها تريد فتح المعبر “لستحوذ عليه وحدها” (صالح 2009).

وتؤكد مصادر عديدة حقيقة أن مصر فعلياً قامت بإغلاق الحدود أمام الفلسطينيين ورفضت منحهم اللجوء الإنساني حتى انتهاء العدوان. وبأخذ مثال من الجانب الإعلامي في تلك الفترة، في 2008/12/28 ورد عن الوكالة الفرنسية للإعلام الخبر التالي: “الشرطة المصرية تصد الفلسطينيين بعنف على الحدود مع غزة” والذي تحدث عن محاولة عشرات الفلسطينيين دخول الحدود بعد أن بدأت القوات الإسرائيلية بقصف المنطقة، لكنهم قوبلوا بإطلاق الرصاص من قبل الجنود المصريين، وقد أغلق الجانب المصري الحدود تماماً وبدأ يبحث عن تمكّن من التسلق والدخول إلى الأراضي المصرية.

أيضاً، جاء تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في أحداث غزة الذي صدر بتاريخ 2009/9/15 ليؤكد إغلاق الحدود عندما تحدث عن "أن حركة المرور عبر معبر إيريز باتجاه إسرائيل ومعبر رفح باتجاه مصر كانت تقريباً مغلقة بشكل تام، إلا في حالات معينة كتصاريح مسبقة أو حالات طبية طارئة ولدخول بعثات دبلوماسية وفرق إنسانية دولية وحالات قليلة لرجال أعمال،" وطبعاً لم يكن هذا مطبقاً في كل الأوقات، فكثيراً ما تم منع طواقم طبية من الدخول للمساعدة بعلاج المصابين.

تتذرع الجهات التي تعتبر أنه من حق مصر إغلاق حدودها وأنها لا تتحمل مسؤولية دولية عن ذلك بعدة مبررات، أولها حماية الأمن القومي المصري، إضافة إلى وجود التزامات بموجب الاتفاقيات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي والتزامات بموجب اتفاقيات المعابر، كما يبررون ذلك بسعيهم لعدم تضخيم الشرخ بين غزة والضفة ممثلين بحماس وفتح، وأحياناً بادعاء أن الحدود والمعابر لم تشهد حالات لجوء!

وبما أن مسائل عدم تضخيم الانقسام وعدم وجود حالات لجوء على المعابر واضح أنها مجرد حجج لا تبرر أبداً انتهاك حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي، سأكتفي بتقديم رد موجز على كل من جانب الأمن القومي وجانب الاتفاقيات الثنائية والمعابر:

أولاً، فيما يتعلق بمسألة حماية مصر لأمنها القومي، فقد كفلت معاهدة عام 1951 الخاصة باللاجئين للدول حقها بأن تطرد اللاجئ من أراضيها لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام بعد التأكد من ذلك وفق الإجراءات الخاصة وذلك بموجب المادة 32، ولكن حتى في هذه الحالة لا يجوز للدولة أن تعيد اللاجئ بأي شكل من الأشكال إلى الأراضي التي قد تتعرض فيها حياته للخطر. ففي حال رأت الدولة أن استقبال اللاجئ يهدد أمنها القومي سواء بسبب تدفقهم بأعداد كبيرة أو غير ذلك، يحق لها رفض استقبالهم ولكن مع توفير الضمانات المطلوبة للحفاظ على حياتهم، كالسماح لهم بالسعي للحصول على اللجوء في دولة أخرى، أو بتوفير منطقة حماية حدودية مؤقتة لحين زوال الخطر عن حياتهم، ليتم بعد ذلك إعادتهم إلى حيث جاءوا (الياسري 2011).

أما مسألة مراعاة الالتزامات بالاتفاقيات الثنائية واتفاقيات المعابر، فهذه حجة غير صالحة كون هذه المعاهدات أساسها باطل وبالتالي هي معاهدات باطلة وفيها انتهاك لمبادئ قانون المعاهدات. وكذلك اتفاقيات المعابر، فبالإضافة إلى كونها غير شرعية كونها تعطي سيطرة لقوة الاحتلال على المعابر وهذا انتهاك لسيادة الدولة، فمن الأساس مصر ليست طرفاً فيها وبالتالي لا التزام عليها بموجبها. وحتى لو لم تكن هذه المعاهدات باطلة، فإن رأي القانون الدولي واضح بأنه لا يجب مخالفة التزام دولي في سبيل احترام التزام غير دولي أو ثنائي (أبو الخير 2009).

وهكذا انتهى هذا البحث إلى نتيجة أن مصر تتحمل مسؤولية دولية تجاه المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة عندما أغلقت أمامهم الحدود، وذلك بموجب مبدأ عدم الطرد أو الرد، الذي وبالرغم من أنه يعطي للدول حق الاختيار ما بين قبول اللاجئين أو عدمه، إلا أنه في حال وجود خطر حقيقي يتهدد اللاجئ، وجب على الدولة توفير الأمن له ولو مؤقتاً. كما أن الاتفاقيات والمعاهدات التي يتحجج بها الجانب المصري هي

معاهدات باطلة وغير قانونية لأنها لم تبنى على أساس قانوني، بل بنيت مع قوة احتلال وبتشريع ما منعه القانون الدولي من انتهاك للسيادة الدولية على الحدود وفي الأراضي المحتلة التي يفترض أن يطبق فيها مبادئ الاحتلال الحربي. ويعتبر إغلاق المعبر مشاركة في العدوان لأنه منع تفادي عواقبه من خلال منع الفلسطينيين من التماس الملاذ الآمن في مصر.

الخاتمة

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وعندما قام الاتحاد الأوروبي بوضع مقترحات لتقييد حركات الدخول والهجرة إلى أراضيه بهدف الحماية والأمن، قامت منظمة مراقبة حقوق الإنسان بتقديم تقرير عن العواقب المحتملة لهذه الإجراءات شددت فيه على أهمية الامتثال للمبادئ العرفية للقانون الدولي وعلى رأسها مبدأ عدم الطرد، وذلك خوفاً من تعرض حقوق اللاجئين وحقوق الإنسان لأي انتهاك. هذا دليل على أهمية مبدأ عدم الطرد كون انتهاكه يشكل انتهاكاً لمبادئ العرف الدولي التي لا يجوز انتهاكها بأي شكل من الأشكال، وجميع الدول ملزمة بتطبيقه سواء كانت موقعة على الاتفاقيات الخاصة أم لا.

وبما أن مصر انتهكت مبدأ عدم الطرد/الرد الذي يعتبر أساس التعامل مع اللاجئين وأحد أهم مبادئ القانون الدولي العرفي، وذلك عندما أغلقت الحدود أمام الفلسطينيين خلال العدوان الإسرائيلي عام 2009/2008، فإنه من المفروض أن تتحمل مسؤولية دولية على ذلك. ولكن يعود الأمر هنا إلى الإرادة والنية بالمحاسبة، وإلى أثر العامل السياسي الذي كثيراً ما يطغى ويتفوق على العامل القانوني في المسائل المماثلة. ولكن من حيث المبدأ، مصر تتحمل مسؤولية.

قائمة المراجع العربية:

أبو خوات، ماهر جميل. 2009. المساعدات الإنسانية لغزة في ضوء القانون الدولي. مجلة السياسة الدولية، عدد 176: 96-99.

أبو الخير، مصطفى أحمد. 2009. الحرب الأخيرة على غزة في ضوء القانون الدولي العام. القاهرة: إيتراك.

أحمد، خالد عبد القادر. 2009. الموقف المصري أثناء العدوان على غزة. مجلة الحوار المتمدن. من الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=160687>

البحيري، ولاء. 2009. دور المجتمع المدني تجاه أزمة غزة. مجلة السياسة الدولية، عدد 176: 100-105.

تاكنبرغ، لكس. 2003. وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الحمد، جواد، وبيان العمري. 2008. تقدير الموقف المصري تجاه حصار قطاع غزة وفتح معبر رفح. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

راشد، سامح. 2009. العدوان على غزة: أبعاد الموقف المصري. مجلة السياسة الدولية، عدد 176: 168-173.

سلامة، سعيد. 2010. اللاجئون الفلسطينيون: قرارات واتفاقيات ومعاهدات. رام الله: دائرة شؤون اللاجئين.

صالح، محسن، محرر. 2009. مصر وحماس - تقرير معلومات 7. لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

عبد الشهيد، سنان طالب. 2008. حقوق وواجبات الدولة المضيئة للاجئين الإنساني. العراق: جامعة الكوفة- كلية الحقوق.

عبد الوهاب، داليا. 2009. غزة والأمن القومي المصري. مجلة السياسة الدولية، عدد 176: 164-167.

الكيالي، عبد الحميد، محرر. 2009. دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة - عملية الرصاص

المصوب/ معركة الفرقان. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

مخيم، أحمد. 2011. *المعابر الفلسطينية في ميزان القانون الدولي*. استرجعت بتاريخ 2011/10/1.

<http://www.odabasham.net/show.php?sid=23317>

المدهون، نافذ. 2009. *ما بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة/ نظرة سياسية*. استرجعت بتاريخ 2011/9/28:

<http://www.plc.gov.ps/ar/print.aspx?id=10&cat=study>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. 2008. *مدنيون مستهدفون - تقرير حول العدوان الشامل الذي شنته قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الفترة بين 27 ديسمبر 2008 و 18 يناير 2009*.

مسلك- مركز للدفاع عن حرية الحركة. 2009. *من يحمل مفاتيح معبر رفح؟* استرجعت بتاريخ 2011/9/28:

http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/Rafah_Report_Arabic.pdf

منظمة مراقبة حقوق الإنسان. 2001. *العواقب المحتملة للمقترحات والتدابير الأمنية الداخلية التي وضعها الاتحاد الأوروبي. مجلة الحوار المتمدن، عدد 6*.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=447>

مونتاربورن، فيتيت. *حماية ومساعدة اللاجئين في حالات المنازعات المسلحة والاضطرابات الداخلية. المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 2، (142)*.

نافعة، حسن. 2009. *مصر وغزة وحماس: ماذا بعد الحرب*. استرجعت بتاريخ 2011/9/27 من الرابط الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9E1407B8-6E2B-4718-84A-B-D83A0FE15CCD.htm>

الياسري، سحر مهدي. 2006. *اللجوء الانساني والسياسي في ضوء القانون الدولي. مجلة الحوار المتمدن، عدد 1462*. استرجع بتاريخ 2011/11/25:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=57304>

الاتفاقيات

- اتفاقية جنيف الرابعة
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة 1948
- اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين

قائمة المراجع الانجليزية

Al Atrash, Samer. 2008. Egypt Police Repel Palestinians on Tense Gaza Border.. <http://reliefweb.int/node/291718>

B.S. Chimni- Editor. 2000. International Refugee Law. London: Sage Publication.

UNFFMGC report-12th session- Agenda Item 7- 15/9/2009. Human Rights in Palestine and other occupied Arab territories.

The Association for Civil Rights in Israel, Policy Paper. 2008. The Principle of Non-Refoulment of a person to a place in which he is expected to suffer danger to life, liberty, persecution, or torture. Accessed in 2/10/2011.

<http://www.acri.org.il/pdf/NonRefoulementEng.pdf>

General Assembly. 2010. Operation Cast Lead: Hundreds Killed, Thousands homeless- Human Rights in Palestine and other occupied Arab territories. 1 June – 30 August 2010.

Executive Committee of the High Commissioner >s. 2009. NGO Statement on the Middle East and North Africa. (44th meeting- Agenda item 3 av.- 2-5 March, 2009).

إعادة) استخدام الكرامة في دراسات اللجوء

عاصم خليل وأمل زايد

مقدمة

يتمثل انتهاك الكرامة الإنسانية - للاجئين وغير اللاجئين- من خلال انتهاك الحقوق الإنسانية التي تعتبر أساساً للحصول على حياة كريمة، وبسبب استعلاء طرف على آخر باعتبار أنه أعلى مكانة أو أكثر قوة. لهذا نجد أن حظر العبودية والرق يعتبر مبدأً أساسياً لا يجوز انتهاكه بأي حال من الأحوال وذلك كنوع من احترام الكرامة الإنسانية. وبالمقابل، يعتبر حق العمل "المأجور" مهماً للكرامة الإنسانية لما يترتب على الحرمان من العمل من نتائج تمنع الشخص من توفير حياة كريمة له ولأسرته وبالتالي تنتهك كرامته.

من المهم أيضاً التأكيد على أن انتهاك الكرامة الإنسانية يشمل في طياته الجانبين الجسدي والمعنوي، ولا يقتصر على أحدهما؛ فأي تصرف يشمل تعذيباً جسدياً أو معنوياً للفرد هو تصرف حاط بالكرامة (خليل 1998، 134)، مع العلم أن الإهانة المعنوية قد تأتي بنتائج وأثار أكثر خطورة من الإهانة الجسدية، لذا يجب العمل ليس فقط على جبر الأضرار والآثار الناجمة عن امتهان الكرامة وانتهاكها، بل أيضاً يجب العمل على إيجاد السبل والآليات الممكنة لمنع حدوث مثل هذه الانتهاكات، وذلك باعتبارها متنافية مع مقاصد الأمم المتحدة ومقاصد الإنسانية ككل.¹

من خلال مراجعة الأدبيات التي ربطت بشكل أو بآخر بين "الكرامة الإنسانية" و"اللاجئين"، تبين أن استخدام مفهوم الكرامة في دراسات اللجوء كان يركز بشكل كبير على الإشارة إلى مسألة حق عودة اللاجئين "بكرامة" إلى بلدانهم، ثم بدأ مفهوم الكرامة الإنسانية بالتوسع لدى الباحثين والمهتمين بقضايا اللاجئين حول العالم، سواء عادوا لبلدانهم أم لم يعودوا، فكان الاهتمام بمراعاة كرامة اللاجئين في إطار أي من الحلول الثلاثة المقترحة لقضية اللاجئين: العودة للوطن الأصل، الدمج في البلد المضيف، أو إعادة التوطين في دولة ثالثة (Bradely 2007). ويفترض بهذه الفئة - اللاجئين- أن تتلقى حماية واحتراماً كغيرها من الناس، إذ أنهم، وقيل كل شيء، بشر يستحقون كل ما هو حق طبيعي لأي آدمي على هذه الأرض، وطبعاً كل الحقوق والحريات التي حددها القانون الدولي التعاقدية والعرفية على حد سواء.² يضاف إلى ذلك أن هؤلاء اللاجئين غالباً ما يكونون مدنيين عزل ويضمون في صفوفهم نساءً وأطفالاً وشيوخ. وهذا ما يجعلهم مشمولين ضمن كل الحقوق المنصوص عليها لهذه الفئات من معاملة خاصة ومراعاة أوقات السلم والحرب.

1 "أي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة هو امتهان للكرامة الإنسانية، ويدان بوصفه إنكار لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان." إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 1975.

2 "الكرامة لا تتجزأ ولا يمكن اعتبار شخص ما أكثر إنسانية من الآخر." (المبارك 2006، 5).

مفهوم الكرامة

لقد ورد مصطلح الكرامة في معظم المعاهدات والمواثيق الدولية التي ربطت حقوق الإنسان بكرامتهم، إلا أنه نادراً ما تم تقديم تعريف واضح ومحدد لما هو المقصود بالكرامة،³ بل تم الاكتفاء بالإشارة للكرامة الإنسانية كحق لصيق للإنسان يجب احترامه في كل الأوقات، دون قيود زمانية كانت أم مكانية، ولا يجوز انتهاكها بشكل معلن أو غير معلن. وقد يكون عدم وضع تعريف محدد للكرامة مقصوداً بهدف عدم حصر الكرامة الإنسانية بجانب دون آخر كونها تشمل نواح مختلفة (2, Bradely 2007). أو قد يكون ذلك نظراً لاعتبار مفهوم الكرامة مفهوماً ضمناً لدى الجميع.

وتكتسب عملية التمحيص في مفهوم الكرامة أهميتها كونها تستخدم كمفهوم مساعد وداعم لمفاهيم أخرى أهمها حقوق الإنسان وحرياته - بحيث يتم الإشارة للكرامة الإنسانية لتبرير الدعم المطلق وغير المشروط لحقوق الإنسان وحرياته والرفض التام لتلك الانتهاكات الخطيرة، مثل التعذيب والمعاملة اللاإنسانية على سبيل المثال، كونها تعتبر مخالفة وغير منسجمة مع "الكرامة الإنسانية".

وترتبط الكرامة هنا بالإنسان، وهي تمنحه مكانة أو رتبة تميزه عن الحيوانات (وهي بذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالروايات الدينية لقصة الخلق التي ربطت وجود الإنسان بنفخة من روح الله أو كونه صورة عنه بحيث يميزه عن باقي المخلوقات). وهذا ما عبر عنه فيلسوف الإنسانية- إيمانويل كانط عندما اعتبر أن إنسانية الإنسان جديرة بالاحترام لأنها هي بحد ذاتها كرامة ووضع مفهومي الاحترام والكرامة على أنها أسس في النظرية الأخلاقية (7, Andomo 2009).

وارتبطت فكرة الكرامة في مفهومها التقليدي بتقسيم البشر إلى من هم "أعلى شأنًا ومن هم أقل شأنًا"، وفي وجود رتبة ما أو مكانة (rank) وإعطاء كرامة وشرف لفتة معينة، وذلك بناءً على عرق أو دين أو قوة أو غيرها، وبالمقابل يتم حرمان الفئات الأخرى من الضعفاء أو الأعراق الأخرى من حقوقهم واحترامهم. وهذا ما يتنافى تماماً مع المفهوم الحديث لدينا نحن أبناء القرن العشرين (بل أن معظمنا أبناء النصف الثاني منه!) والذي يبني على أساس المساواة بين جميع البشر مهما كانت صفاتهم وأشكالهم وأجناسهم وأديانهم (6-215, Waldron 2007). بمعنى آخر، فإن مفهوم الكرامة، وبالرغم من النقل التاريخي للمفهوم كونه مرتبط بوجود مكانات مختلفة للبشر بحسب رتبهم، أصبح وبشكل تدريجي مرتبط، وبشكل وثيق، بالمساواة.

الكرامة كرفض للتمييز

المساواة من منطلق مفهوم الكرامة تعني عدم التمييز بين البشر بالرغم مما تم وضعه من وسائل لتنظيم شؤونهم، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وحسب اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة، يعني بالتمييز "كل إجراء أو معاملة تنطوي على إنكار لقاعدة المساواة بين الأفراد، على

3 استخدمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تعريف المعجم مفهوم الكرامة وهو الجدارة بالشرف والاحترام (2, Bradely 2007).

جماعة أو فئة من الأفراد لمجرد انتمائها لأصل عرقي أو اجتماعي معين“ (خليل 1998، 160). وهذا التمييز هو ما يرفضه القانون الدولي، وقد تم التأكيد على ذلك في المادة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تقول: ”يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.“ وانطلاقاً من ذلك، فإن مقولة أن ”الكرامة الإنسانية لا جنسية لها“ تعتبر معبرة جداً ويمكن من خلالها اختصار مغزى وأهمية تعزيز المساواة في الكرامة الإنسانية (Higson et al. 2006).

ولا تشير المساواة هنا إلى عدم وجود اختلافات؛ بل أن وجود الاختلافات لا يجب أن يفسر على أن البشر ينتمون لرتب مختلفة يمكن التمييز فيما بينها دون أن يؤدي ذلك التمييز إلى انتقاص الكرامة الإنسانية. فبالرغم من الاختلافات الموجودة بين البشر من حيث لون البشرة واللغة والدين والعرق والجنس، إلخ، إلا أن المساواة تعني بأن جميع البشر لهم نفس الأهلية للاحترام وللمعاملة الإنسانية، وهي ما تجعل من البشر جميعاً رتبة واحدة، بالرغم من هذه الاختلافات (الجرباوي و خليل 2008، 33).

بهذا المعنى تختلف الكرامة عن حقوق الإنسان وحرياته كون الأخيرة جاءت مرتبطة في كثير من الأحيان مع طريقة تنظيم دولة ما لعلاقتها مع مجموع المواطنين وغير المواطنين الخاضعين لولايتها، بحيث تساهم المنظومة القانونية الوطنية والدولية في صقل هذه العلاقة باتجاه حماية بعض ما يتم قبوله من حقوق للإنسان وحرياته وبما لا يتعارض مع النظام العام في ذلك البلد. أي أن التطور الحاصل في حقوق الإنسان وحرياته جاء مرتبطاً بتعزيز الاختلافات ما بين الدول من حيث منظومة حقوق الإنسان في الوقت الذي ارتبطت تلك الحقوق بالولاية الإقليمية للدول وتعزيز مكانتها المركزية في القانون الدولي في تحديد مكانة وامتداد ومدى الحقوق والحرريات التي يتمتع بها مواطنوها و/أو الأفراد الخاضعين لولايتها.

أما الكرامة الإنسانية فإنها تقوم على تجاوز هذه الحدود بين البشر التي عملت منظومة حقوق الإنسان على تعزيزها، وتؤهلنا لإيجاد بدائل لتوفير الحماية الدنيا لحقوق الإنسان وحرياته في ظل الاختلافات القائمة بين الدول من حيث تطبيق المنظومة الدولية والوطنية الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته.

الكرامة الإنسانية وولاية الدولة

في دول العالم، تنتهك الكرامة من خلال التمييز في الحقوق، كالتمييز المفروض بين المواطنين، فيكون تمييز بين مواطن وآخر بناءً على انتماء أو لون أو دين، وتخدم الكرامة الإنسانية لرفض مثل هذا التمييز، وبغض النظر عن القوانين الوطنية التي يتم تبنيها والتي تخدم لمنح الشرعية لممارسة تمييزية بين المواطنين الخاضعين لولاية تلك الدولة بسبب انتماءات دينية وعرقية ولغوية، إلخ. فالكرامة الإنسانية هنا ترفض القانون الذي يميز بين المواطنين وتسلبه الشرعية اللازمة لضمان تطبيقه الطوعي، وتجعل من التطبيق القسري الطريقة الوحيدة لضمان تفيذه، وهو ما يؤثر لا محالة على قدرة الدولة على تنظيم شؤونها الداخلية وحكم الأفراد الخاضعين لولايتها. بهذا المعنى، قد لا تشكل بعض الممارسات بذاتها (تقييد لبعض الحريات مثل حرية الرأي والتعبير من خلال تقييد نشر صور أو أخبار معينة لخدمة الصالح العام أو بسبب

ضمان النظام العام، أو تنظيم لبعض الحقوق مثل الحق في الحصول على المعلومات بحيث يتم حماية العائلة أو الأطفال أو الأسرار الوطنية، (الخ) انتقاصاً من الكرامة الإنسانية، لكن تطبيقها التمييزي بين المواطنين يجعل من تلك الممارسة تتعارض مع الكرامة الإنسانية (بحيث تقيّد مجموعة من المواطنين بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسهم من التعبير عن رأيهم بتلك الوسيلة أو تلك ... أو كون تقييد حق مجموعة دون أخرى من الحصول على المعلومات بسبب ذلك التمييز القائم على تلك العوامل...). وبالتالي، تأتي الكرامة الإنسانية كضمانة للمواطنين للتطبيق المتساوي للقانون عليهم، بحيث يتمتعون بحقوقهم وحرّياتهم الأساسية دون تمييز. وقد يكون التمييز بين الأجانب المختلفين، فيحصل الأجنبي من دولة ما على حق يحظر على أجنبي من دولة أخرى التمتع به.

كما قد يكون التمييز بين المواطن والأجنبي، فيحق للمواطن التمتع بحقوق يمنح الأجنبي من التمتع بها، وخاصة فيما يتعلق بالوضع القانوني للفرد داخل الدولة. وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً للمادة (7) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أن: "كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا." حيث أن معظم القوانين الوطنية تستثني غير المواطنين من الكثير من الحقوق والحرّيات الخاصة بالمواطنين. وهو ما قد يعني على أرض الواقع استثناء شريحة كبيرة من البشر من الحقوق والحرّيات الخاصة بباقي الأفراد الخاضعين لولاية تلك الدولة باسم المواطنة. فعلى سبيل المثال (في بعض الدول، كما هو حال بعض دول الخليج العربي، يشكل غير المواطنين الأكثرية العددية). وهذا ينسجم تاريخياً مع التطور الذي أتت به الثورات الفرنسية والأمريكية بحيث منحت المواطنين حقوقاً وحرّيات كونهم مواطنين. فيما أن الحقوق والحرّيات مرتبطة بالدولة، فالتمتع بها جاء بلا محالة مرتبطاً بالمواطنة أي بعلاقة مجموعة من الأفراد بالدولة.

يعنى بهذا أن بعض الممارسات التقييدية للدول من حيث ممارسة الأفراد الخاضعين لولايتها لحقوقهم وحرّياتهم الأساسية قد لا تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان (مثل حرية التنقل على سبيل المثال والتي يمكن تقييدها ضمن شروط خاصة لحماية النظام العام أو بسبب ظروف طارئة)، لكن استثناء غير المواطنين كونهم أجانب ولاجئين من ممارسة تلك الحقوق كونهم لا يتمتعون بالمواطنة يشكل انتهاكاً للكرامة الإنسانية. وبهذه الحالة، تتمثل الكرامة الإنسانية لغير المواطنين الخاضعين لولاية بعض الدول في تطبيق متساو للقانون الوطني عليهم، بحيث يتم رفض الاستثناء القائم على المواطنة لتبرير التمييز القائم ضدهم.

الكرامة واللجوء

إن احترام الكرامة الإنسانية هو واجب على الجميع، وأساسه هو احترام الإنسان للإنسان الآخر، وبالتالي فإنه حتى إن أقدمت الحكومات - التي يقع على عاتقها مسؤولية توفير الظروف والحياة الكريمة للاجئين⁴ -

4 "وإن حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية هي حقوق يكتسبها جميع البشر بالولادة، وإن حمايتها وتعزيزها هما المسؤولية الأولى للمقات على عاتق الحكومات." (إعلان وبرنامج عمل فيينا، 1993).

على انتهاك كرامتهم الإنسانية في دولها، فهذا لا يخلي مسؤولية أفراد المجتمع من احترامها وحمايتها. وبالرغم من التأكيد على أهمية وقسسية كرامة الإنسان وورودها في معظم التعاقبات الدولية، إلا أن العالم ما زال يشهد انتهاكات كثيرة بحق كرامة الإنسان وحقوقه. فعلى سبيل المثال، يظهر أن معظم قوانين اللجوء والأجانب في دول العالم تفتقر لكثير من الإنسانية وتنتهك الكرامة الإنسانية.

وتتعدد أشكال انتهاك الكرامة الإنسانية للاجئين، وتبدأ رحلة انتهاك كرامة هذه الفئة في معظم الأحيان من خلال إجبارهم على مغادرة أوطانهم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة. ثم من خلال حرمانهم من حقهم في تقرير مصيرهم. فإذا أراد الشخص اللجوء لدولة ما، غالباً ما لا يكون هذا القرار بيده، فتحدد الدولة المستقبلية ما إذا كانت ستوافق على استقباله أم لا حسب ما يتناسب مع مصلحتها أو رغبتها، كما حدث مع الفلسطينيين ممن حاولوا اللجوء إلى الأراضي المصرية خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2009/2008 هرباً من القصف، حيث قولوا بإغلاق الحدود ومنعهم من الدخول.

أو بحالة أخرى، قد يكون هناك من فوض بمقابلة اللاجئ واتخاذ قرار ما إذا كان يستحق صفة اللجوء أم لا، وذلك بناءً على إجابات على أسئلة تم تحديدها مسبقاً للحكم عليه، كما تفعل مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ليستمر بعد ذلك التمييز ضده في الحقوق والواجبات، وحتى في حرمانه في كثير من الأحيان من استخراج وثائق تساعده على تأدية أمور حياته اليومية، وهو حق يفترض أن يكفله القانون للجميع دون تمييز.⁵

كما تعمل بعض الدول على تحديد أعداد اللاجئين الذين تستقبلهم بحيث ترفض استقبال أي لاجئ بعد اكتمال النصاب المحدد لديهم، وكأنهم سلعة يشترونها ويبيعونها بما يتماشى مع حاجة الدولة المستقبلية ودون مراعاة لظروف وحاجات اللاجئ نفسه. وهذا يتنافى مع كرامة الإنسان من خلال استغلالهم لمصالح خاصة.

أيضاً، تتمثل أبرز وأصعب انتهاكات الكرامة الإنسانية للاجئين داخل مخيمات اللجوء؛ فبالإضافة إلى كون لاجئي المخيمات قد حرّموا من الحياة الطبيعية المستقرة التي يسودها الهدوء والكرامة نظراً لأنهم يرون في المخيم مأوى مؤقتاً لحين تمكنهم من العودة إلى أراضيهم، غالباً ما تفتقر هذه المخيمات إلى أبسط الخدمات والحقوق، ففيها تنتهك حقوق الكبير والصغير ذكوراً أم إناثاً. وأبسط مثال على ذلك يظهر في افتقار ساكني هذه المخيمات للحرية والخصوصية نظراً "للخلل" الذي يسيطر على طبيعة المخيم من اكتظاظ وضيق (الجرباوي وخليل 2008، 24). وغيرها الكثير الكثير من الانتهاكات التي قد لا يعرف عنها ولا يحاسب مرتكبوها.

وما يزيد الوضع سوءاً على سوءه هو غياب التمثيل وعدم وجود وضع قانوني ثابت للاجئين في معظم الدول المضيفة مما يزيد من احتمالات التمييز ضدهم وإساءة معاملتهم، خاصة في الدول العربية التي لم توقع اتفاقيات تنظم وتحدد شؤون اللاجئين فيها، مثل الأردن الذي يعتبر حالياً وجهة اللاجئين في المنطقة

5 رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين و/أو المشردين داخلياً الذين يعيشون في المخيمات. الفصل العاشر. استرجعت بتاريخ 2012/5/8 من موقع: www1.umn.edu/humanrts/arab/HRM-CH-10

العربية في ظل الظروف المتوترة وغير المستقرة في الدول المجاورة منذ فترة زمنية ليست بالقليلة، بدءاً بحشود اللاجئيين الفلسطينيين الذين لجأوا إليه واللاجئيين العراقيين الفارين من الحرب الأمريكية على بلادهم، وصولاً لأحدث موجات اللجوء القادمة من ليبيا وسوريا. وواقع أن هناك حالات لجوء كثيرة لا تنظمها اتفاقيات ومواثيق لا محالة سيؤدي إلى زيادة الانتهاكات وهضم الحقوق الإنسانية.

وحتى لو كان هناك قوانين تنظم أمور اللاجئيين في الدول، غالباً ما يتم استصدار قرارات وقوانين جديدة تحد من حريتهم وتقيّد حقوقهم. ناهيك عن تذبذب أوضاعهم مع تغير الأنظمة الحاكمة في الدول المضيفة أو حسب وضع العلاقات الثنائية بين الدولة الأصل والدولة المضيفة، مثل ما حدث للاجئيين الفلسطينيين في الأردن خلال فترة أيلول الأسود، وما حدث لهم في الكويت أثناء حرب الخليج بعد تأييد منظمة التحرير للعراق (تاكبرغ 2003، 171). حيث يتم في هذه الظروف فرض عقوبات جماعية على اللاجئيين وتحميلهم وزر ذنب لم يقترفوه، وهو تماماً ما حدث ويحدث في مخيم نهر البارد في لبنان.

وتستخدم بعض هذه الدول "مبدأ سيادة الدول" الذي أقره القانون الدولي لها لتبرير انتهاكات ترتكبها وسياسات تنتهجها مع اللاجئيين وغير المواطنين في أراضيها، وترفض أي تدخلات خارجية في شؤون تعتبرها "داخلية" ولا يحق لكائن من كان أن يتدخل بها.

ومع كل ما سبق ذكره، يمكن الملاحظة أن مبدأ عدم التمييز كان أساسياً في المواثيق والاتفاقيات الخاصة بطروف اللاجئيين وعلى رأسها اتفاقية عام 1951 والتي نصت المادة 3 منها على ضرورة "تطبيق الدول المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية على اللاجئيين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ". كما خصصت المواد التي تلت ذلك للتأكيد على كيفية التزام الدول الأطراف بعدم التمييز بين اللاجئيين بسبب العرق أو الدين أو الموطن وأن تمنحهم الحقوق الممنوحة للمواطنين أو على الأقل الممنوحة للأجانب.

إن مبدأ المساواة بين الناس هو مبدأ أساسي لتعزيز الاندماج بين الفئات المختلفة ويحد من دوافع الكره والعداء تجاه الآخر (المبارك 2006). وفي هذا السياق، يتمثل انتهاك كرامة اللاجئ من خلال التمييز ضده في الحقوق مقارنة بغيره من فئات المجتمع. فمثلاً في الدول التي تعتبر اللاجئ مواطن كغيره من مواطني الدولة، كثيراً ما يبقى هذا الاعتبار شكلياً وغير مطبق على أرض الواقع لما يمارس من تمييز بحق اللاجئ في الحقوق القانونية. والأسوأ من ذلك هو حال اللاجئيين في الدول التي ترفض اعتبار اللاجئ كالمواطن وبالتالي لا يحق له ما يحق للمواطن، وحتى أنه قد يصل الأمر لرفض إعطاءه حقوق الأجنبي.

وبهذا يصبح اللاجئ استثناءً على الاستثناء فيما يتعلق بالحقوق الممنوحة للمواطنين والأجانب. وطبعاً أبرز مثال يمكن تقديمه هو اللاجئيين الفلسطينيين في الدول المضيفة، والذين تنطبق عليهم جميع حالات الاستثناء - خاصة في ضوء الاستثناءات المستمرة في تطبيق القانون الدولي الخاص باللاجئيين في العالم على اللاجئيين الفلسطينيين، انطلاقاً مما يعبر عنه على أنه "خصوصية اللجوء الفلسطيني" كونه مرتبط بشعب تم تهجيرهم ومنعه من العودة إلى وطنه وإعاقة تحقيق حقه في تقرير المصير. فاللاجئ الفلسطيني في لبنان يحرم من أبسط حقوقه بحجة الحفاظ على وضعه السياسي كلاجئ وحفاظاً على حقه بالعودة

إلى فلسطين، وبالتالي لا يعتبر اللاجئ الفلسطيني كالمواطن اللبناني ولا يحصل على حقوق العمل الطبيعية ولا حتى التعليم والتنقل وغيرها، كما أنه لا يعامل معاملة الأجنبي الموجود في لبنان (Khalil 2011, 680-719).

لكن قد يتم اتخاذ واقع عدم مصادقة الدول على الاتفاقيات والمواثيق الخاصة باللاجئين من أجل تبرير ممارسات هذه الدول ضد اللاجئين. فأصبح العالم يشهد امتهان حقوق اللاجئين في الدول وحرمانهم من سبل العيش الكريم وتقييد حرياتهم وحرمانهم من المعاملة الإنسانية والحقوق الطبيعية والقانونية الأخرى. وأكثر ما يقال حينها هو أن "الدولة غير مصادقة على اتفاقية اللاجئين". وكأن ذلك يعفيها من مسؤولياتها الإنسانية والعرفية المفروضة عليها حتى دون الحاجة للتوقيع على أي اتفاقية كانت. إلا أن ممارسات الدول هي شيء ملزم بغض النظر عن القوانين الدولية والمحلية، فهناك عرف دولي وواجب إنساني يفرض احترام الكرامة الإنسانية للآخر. لذا يجب العمل على إعادة حماية الكرامة التي يحتاجها اللاجئ والعمل على منع التمييز والانتهاك لهذه الكرامة والحقوق المرتبطة بها. لذا تعتبر إعادة استخدام مفهوم الكرامة خطوة نحو توفير حماية أفضل تحول دون المساس بالحقوق الإنسانية للاجئين.

وهكذا تأتي الكرامة الإنسانية لتخدم في رفض بعض الانتهاكات بالرغم من عدم قيام دولة ما بالمصادقة على أي اتفاقية دولية تمنع مثل هذه الممارسات، وبالرغم من عدم وجود نص قانوني وطني يمنع ذلك. ومن يبرر ذلك بوجود "عرف" دولي يقوم على منع التعذيب والمعاملة الإنسانية فإنه يعترف بأن العرف يقوم على ممارسة متكررة لعدد كاف من الدول مع قناعتها بأنها تقوم بفعل ملزم. هذه القناعة بوجود إلزام يأتي بالضرورة من قاعدة معيارية لا يمكن تعقب أثرها تاريخياً بل هي مرتبطة بفكرة أو مفهوم أن البشر أهل لمعاملة إنسانية وأن الإنسان له كرامة يجب احترامها بالرغم من الأهداف المبتغاة من تلك المعاملة القاسية (والتي قد تكون نبيلة بذاتها). بهذا المعنى، يشكل التعذيب والمعاملة اللاإنسانية على سبيل المثال انتهاكاً للكرامة الإنسانية بالرغم من عدم وجود إلزام قانوني وطني أو دولي تعاقدي على الدول المعنية، بحيث تشكل الكرامة الإنسانية هنا ضمانة لحقوق المواطنين وغير المواطنين على حد سواء من إمكانية قيام الدول بانتهاك حقوقهم وحرمانهم الأساسية.

ولكن وكما أشرت سابقاً، قد تستغل بعض الدول حقوقاً وقواعداً أقرها القانون الدولي لها "كمبدأ سيادة الدولة" و"المصلحة الوطنية" وغيرها لتبرير انتهاكات ترتكبها. و كثيراً ما تخدم مثل هذه المبادئ والقوانين لمساعدة الأطراف التي تنتهك الحقوق على التهرب من المحاسبة والمساءلة التي تعتبر أساساً مهماً لضمان تنفيذ الحقوق وعدم انتهاكها.

الخاتمة

يخدم مفهوم الكرامة الإنسانية في رفض أي تفسير للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القوانين الوطنية الناظمة لحقوق الإنسان وحرياته، بطريقة تجعل التمييز بين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين وغير المواطنين مبرراً ومشروعاً، وتجعل بعض المعاملات والانتهاكات غير مبررة تجاه المواطنين أو غير المواطنين على حد سواء.

فمن خلال استحداث مفهوم الكرامة في الدراسات والأبحاث الخاصة باللاجئين، يتم العمل على بحث طرق ووسائل الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب العملي والتطبيقي لهذا المفهوم، بحيث يخرج عن كونه جزءاً من نصوص قانونية أصبح تكرارها لا يعدو كونه روتينياً وعرفياً، ليصبح أساساً ومبدأً يستدعي مساءلة من ينتهكه.

مع التأكيد على أن مفهوم الكرامة لا يأتي كبديل عن الحقوق الأخرى بل هما عاملين مكملين لبعضهما البعض، فكيف تكون الكرامة دون حقوق وما هي الحقوق بلا الكرامة، وهذا ما تم التأكيد عليه في الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما اعتبرت أن "جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تعد كلاً لا يتجزأ وتعتمد بعضها على بعض" (خليل 1998، 85). وبهذا يشكل إعادة مفهوم الكرامة لدراسات اللاجئين مساهمة في تحسين الأوضاع الإنسانية للاجئين في الدول المضيفة.

قائمة المراجع العربية:

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والفريق المعني بالهجرة. 2011. الهجرة: ضمان الوصول، الكرامة، احترام التنوع والاندماج الاجتماعي. المؤتمر الدولي 31 للصليب الأحمر والهلال الأحمر. جنيف، سويسرا.

تاكنبرغ، لكس. 2003. وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الجرباوي، علي وعاصم خليل. 2008. النزاعات المسلحة وأمن المرأة. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

خليل، سعيد فهم. 1998. الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية: دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية- أميديست.

رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين و/أو المشردين داخلياً الذين يعيشون في المخيمات. الفصل العاشر. استرجعت بتاريخ 2012/5/8:

www1.umn.edu/humanrts/arab/HRM-CH-10

سليمان، هارون. 2012. حقوق اللاجئين والنازحين وشروط العودة في القانون الدولي. استرجعت بتاريخ 2012/5/8 www.sudaneseonline.com

المبارك، أحمد. 2006. العودة الطوعية وإعادة التوطين والاندماج الاجتماعي للنازحين. الخرطوم.

www.crlfsd.com/articles/3awdah.pdf

مولر، جان ماري. عمانوئيل كانط، فيلسوف كرامة الإنسانية. ترجمة ديمتري افبيرينوس. لبنان: جامعة أونور (جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان في العالم العربي).

maaber.50megs.com/issue_january10/non_violence1.htm

قائمة المراجع الانجليزية:

- Ammer, Margit. 2009. Climate change and Human Rights: The Status of Climate Refugees in Europe. *Swiss Initiative to Commemorate the 60th Anniversary of the UDHR. "Protecting Dignity: An Agenda for Human Rights"*. Austria: Ludwig Boltzmann Institute of Human Rights (BIM).
- Andorno, Roberto. 2009. Human Dignity and Human Rights as a Common Ground for a Global Bioethics. *Journal of Medical and Philosophy*, 34 (3): 223-240. Switzerland: University of Zurich.
- Awotona, Adenrele. *The Role of Dignity and Humiliation for Rebuilding Sustainable Communities after Disasters*. University of Massachusetts Boston.
- Bradely, Megan. 2007. Return in Dignity: A Neglected Protection Challenge. *Working paper No.40*. University of Oxford.
- Hicks, Donna. 2011. *Dignity: the Essential Role it Plays in Resolving Conflicts*. Yale University Press.
- Higson, Smith, C.; Mulder, B. and Masitha, S. 2006. Human Dignity has no Nationality: a Situational Analysis of the Health Needs of Exiled Torture Survivors Living in Johannesburg, South Africa. *Unpublished research report*. Johannesburg: Centre for the Study of Violence and Reconciliation.
- Khalil, Asem. 2011. Socioeconomic Rights of Palestinian refugees in Arab Countries. *International Journal of Refugee Law*, vol. 23 no.4: 680-719.
- Kent, George. 2000. *The Nutrition Rights of Refugees*. Department of Political Science. University of Hawai'i.
- Liebenberg, Sandy. 2005. *The Value of Human Dignity in Interpreting Socio-Economic Rights*. SAJHR.
- Lobo, Marie. 2001. *Refugees and Locals: an Incompatible Pair? Partnership for Equality*, Report on the Dialogue with Refugee. Qomen, Geneva, Switzerland.
- McCrudden, Christopher. 2008. Human Dignity and Judicial Interpretation of Human Rights. *The European Journal of International Law*, Vol. 19, No. 4: 655-72.
- Nourpanah, Shiva. 2011. *The Ethics of Refugee Aid*. Halifax, Canada: Atlantic Metropolis Centre.
- Schachter, Oscar. 1983. Human Dignity as a Normative. *The American Journal of International Law*. Vol. 77, No. 4: 848-854. American Society of

International Law. www.jstor.org

United Nations High Commissioner for Refugees. 2008. *Handbook for the Protection of Women and Girls*.

---. *Handbook for Emergencies*. Second Edition.

Veuthey, Michel. 2006. Protecting Human Dignity in All Circumstances: Towards a Continuum of Protection. *Refugee Survey Quarterly*, Vol. 25, Issue 4: 163-167.

Waldron, Jeremy. 2009. Dignity, Rank, and Self Control. In *Dignity, Rank and Rights: The 2009 Tanner Lectures at UC Berkeley*. NYU School of Law, Public Law Research Paper No. 09-50.

---. 2007. Dignity and Rank: for the Memory of Gregory Vlastos (1907-1991). *European Journal of sociology* 48: 201-237.

الفصل الثالث

اللاجئون والدولة

أثر قيام الدولة الفلسطينية على اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة

سجود عليوي

يعمد الباحث في هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على علاقة اللجوء بالجنسية، ومحاولة فهم التوافق أو الاختلاف فيما بينهما، بناءً على أسس قانونية محددة وبغض النظر عن المواقف والتطورات السياسية على أرض الواقع.

وبهدف الوصول إلى رؤية واضحة لهذه العلاقة سيقسم الباحث مضامين الورقة إلى ثلاثة محاور؛ المحور الأول وبيحث في العلاقة بين الجنسية وحالة اللجوء انطلاقاً من نصوص القانون الدولي للاجئين؛ المحور الثاني يبحث في العلاقة بين الجنسية وحالة اللجوء الفلسطيني انطلاقاً من خصوصية وضعهم وتعريفهم في الأمم المتحدة ووكالة الغوث "الأونروا"، أما المحور الثالث فسيجيب على تساؤل الدراسة هل يؤثر منح الجنسية الفلسطينية للاجئين على حقهم في العودة إلى بلداتهم الأصلية؟ حيث سيقوم الباحث من خلاله بالربط ما بين نتائج المحور الأول المتعلقة بالقانون الدولي للاجئين، ونتائج المحور الثاني الخاصة بحالة اللجوء الفلسطيني، للوصول إلى تصور محدد لما سيكون عليه حال اللاجئين الفلسطينيين إثر إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967.

المحور الأول

العلاقة بين الجنسية وحالة اللجوء في القانون الدولي للاجئين

بناءً على قواعد القانون الدولي للاجئين، والمنبثقة بشكل أساسي عن اتفاقية عام 1951، وبروتوكولها الصادر عام 1967، تم اعتماد تعريف الاتفاقية للاجئين بأنهم "الأشخاص الموجودون خارج بلدانهم بسبب خوفهم المبني على أسس راسخة من تعرضهم للاضطهاد لأسباب تتعلق بعرقهم أو ديانتهم أو جنسيتهم أو آرائهم السياسية أو عضويتهم في مجموعة معينة في المجتمع، والذين يكونون غير قادرين على العودة إلى ديارهم أو غير راغبين بذلك لأسباب تتعلق بالاضطهاد. وهم أيضاً كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد ولا يستطيع أو لا يود بسبب خوفه من الاضطهاد العودة إلى ذاك البلد."

وبناءً على هذا التعريف يصبح كل شخص تنطبق عليه هذه الشروط لاجئاً، يحظى بحماية ورعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نظراً لانقطاع الصلة بينه وبين دولته، وغياب الرابطة القانوني الذي يؤمن له حمايتها، وهي الرابطة أو الصلة التي تُعرف بـ "الجنسية".

ولمزيد من التوضيح فإن الاتفاقية تدور حول استمرار أو توقف حماية دولة الجنسية للفرد، أكان يرغبه أو نتيجة لأحداث خارجة عن إرادته، وبقيّة التفاصيل التي تدور في محور انقطاع الاتصال الجغرافي بين اللاجئ وبلده، هي مكملّة لهذا التوجه.

بموجب هذا الاستنتاج، ومن خلال نص المادة الأولى الفقرة ج، التي تشير إلى أن الفرد يخرج من هذه الاتفاقية - وبالتالي من نطاق حماية المفوضية- في حال استئنافه الاستغلال بحماية بلده، أو استعادته جنسيته بعد فقدانه لها، أو اكتساب جنسية جديدة وأصبح بموجبها يتمتع بالحماية، أو زالت الأسباب التي تؤدي إلى حرمانه من الجنسية والعودة إلى وطنه، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أنه وطبقاً لنصوص القانون الدولي للاجئين فإن منح الجنسية "سواءً أكانت جنسية بلده الأم أم بلد آخر" يؤدي إلى إنهاء حالة اللجوء وفقاً للاجئ نفسه، حيث تشير البنود الأولى في الشروط التي بموجبها يتوقف اللاجئ عن كونه لاجئاً إلى التغييرات التي تحدث في حالة (Status) اللاجئ بمبادرة الأشخاص أنفسهم. وبموجب هذا التفسير فإن انطباق الشروط الخاصة بالجنسية تؤدي إلى توقف صلاحية الاتفاقية بالنسبة للفرد، وبالتالي خروجه من تعريف لاجئ دون أن يؤثر هذا بالطبع على حقه في العودة إلى بلده (عكاوي 1989، 18)، وفقاً لما كتفته له القرارات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وعلى رأسها كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13 والتي تؤكد على حق الإنسان في التنقل ومغادرة أي بلد والعودة إليه، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يشير في المادة 12 منه إلى تحريم منع أي أحد تعسفاً من حقه في الدخول إلى بلده، وغيرها من القوانين والأحكام العرفية التي تحرم تقييد حركة أي فرد أو منعه من العودة إلى بلده.

بناءً على ما تقدم، بإمكاننا استخلاص أن العلاقة بين اللجوء والجنسية هي علاقة شرطية، انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي للاجئين فيما يختص بالجنسية تحديداً، مما يجعل عديم الجنسية لاجئاً وفقاً لاتفاقية عام 1951.. لأنه فاقد للرابطة القانونية والحماية والعلاقة بينه وبين وطنه، بينما ليس كل لاجئ عديم جنسية، فقد يكون قد فر من وطنه بسبب صراعات إقليمية أو محلية وما زال يحظى بمساعدتها وغوثها.

المحور الثاني:

العلاقة بين الجنسية وحالة اللجوء الفلسطيني

في هذا المحور سيحاول الباحث تحديد العلاقة بين اللجوء والجنسية فيما يخص اللاجئين الفلسطينيين تحديداً. ونظراً لأن الاتفاقية الدولية للاجئين قد قسمت، من خلال المادة أ.د، اللاجئين الفلسطينيين إلى فئتين؛ الفئة الأولى وهم اللاجئين الفلسطينيون القاطنون في مناطق عمل الأونروا "الأردن، لبنان، سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة"، وهذه الفئة لا تظلها الاتفاقية نتيجة لتمتعها "حالياً" بمساعدة أو حماية من إحدى الهيئات أو الوكالات التابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين¹.

والفئة الثانية هي فئة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين خارج مناطق عمل الأونروا والتي تخضع لنظام الاتفاقية وتطبق عليها البنود الخاصة بها، أي تحظى بحماية المفوضية العليا، بغض النظر عن التطبيق، فإن

1 في الوقت الذي يقع فيه جميع اللاجئين في العالم تحت مظلة حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن اللاجئين الفلسطينيين قد تم إنشاء نظام "حماية" خاص لهم، يتكون من لجنة التوفيق الدولية التي لم تعمل طويلاً والأونروا والمفوضية العليا، للمزيد حول هذا الموضوع راجع الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين الصادر عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بديل.

هذا المحور سيعتمد إلى فهم العلاقة بين الجنسية واللجوء بناءً على تعريف وكالة الغوث لوضع اللجوء، وبناءً على الاستثناء الذي حددته اتفاقية عام 1951 لوضع اللاجئين الفلسطينيين (مركز بديل 2009، 129). حيث تعرّف وكالة الغوث اللاجئين بأنه: كل شخص، هو أو أحد فروع، كان مقيماً في فلسطين في الفترة ما بين عام 1946-1948- قبل عامين من النكبة- وفقد مسكنه أو مصدر رزقه أو كليهما على حد سواء نتيجة لحرب عام 1948 بين العرب وإسرائيل، ويقطن داخل مناطق عمل الوكالة.

وقبل تحديد العلاقة بناءً على هذا التعريف من المهم توضيح النقطة التالية؛ من خلال هذا التعريف، الدارج جداً والمستخدم كمرجع أساسي في الأدبيات والملاحق القانونية لتحديد وضع اللاجئين الفلسطينيين، نستنتج أن الأونروا قد وضعت هذه المعايير لحصر الفئة الأكثر حاجة إلى مساعدات وغوث الأمم المتحدة إبان حرب عام 1948، أي بهدف تحديد الجهة المستهدفة بخدماها (عموري 2008، 11)، دون أن يكون لهذا التعريف علاقة قانونية أو سياسية أخرى وإنما علاقة إنسانية بالوضع الناتج فقط. ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة لأن التعريف يقتصر على اللاجئين القاطنين في مناطق عمل الأونروا، ويستثني الجماعات الأخرى من اللاجئين الفلسطينيين مثل أولئك الذين هجّروا إلى مناطق خارج نطاق وصلاحيات عمل الوكالة. ورغم ذلك فإن هذا التعريف اكتسب مكانةً وأصبح مرجعيةً قانونيةً نتيجة للوضع الخاص باللاجئين الفلسطينيين المشمولين فيه للمحققين بسجلات الأونروا، والمستثنيين من اتفاقية اللاجئين.

ولأن اتفاقية عام 1951 تنهي حالة اللجوء في حال اكتساب اللاجئ للجنسية،² ولأن اللاجئين الفلسطينيين "لاجئو فلسطين" وفقاً لتعريف الأونروا خارج هذه الاتفاقية، فبالتالي اكتساب اللاجئ الفلسطيني المحدد للجنسية لا يلغي حالة اللجوء الخاصة به، لارتباطها بواقع حدده تعريف وكالة الغوث وليس بواقع حدده الاتفاقية الدولية.

ولمزيد من الاستدلال، فإن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، والذين منحوا الجنسية بأعداد كبيرة وفي وقت مبكر، لم يفقدوا حالة (Status) اللجوء الخاص بهم رغم وجودهم في ظل حماية المملكة الهاشمية.³ بهذا المفهوم يصبح منح اللاجئ الفلسطيني الموجود في هذه المناطق جنسية البلد المضيف غير ذي خطر أو تهديد على وضعه كلاجئ، ولا يرتبط بتبعات قد تؤدي إلى تنازله عن حقه بالعودة، والذي كفلته القوانين الدولية العرفية، وعلى رأسها قرار الجمعية العامة رقم 194، الذي أكد على العودة كحق طبيعي غير قابل للتصرف، فردي ينطلق من الشخص نفسه وأملاكه ومكان سكنه، وجماعي في الحالة الفلسطيني ينطلق من موجة التهجير.

2 حالة انعدام الجنسية لا ترتبط دائماً باللجوء، فقد يكون الفرد فاقداً للجنسية ولكنه ليس لاجئاً والمثال على ذلك مجموعات البدون في الكويت، وقد يكون لاجئاً دون أن يفقد الصلة القانونية بينه وبين دولته فيعود إليها بانتهاء الظروف التي سببت خروجه من دولته.

3 بقي الأردن يصدر جوازات سفر أردنية لفلسطينيي الضفة الغربية حتى اليوم، ولا توفر هذه الجوازات لهم حق الإقامة داخل حدود الأردن لمدة تزيد عن 30 يوماً. للمزيد يمكن مراجعة (تاكنبرغ 2003).

نتيجة لما سبق، فإن منح الجنسية "جنسية البلد المضيف" للاجئين الفلسطينيين المتواجدين في مناطق عمل الأونروا، والمستثنين من نظام الحماية الذي توفره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا يؤثر على وضعهم كلاجئين، ولن يؤثر - في حال قررت بعض الدول منحهم جنسيتها - على حقهم في العودة إلى بلداتهم وقراهم الأصلية (أكرم وآخرون 2003، 261).

المحور الثالث:

أثر قيام الدولة الفلسطينية على حق عودة اللاجئين

في هذا المحور سيستخدم الباحث النتائج التي توصل إليها في المحور الأول الخاص بالقانون الدولي، والمحور الثاني الخاص بلاجئي مناطق الأونروا، لفهم وضع اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، حال قيام الدولة الفلسطينية ومنحهم جنسية هذا الدولة القائمة على حدود عام 1967.

يفترض الباحث أن الدولة الفلسطينية ستقوم إثر الاعتراف بها بمنح جنسيتها لمن يطلبها من اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم. وكنا قد أشرنا سابقاً إلى أن منح الجنسية للفلسطينيين الواقعين ضمن مناطق عمل الأونروا لا يؤثر على وضعهم كلاجئين، ولا يؤثر أيضاً -بطبيعة الحال- على حقهم بالعودة.

لكن قيام كيان فلسطيني يعبر عن الهوية الفلسطينية المفقودة، ويمثل جزءاً من فلسطين الانتدابية التي هجر الفلسطينيون منها، يطرح تساؤلاً مفاده؛ هل منح الجنسية الفلسطينية يؤدي إلى انتهاء وضع اللاجئين؟⁴ وهل يعني ذلك ربط عودة اللاجئين وتحديدها بمناطق سيطرة هذه الدولة، حدود عام 1967؟

يفترض الباحث أن وضع (status) اللجوء سيكون مقدراً له أن ينتهي في حال قيام الدولة، لأن العلاقة القانونية والرابطة بين الفرد والدولة والتي كانت غائبة قد عادت من جديد، وهذه العلاقة التي تظهر من خلال "الجنسية"، لم تقم بين لاجئ وبلد اللجوء/المضيف وإنما بين لاجئ ووطنه الأم، بمعنى أنه أصبح تابعاً لها وركناً من أركانها، وخاضعاً لأنظمتها وامتتاعاً بحمايتها، وأصبح نتاجاً لها اللاجئ عديم الجنسية مجسماً، وبهذا ينتهي وضع اللجوء بالنسبة للفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم بمجرد منحهم الجنسية الفلسطينية.

أما بخصوص "إلى أين سيعود اللاجئون؟"، فبناءً على الجنسية الممنوحة لهم، إضافة إلى القرارات الدولية ذات الصلة باللجوء الفلسطيني والتي تنص على العودة المحددة إلى الأماكن التي هجر منها اللاجئ، بغض النظر عن حدود دولته الجديدة؛ فإننا نستطيع القول أنه سيكون هناك اتجاهان للعودة، في حال موافقة إسرائيل على تطبيق قرار رقم 194 طبعاً؛ الاتجاه الأول وهو العودة إلى بلداتهم وقراهم الأصلية داخل مناطق الدولة الإسرائيلية، ويتضمن كل المهجرين نتيجة نكبة عام 1948 بمن فيهم ممنوعون من

4 سكان الضفة الغربية وقطاع غزة غير اللاجئين والحاملين لبطاقات الهوية الخضراء يعتبرون عديمي الجنسية نظراً لعدم وجود دولة "بالمفهوم القانوني للدولة" يرتبطون بها.

الدخول والمبعدون والمهجرون داخلياً؛ بمعنى آخر فإن مجال دخول مناطق الدولة الثانية يختص بأولئك الذين هجروا منها فقط إثر الحرب.⁵

أما الاتجاه الثاني فهو العودة إلى مناطق الدولة الفلسطينية المرتقبة داخل حدود عام 1967، ويضمن كل اللاجئين الفلسطينيين بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو موطن هجرتهم الأصلي أكان داخل حدود الدولة المرتقبة أم لا، ومن المهم التنويه إلى أن هذه الاستنتاجات لا تتضمن منح اللاجئين الفلسطينيين الذين سيعودون إلى داخل مناطق الـ1948 الجنسية الإسرائيلية، وإنما ستكون هذه العودة هي تطبيق للقرارات الدولية وليست انتماء للدولة الجديدة.

بناءً على ما سبق فإن الخلط والربط فيما يتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والدعوات المتزايدة التي تطالب بوقف المساعي لإقامة الدولة الفلسطينية بحجة أن منح الجنسية الفلسطينية للاجئين سيؤدي إلى حرمانهم من حقهم الطبيعي الأصيل بالعودة مغلوط تماماً. فإقامة الدولة قضية سياسية بحته بغض النظر عما يتعلق بها من بسط سيادة النظام على الأرض التابعة له ومنحه الجنسية لمواطنيه. بينما حق العودة هو حق قانوني ينطلق من القرارات الأممية والدولية الراحية له، وهو غير قابل للتصرف أو الزوال أو المقايضة أو المفاوضة، ولا يجوز ربط فكرة الجنسية أو إقامة الدولة به، ببساطة لأن القرارات ذات الصلة بالعودة لم تطبق على أرض الواقع حتى لو تم منح اللاجئين جنسيته أو جنسية أخرى.

فلا انعدام جنسية بعض اللاجئين الفلسطينيين يمنعهم من حقهم في العودة، ولا تعدد جنسيات بعضهم الآخر، أو حتى امتلاكه لجنسية دولة الاحتلال يحول دون ممارستهم له.

ويعتقد الباحث أنه وبناءً على اتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين دولة إسرائيل، والتي قامت على أساس القرارات الدولية رقم 242 و 338، وانطلاقاً من التفسيرات المختلفة للقرار المعتمد 242⁶، فإن التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين لن يكون في ظل سلطة تقتصر للسيادة، لأنها لن تبعد عن اللاجئين صفة النفي وانعدام الجنسية، وبالتالي يكون أي حل للاجئين في إطار حكم ذاتي أو كونفدرالية مجحفاً بحق اللاجئين أولاً، وبحق الدول المضيفة لهم ثانياً (تاكبرغ 2003، 414).

5 تتخذ العودة إلى البلد الأصلي "بناءً على تصورات القانونيين" شكلين رئيسيين: الأول هو العودة إلى داخل حدود دولة إسرائيل والحصول على الإقامة القانونية التي توفر للفرد حق الإقامة والحماية المستمرة دون أن يكون من رعايا الدولة أو مواطنيها، (على اعتبار أنهم حالياً عديموا الجنسية لخروجهم من فلسطين في وقت كانوا فيه رعايا لمنطقة تخضع للانتداب ولم يكونوا مواطنين أصلاً). انظر/ وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي. أما الشكل الثاني فهو العودة إلى داخل حدود دولة إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية والانضمام تحت مظلة مواطني الدولة كتطبيق كامل لمفهوم العودة إلى الدولة، ومن المهم التركيز على أن قانون الجنسية الإسرائيلية فرض قيوداً على منح الجنسية لغير اليهود (على اعتبار أنهم سيمنحون جنسية الدولة الجديدة بناءً على قانون تعاقب الدول). انظر/ الفلسطينيون وحق العودة الفردي: دراسة تحليلية في القانون الدولي.

6 من بين التفسيرات التي قدمت لمفهوم "التسوية العادلة"، كان الدولة الفدرالية مع الدولة الإسرائيلية، الحكم الذاتي الفلسطيني، الدولة الفلسطينية ذات السيادة، الكونفدرالية مع الأردن. ولأن الباحث يسلط الضوء على الدولة الفلسطينية المرتقبة فإن قيامها سيكون واحداً من هذه التفسيرات وتناغماً مع الأسس والقرارات الدولية التي قامت عليها المفاوضات وهما قرار 242 الخاص باللاجئين، وقرار 338 الداعي إلى وقف إطلاق النار، وبدء المفاوضات بين الأطراف المعنية لتحقيق السلام العادل والشامل.

لذلك فإن قيام الدولة الفلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية، الذي من المفترض أن يكون من نتائج المرحلة النهائية في المفاوضات، ومنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى داخل مناطق الدولة الفلسطينية، سيفسر جزئياً على أنه تطبيق عملي للقرار 242 والذي يدعو إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. وسيؤدي بذلك قيام الدولة وضع اللجوء القائم حالياً، لكنه لن ينهي حق العودة في حال لم تسمح إسرائيل للمهجرين بالعودة إلى أراضيهم، بغض النظر عن طريقة تعاطي قوانينها الداخلية لاحقاً مع هذه الفئة، سواءً أُنحتهم الإقامة أم الجنسية.

التوصيات:

بناءً على ما تقدم يطرح الباحث عدداً من التوصيات التي توصل إليها:

- إعادة تنظيم مشروع قرار الجنسية الفلسطينية، بحيث يتضمن في نصوصه حق منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم وبغض النظر عن الجنسيات الممنوحة لهم "السماح بتعدد الجنسية"، ومراعاة أن تعدد الجنسية يمنح اللاجئ القدرة على مواصلة العيش وتوفير الحماية والدعم له حتى قيام دولته التي ستكفل له بذلك، ويكون له لاحقاً حرية التخلي عن إحدى الجنسيات لصالح الأخرى.
- التوقف عن الربط بين قيام الدولة على حدود عام 1967، وحق العودة إلى مناطق الـ1948، فلقيام الدولة وضع سياسي يختلف عن الوضع القانوني لحق العودة، وبأي حال من الأحوال لا يجوز للأحوال القائمة أو التطورات السياسية أن تؤثر على الحق العرقي والطبيعي للإنسان في العودة إلى وطنه الأم.
- دعوة الدول التي تدخل في مناطق عمل الأونروا إلى منح جنسيتها للاجئين الفلسطينيين، من خلال التأكيد على أنه مستثنى من اتفاقية اللاجئين وبالتالي لا يوجد تأثير على وضعه كلاجئ، وعلى حقه في العودة في حال منحه جنسية البلد المضيف.

قائمة المراجع:

- أكرم، سوزان. 2003. *اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بولنغ، غيل. 2007. *الفلسطينيون وحق العودة الفردي: دراسة تحليلية في القانون الدولي*. بيت لحم: بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- تاكنبرغ، لكس. 2003. *وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- عكاوي، ديب. 1989. مفهوم اللاجئين في نظر القانون الدولي. *مجلة الأسوار*. العدد الخامس: 18-27.
- العموري، ياسر. 2008. *القانون الدولي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين*. *اللاجئون الفلسطينيون: قضايا مقارنة*. بيرزيت: جامعة بيرزيت.
- مركز بديل. 2009. *الدليل الخاص بحماية اللاجئين الفلسطينيين الصادر عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين*. بيت لحم: بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مأزق الحرمان من الحقوق و وهم الدولة

جابر سليمان

نُشرت ورقة الموقف هذه بالاشتراك مع شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة) كإحدى ورقاتها المنشورة في إطار موقف في قضية. وهذه الورقة الخاصة بمعهد إبراهيم أبولغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت هي موجز لورقة الشبكة التي تضع بين يدي قارئها تحليلات وتوصيات متعمقة. ويمكن قراءة الورقة بالكامل على موقع الشبكة www.al-shabaka.org.

أضافت المبادرة التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة تحديات جديدة للاجئين الفلسطينيين في لبنان الذين ما فتئوا يواجهون منذ لجوئهم إلى لبنان في العام 1948 تجاهل الدولة المضيفة لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أتت هذه المبادرة في ظل تنامي نضال المجتمع الفلسطيني في لبنان من أجل اعتراف الحكومة اللبنانية بهذه الحقوق بغية التغلب على واقع التهميش الذي يعيشه اللاجئون اقتصادياً ومؤسسياً ومكانياً.

تبنى الفلسطينيون في لبنان آراءً ومواقف متباينة إزاء المبادرة. فبينما هللت حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية وصفقت للمبادرة، أبدت حركة حماس والجهاد الإسلامي تحفظات عليها ورفضتها. أما منظمات المجتمع الأهلي، وخاصة لجان حركة العودة وهيئاتها، فقد رفضت المبادرة رفضاً صريحاً وصل إلى حد اتهام السلطة الفلسطينية بالخيانة والتفريط بالحقوق الوطنية في "لعبة الأمم". إذ تخشى تلك المنظمات من مبادرة الانضمام إلى الأمم المتحدة لأنها يمكن أن تقوّض الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني: ألا وهي حقه في العودة وتقرير المصير.

ويتسنى قياس حقيقة الموقف الشعبي من مبادرة "الدولة" بشكل ملموس من خلال المقارنة بين الطابع النمطي الذي اتسمت به الاحتفالات الجماهيرية التي نظمتهها حركة فتح وفصائل منظمة التحرير دعماً للمبادرة تحت عنوان "فلسطين: الدولة 194" في الأمم المتحدة، والتي افتقدت إلى الطابع الشعبي واقتصرت في الغالب على الأعضاء والموالين، وبين الحماس والاندفاع والزخم الجماهيري الذي ميز نشاطات المجتمع الأهلي عامة، ولا سيما مسيرة العودة في الذكرى الثالثة والستين للنكبة (15 أيار/مايو 2011).

انطلقت مبادرة الدولة من رام الله، حاملةً كرسياً مصنوعاً من خشب الزيتون مرسوماً عليه شعار الأمم المتحدة، ثم وصلت إلى لبنان حيث طافت بالكرسي في مختلف المخيمات. ولذا سميت "حملة الكرسي". أما مسيرة العودة، فكانت مبادرة خالصةً من المجتمع الأهلي الفلسطيني. وكان أبرز ما ميّزها هو أنها انطلقت من المخيمات وشارك فيها نحو 70 ألفاً من الفلسطينيين جُلهم من أبناء الجيل الثالث للنكبة الذين ولدوا في الشتات. كان المشهد مهيباً بحق حيث حمل العديد من أبناء هذا الجيل أجدادهم وجداتهم على ظهورهم صعوداً إلى تلة مارون الراس المطلة على فلسطين. وكانوا هم من اقتحم الأسلاك الشائكة التي تفصلهم عن أرض الأجداد، مقدمين ستة شهداء سقطوا على السياج مباشرة، لكنهم في المقابل أسقطوا المقولة الصهيونية البائسة "الكبار يموتون والصغار ينسون".

لقد نجحت المسيرة في إيصال الرسالة المطلوبة إلى المجتمع اللبناني والدولة اللبنانية والمتمثلة في التمسك بحق العودة ورفض التوطين. وأثبتت المسيرة أن معنى العودة في الوجدان الشعبي الفلسطيني عامة هو المعنى النقيض للنكبة واللجوء والمنفى، وأن فكرة العودة ما برحت القوة المحركة للنضال الفلسطيني المعاصر والحلم الذي أضحى جزءاً من ذاكرة جماعية زاخرة بالأحزان والمعاناة والآمال المشتركة.

إن اللاجئين الفلسطينيين مستبعدون من المشاركة في مؤسسات الحياة الاجتماعية والثقافية، وقد حُوِّلت المخيمات الفلسطينية إلى جزر شبه معزولة عن محيطها السكاني وظيفتها احتواء اللاجئين بوصفهم مصدر خطر وتهديد محتملين للمجتمع المضيف. وغالباً ما ارتبط هذا التهميش للمجتمع الفلسطيني بتاريخ متواصل من العنف والتهجير، بالرغم من الأحيان التي كانت الأمور فيها مختلفة. يُعتبر اللاجئون الفلسطينيون في الوقت الحاضر "فئة خاصة من الأجانب، بموجب التشريعات اللبنانية. ويخضع حقهم في العمل إلى قيود صارمة، منها شرط الحصول على إجازة عمل، وشرط المعاملة بالمثل، والأفضلية الوطنية. كما إنهم محرومون من حق الملكية العقارية منذ تعديل قانون تملك الأجانب عام 2001. وهم لا يستفيدون من خدمات المستشفيات الحكومية العلاجية والاستشفائية، كما أن التحاقهم بالجامعات اللبنانية والمدارس الحكومية يخضع لمبدأ الأفضلية الوطنية.

ولا يزال الفلسطينيون محرومون من الحق في مزاولة المهن الحرة مثل الطب والحمامة والهندسة وغيرها، حيث يخضع هذا الحق لشرط المعاملة بالمثل الذي لا يمكن تطبيقه في الحالة الفلسطينية. وبهذا لم يترك للفلسطينيين سوى مزاولة المهن اليدوية والمكتبية بشرط الحصول على إجازة العمل.

يعي الفلسطينيون في لبنان بأن الدولة والنخب اللبنانية تعتبر منح حقوق إضافية للاجئين الفلسطينيين خطوة على طريق الاندماج الذي ينتهي بالتوطين. غير أن الفلسطينيين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية وانتماءاتهم التنظيمية يؤمنون بأن حصولهم على هذه الحقوق يدعم نضالهم من أجل العودة ويمكّنهم من إفشال سيناريوهات توطينهم في لبنان أو بلدان أخرى. فالفلسطينيون في لبنان يعتبرون نضالهم من أجل حقوق الإنسان الأساسية مجرد وسيلة لتخفيف معاناتهم اليومية وإستراتيجية للبقاء ورصيد أساسي لنضالهم الطويل والشجاع من أجل الحفاظ على هويتهم الوطنية وتحقيق حلم العودة.

وعلى الرغم من الطبيعة المستعصية ظاهرياً للمأزق الذي يواجهه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، فإن هناك العديد من الوسائل العملية للمضي قدماً، حيث ينبغي للدولة اللبنانية مواءمة التشريعات اللبنانية مع المعايير الدولية من خلال تأسيس وضع قانوني خاص للاجئين الفلسطينيين في لبنان يميزهم عن الأجانب. وينبغي لها أيضاً التخلي عن المعاملة القائمة على المقاربة الأمنية للوجود الفلسطيني المدني في لبنان ولاسيما للمخيمات واستبدالها بمقاربة مبنية على مفهوم الأمن الإنساني بما يتماشى مع منظومة حقوق الإنسان والنموذج الكلي للتنمية. ولا بد أن يعمل الفلسطينيون بشكل ملحّ وجدّي على تطوير مرجعية فلسطينية موحدة للحقوق الفلسطينية مؤهلة لإجراء الحوار مع مؤسسات الدولة اللبنانية المعنية، بحيث تشمل هذه المرجعية كافة الفصائل، فضلاً عن هيئات المجتمع الأهلي الفلسطيني. ولا بد أيضاً من الحرص على استمرار وجود الأونروا التي تعتبر الشاهد الحي على خلق مشكلة اللاجئين وعلى مسؤولية المجتمع الدولي عن حلّها وفق مبادئ القانون الدولي. وفي كل الأحوال، لا بد لأي مبادرة بخصوص الدولة الفلسطينية أن تحافظ على الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة وحق تقرير المصير والمكانة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة نحو حل مبني على دولة وطنية امتدادية في ظل الحراك العربي

ساري حنفي

المقدمة

بينت أدبيات كثيرة تعارضاً مبدئياً بين مشروع الدولتين والمطالبة بحق العودة. ولعلّ من أوائل من طرح ذلك الدكتور عزمي بشارة، موضحاً أنّ حقّ العودة يأخذ كامل معناه فقط في كنف حلّ الدولة الواحدة الديمقراطية لكلّ مواطنيها. يقول بشارة: ”وربما أنّ الأوان لمواجهة الخداع الذاتي الذي مارسته حركة التحرّر الوطني الفلسطيني مع ذاتها طيلة المرحلة التي تمّ الحديث فيها عن حلّ الدولتين (دولة عربية وأخرى يهودية)، وتقسيم فلسطين مع الإصرار على إلصاق حقّ عودة اللاجئيين بهاتين الدولتين، كأنّ ”او“ العطف كافية لتشكيل رابطة منطقية. لا توجد إمكانية لتطبيق حقّ عودة لاجئيين فلسطينيين إلى دولة يهودية! وهناك تناقض بنيوي بين حلّ الدولتين، وحقّ العودة للاجئيين الفلسطينيين الذين يغيرون الطابع الديموغرافي للدولة اليهودية، وبحيث يتمّ هذا بإذن وموافقة الدولة اليهودية ذاتها“ (بشارة 2002، 80). وفي بيان أصدرته حركة فتح في بيت لحم في كانون الأوّل/ديسمبر 2003، رفض واضعو البيان اعتبار الدولة الفلسطينية بديلاً عن حقّ العودة: ”إذا كان علينا الاختيار بين الدولة الفلسطينية وحقّ العودة، فنسختار حقّ العودة“. ولكن، هل هناك حلّ يتضمّن حقّ العودة ودولة فلسطينية؟ ما هي أشكال الفعل السياسي التي استخدمها اللاجئون مستوحون من وقع الثورات العربية؟ هذا ما سيحاول تناوله هذا المقال.

الدولة القومية الامتدادية

يثير المفاوضون الفلسطينيون، في غالب الأحيان، تساؤلات تتمحور حول الحقوق أو حول عدد العائدين الفعليين أو قدرة الاستيعاب الاقتصادية والاجتماعية، لكنهم لا يطرحون أيّ تساؤلات عن طبيعة الدولتين-القوميتين (nation-states) الفلسطينية والإسرائيلية، ومفهوم سيادة الدولة والعنف المتأصل في هذا المفهوم، والضمّ/الإقصاء الذي تمارسه الدولة لدى تحديدها من هو المواطن. فحالياً، وفي الوقت الذي نشهد فيه شبه إخفاق لحلّ الدولتين القابلتين للحياة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، يبدو حلّ الدولة الواحدة الديمقراطية غير ممكن التحقيق أيضاً في المستقبل المنظور. وفوق ذلك، فإنّ المشكلة هنا لا تتعلق بجدوى حلّ الدولتين، بل بالموقف المعياري لهذا الحلّ أيضاً. وهو ما يعني وضع تصوّر لحلّ خلاّق يحافظ على حق العودة.

استناداً إلى الدراسات التي قمت بها (حنفي 2010)، فقد وجدنا توتراً شديداً ناتجاً عن عدم التوافق بين الممارسات عبر القومية للعائدين/اللاجئين الفلسطينيين، وسياسات الدول في المنطقة العربية بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. فاللاجئ، رغم توفقه الشديد لحصوله على حق العودة، عاش أشكالا مختلفة من العلاقة مع المجتمع المضيف بما في ذلك الاندماج وحتى الشعور بالانتماء في بعض الأحيان، خاصة من الجيل الثالث والرابع، وهذا ما أسميه بالسلوكيات المرنة، وذلك على الرغم من السياسات المتصلبة التي تمارسها دول المنطقة، وهي سياسات رأيت في المرونة والحراك تهديداً للنمط التقليدي المتسلط من السيادة.

لذا دعوت إلى تأسيس دول قومية امتدادية (Extraterritorial Nation-states)، أعرفها بأنها دولة تتمتع بحيز جغرافي شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى،¹ لكنها تتميز بين المواطنة الاجتماعية والجنسية. ونعني بالمواطنة الاجتماعية: حصول الفرد المقيم على جميع الحقوق إلا حق الانتخاب والمساواة أمام القانون، بينما تكون الجنسية هي التمتع بكافة الحقوق بما في ذلك الهوية الشخصية وحق الانتخاب. وتختلف الدولة القومية الامتدادية عن الدولة القومية الكلاسيكية الصارمة، والتي تؤكد أن لكل مواطن انتماءً وحيداً إلى دولته القومية وأن لا مكان لازدواجية الانتماء.

هناك ثلاثة شروط أساسية للحل القائم على نموذج دولتين قوميتين امتداديتين: إمكانية حمل اللاجئ لثلاث جنسيات: الجنسية الفلسطينية، والجنسية الإسرائيلية، وجنسية الدولة المضيفة الحالية (أو جنسية دولة ثالثة)؛ وتحميل إسرائيل كامل مسؤولية ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وخضوع أي عرقلة للمزايا المذكورة لاتفاقيات مؤقتة ثنائية أو تعددية بين الدول المعنية.

ومن هنا أكد القانوني ليكس تاكينبيرغ على أهمية عقد مؤتمر دولي للاتفاق على منهجية متناغمة بشأن جنسية اللاجئين الفلسطينيين وإقامتهم (Takkenberg 2007). وهنا يمكن اعتبار الجهد الذي تبذله منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إضافة لحملهم الجنسية البوسنية، والمفوضية العليا للاجئين، والهادف إلى التوفيق بين معايير الجنسية والإقامة في دول مجموعة الدول المستقلة (Community of Independent States)، مثلاً إرشادياً في هذا الشأن.

وقد يؤدي غياب التوفيق إلى استمرار الهجرة القسرية عبر المنطقة، إضافة إلى الاضطرابات و/أو النزاع، حين تُعتبر قوانين المواطنة أو الإقامة الخاصة بدولة ما، وضمن سياق تدفقات التهجير التي لم تجد حلاً، بمثابة تهديد لدولة أخرى.

وبناءً على ذلك، فإن حقوق وواجبات الأفراد الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية مثلاً، لا تكون دالة (Function) على جنسيتهم (أي، هل هم فلسطينيون أم لا). وفي الوقت نفسه، بإمكان الأفراد الذين

1 وبالتالي فهي ليست دولة قومية غير معرفة جغرافياً (De-territorialized Nation-state)، كما نظرت لها الأنثروبولوجية باش وفريتها: (Basch, Glick Schiller and Szanton Blanc 1994). بمعنى أنه أينما يذهب المهاجر الاقتصادي أو القسري فدولته تتحرك معه. فكما بين سميت أن الدول القومية هي "ذات بعد مكاني بحكم تعريفها" (Smith 1998).

يعيشون خارجاً، ممّن يتحدّرون من أصل فلسطيني، التمتعّ بالحقوق والواجبات، حتى لو لم يكونوا مقيمين بصورة دائمة في الأراضي الفلسطينية.

ويجدر التذكير هنا بأنّ مثل هذا الترتيب لن يكون ممكناً إلا إذا استطاعت السلطة الوطنية الدخول في اتفاقيات خاصّة مع الدول المضيفة للأجّئين الفلسطينيين، بما يسهل حصولهم على المواطنة المزدوجة الكاملة. وعليه، ينبغي أن تكون المواطنة الفلسطينية متاحة حتى للأشخاص المقيمين خارج فلسطين. ويمكن لهذا الحلّ، ولا سيّما في ضوء الأسئلة البارزة المتعلقة بإمكانية استيعاب اللاجّئين الفلسطينيين، أن يكون حلاًّ مشرفاً للأشخاص غير الراغبين في العودة، الذين قد يرغبون مع ذلك في الانتماء إلى الشعب الفلسطيني والانخراط في الشؤون العامّة الفلسطينية.

هكذا فإنّ حلّ الدولة الممتدّة هو الذي سيمكّن الفلسطيني اللاجّئ في مصر مثلاً، من أن يتحوّل إلى مواطن يحمل الجنسيات الفلسطينية والإسرائيلية والمصرية التي تمكّنه من الإقامة في أيّ مكان في هذه الفضاءات الثلاثة والعمل في أيّ منها. ويمكنه العيش في غزّة لرخص السكن فيها والعمل في يافا، أو العكس.

ولعل الدولة القومية الوحيدة التي تأخذ هذا الشكل في المنطقة هي إسرائيل، كونها ترى نفسها دولة يهود العالم كله مع طرح غائم لحدودها الدولية وإشكالية علاقتها بأرض إسرائيل، وحدود هذه الأرض، وتقرّر بمبدأ ازدواجية الجنسية لمواطنيها، ولكن كل ذلك لا يمكّنها من أن تكون دولة قومية امتدادية كونها دولة مبنية على مشروع عنصرى استيطاني لا يعطي المساواة لمواطنيه ويحدّد هوية الدولة بديانة الأكثرية الوافدة.

إذا هي دولة امتدادية ليهود العالم فقط بوصفهم جاليات لها يمتلك كل منهم ”حق العودة“، ويتم الدفاع عن حقوق مواطنيتهم التامة في أيّ بلد كانوا. وبالتالي فهي نموذج للدولة-القومية الكلاسيكية، التي تقوم وحدتها على الدين أو الدين-القومية أو القومية البديلة.

يخرج منطلق الدولة القومية الامتدادية من مجرد إدارة مشكلة اللاجّئين، وإيجاد حلول لها بواسطة قوانين الهجرة والإقامة، لي طرح حلاًّ لها بصفته حقاً قومياً مشروعاً دولياً وإنسانياً ويمثّل جوهر الصّراع. فمشروعاً الدولة القومية الامتدادية في الدول العربية والدولة الفلسطينية، يتطابقان مع الحل القومي العربي لمسألة المواطنة في الأمم المجزأة التي تقوم دولة قومية في جزء منها، وهي قريبة من نمط التمييز بين نمط المواطنة والجنسية في الفكر القومي التاريخي الكلاسيكي الألماني، وفي الفكر القومي العربي كما نرى ذلك عند ساطع الحصري وزكي الأرسوزي، وهي بالتالي قريبة من صيغة الوحدة العربية.

إنّ البوتقة العربية هي التي ستسمح للفلسطيني في سوريا مثلاً بأن يكون سورياً وفلسطينياً في آن واحد وكذلك في مصر أن يكون فلسطينياً ومصرياً. هناك عاملان ربّما يلعبان إيجابياً في دعم نموذج الدولة الامتدادية: أوّلاً، وجود اللاجّئ في المنطقة بصفته، كما وصفته حنة آرندت، الفاعل الطليعي (Vanguard) للبشرية (Arendt 1958, 280)، حيث يكشف وجوده فشل نموذج الدولة القطرية الكلاسيكية الصارمة، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، في التعاطي مع حركة الشعوب وتداعيات الحرب والصّراع. وثانياً،

اجتياح الثورات العربية الآتية ليس فقط بتغيير الأنظمة ولكن بقيم جديدة مبنية على تفعيل روح الأمة العربية واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقّ اللاجئین.

ويتوافق حلّ من هذا النوع مع التطوّرات السياسية الحاصلة في مناطق أخرى من العالم، فهو لا يتضمّن الفكرة التقليدية القائلة: "كلّ مواطن في الدولة القومية يرتبط بعلاقة مباشرة مع السلطة السيادية للبلد" (Bendic 1977). كما أنه لا يعكس شروط القبول للحصول على الجنسية/المواطنة، التي تفصل من هم "سكان البلد" عن "الأجانب". وهو، إلى جانب ذلك، لا يوسّع هذا النوع من الانعكاس الذي يستخدم الجنسية أساساً لتحديد الحيّز الجغرافي للدولة القومية.

في أوروبا، على سبيل المثال، أيّ مواطن فرنسي هو أيضاً مواطن أوروبي، يستطيع التوجّه إلى المحكمة الأوروبية لمقاضاة حكومته أو أيّ مجموعة أخرى موجودة في بلده. ويتمتع معظم اللاجئین البوسنيّین، منذ اتّفاق دايتون عام 1995، بوضع الإقامة، أو يحصلون غالباً على الجنسية في إحدى الدول الأوروبية، على الرغم من أنهم يتمتعون بحقّ العودة إلى البوسنة، إضافةً إلى حملهم الجنسية البوسنية.

قد يقول قائل إنّ هذا النموذج طُبّق في دول متطورة تؤدّي فيها العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً، لكننا نجد أيضاً مرونة رسمية أو غير رسمية في العديد من الدول النامية في آسيا (كالعلاقة بين الصين وهونغ كونغ) وأفريقيا (الحدود النفوذة بين مختلف الدول الأفريقية).

لا يزال المشرق العربي أبعد ما يكون عن مرحلة ما بعد القومية (Post-nationalism). مع ذلك، من المهم أن نبيّن أنّ هذا النموذج موجود. وضمن هذا الإطار، وأخذين بعين الاعتبار موقف الغرب الموالي لإسرائيل، بإمكاننا اقتراح ربط فلسطين وإسرائيل بفضاء أوروبي، كإستراتيجية للترغيب تقنع الطرفين بأنه مهّمًا كان نوع فضاء السيادة الوطنية لكلّ منهما، فإنّ هذين الفضاءين الوطنيين هما جزء من حدود الفضاء الأوروبي (European space's frontier).

لقد أصبح النموذج المقترح، والقاضي بالسماح بامتلاك جنسيتين أو أكثر، والذي كان يُعتبر سابقاً تهديداً للنظام العالمي وللدول القومية، مقبولاً، بل محمياً بموجب القانون الدولي (stasiulis & Ross 2006, 330). وهناك بعض المفكرين ممن يعتقدون أنه إذا "كانت المواطنة شاملة وحامية للحقوق، فإنّ المواطنة المزدوجة يجب أن تكون ضعف ذلك" (stasiulis & Ross 2006, 330).

وعلى هذا الأساس، وفي إطار الدولة القومية الممتدة، يمكن مناقشة أفكار المؤرّخ أمنون راز (Amnon Raz) حول الدول المزدوجة القومية: دولة فلسطينية تضمّ فلسطينيين ويهوداً، ودولة إسرائيلية مزدوجة القومية تضم يهوداً وعرباً فلسطينيين. أيّ أنّنا أمام فصل سياسي دون فصل جغرافي.

وهذه الدراسة تقترح نموذج دول قومية امتدادية و تخصّ الدولتين القوميتين الامتداديتين الإسرائيلية والفلسطينية. وهو نموذج متوسّط بين حلّ الدولتين، الذي يؤدّي بنا إلى نظام فصلّ عنصري، نظراً إلى عدم

تكافؤ ميزان القوى، والحلّ الذي لا يلقى شعبية نسبياً، وهو حلّ الدولة الواحدة المزدوجة القوميّة. وقد يكون إنشاء نوع من "الكونفدرالية" (Confederation) هو حلّ أكثر جدوى: دولتان قوميتان امتداديتان، عاصمتها المشتركة القدس، تشكّلان في الوقت نفسه، ودون تقسيم للأرض، دولتين مختلفتين.

إذاً، ثمة إمكانيّتان يُفترض بهما حلّ مشكلة اللاجئيين الفلسطينيين: الأولى بتبني نموذج حلّ الدولتين القوميتين بالمعنى التاريخي الصّارم للدولة القومية، والثانية بتبني نموذج دولتين قوميتين امتداديتين. وإذا كان الحلّ الراهن قد وُضع على أساس الافتراض القائل إنّ عودة اللاجئيين هي مسألة استقرار ديموغرافي وسياسي، فإنني أعتقد، وضمن الإطار الجديد، أنّ الجدل ينبغي أن يتحوّل إلى مسائل أخرى مهمة، كالمواطنة والحركية الدورانية (أي حراك جغرافي للفرد بين عدّة دول بما في ذلك دولة الأصل).

ويميّز هذا الحلّ بين المواطنة والإقامة الفعلية، ففي حين يجب أن يستفيد جميع اللاجئيين من تعدّد الجنسيات (أو تعدّد المواطنة في حالة فلسطينيي لبنان، حيث يرفض الكثير من اللبنانيين إعطاء الفلسطينيين الجنسية اللبنانية)، فإنّ هذا لا يعني بالضرورة حدوث حركة جماعية للسكان، ولو افترضنا أنهم يستطيعون ذلك بموجب حقّ العودة. وبعبارة أخرى، ينبغي لأيّ حلّ أن يكون إقليمياً (بشرط أولي وهو احتفاظ الفلسطيني بحقّ العودة)، وإلاّ أدى غياب التنسيق بين الدول المضيفة، ودول الأصل إلى دوران اللاجئيين في مسارٍ دائم (Perpetual Orbit) بين الدول بسبب عدم حصولهم على وثائق مواطنة/إقامة.

يمكن لاقتراح حصول الفلسطيني على ثلاثة جنسيات أن يشكّل أحد الحلول العادلة الممكنة لمشكلة اللاجئيين، لكن الدول القومية في المنطقة قد تفضّل حلاً آخرى ذات منهجية غير مستندة على الحقوق. على سبيل المثال، ثمة ترتيبات قانونية أخرى تعتمد على الإقامة، لا على الجنسية/المواطنة، قد تكون مُجدية، وهي تسمح للاجئيين بالحصول على عدة تصاريح إقامة بدل الحصول على عدّة جنسيات.

لكن هذا الوضع سيولّد نزاعات بدل أن يحلّها، لأنّ دول المنطقة عادةً ما تسرع في طرد غير المواطنين في حال أيّ نزاع اجتماعي أو سياسي. ثمة إمكانيّة أخرى وإن كانت أسوأ، تعتمد على الهجرة الدورانية التي تديرها وتنظّمها دول المنطقة، إذ تحدّد الحصص من عدد اللاجئيين المسموح بإدخالهم، بحيث تتناسب الحصص مع احتياجات العمالة في قطاعات اقتصادية معيّنة. والحالتان هما محاولتان للهروب إلى الأمام بدل إيجاد حلّ عادل لمشكلة اللاجئيين القائمة على احترام حقّ العودة.

فيما يتعلق باستحقاق أيلول/سبتمبر وعلاقته بحقّ العودة، فإنني أستغلّ الفرصة لفتح النقاش حول موضوع فيما إذا كان بالإمكان العمل على إيجاد سيادة على جزءٍ من الأرض الفلسطينية، وفي الوقت نفسه إيجاد حلّ عادل لقضية اللاجئيين، وبالتالي تبني تسوية تاريخية لا تغيب الحقوق المشروعة للاجئيين.

إن هناك ثلاثة سيناريوهات: الأوّل أن تؤسّس القيادة الفلسطينية لدولة قومية فلسطينية في حدود عام 1967 بطريقة فجّة، والتي لا يمكن إلّا وأن تدفن، وهي في مخاض الولادة، حقّ العودة إلى كافة القرى والمدن التي هُجر الفلسطينيون منها. والسيناريو الثاني، أن تقوم القيادة، بالبحث عن حلّ خلاقٍ لدولة قويّة

سمّيتها ”امتدادية“، والتي يمكن أن لا تعارض مبدأ حقّ العودة وتؤسّس لروحية العدالة والحقّ ضمن تسوية تاريخية لقضية الصّراع العربي- الإسرائيلي. أمّا السيناريو الثالث فهو استمرار لوضع السلطة الوطنية الفلسطينية؛ وهي مؤسسة وظيفية ذات سيادة وهمية وليس لها قدرة على التعامل مع مشكلة اللاجئين وحقّهم في العودة.

اعتبر السيناريو الثاني بمثابة رافعة من أجل البدء في مرحلة جديدة مبنية على عودة المقاربة الحقيقية؛ ومقاربة القانون الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي؛ وإعادة الوجه العربي للقضية (كون العرب يذهبون موّحدين إلى الأمم المتّحدة)؛ ورفض اختزال العمل السياسي في المفاوضات ذات الوساطة الحصرية الأميركية؛ ودعم المقاومة، بحيث يصبح هذا الاستحقاق مبشّراً بأفاق جديدة، خاصّةً وهي تتزامن مع حراك عربي ثوري ودعم من الديمقراطيات العربية الناشئة.

وضمن هذه الرافعة نظمت الشبكة الفلسطينية-الأميركية (US-Palestinian Community Network) مسيرة في 15 أيلول/سبتمبر 2011، أمام مبنى الأمم المتحدة للمطالبة بـ ”السيادة، المساواة، وتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين“، باعتبارها مطلباً واحداً في دولة قومية امتدادية ذات توجه حسّاس لمفهوم المواطنة.

إنّ منهج الحلّ الخلاق المبني على الدولة القومية الامتدادية؛ هو أولاً حلّ يتناسب مع روح العروبة والقومية العربية، وحركة التاريخ المتمثلة في تشكل دول قومية مرنة. إنه ليس فقط منهجاً سياسانياً يتركز بدرجة على كيفية حلّ المشاكل (بما في ذلك حقّ العودة)، والخروج منها بشكل مقبول مُرضٍ للطرفين المتنازعين أو المتخاصمين، بحيث يجد كلّ طرف حلاً لمشكلته فيها. ولكنه قد يتجاوز حدود التوجّه إلى دائرتي صنع القرار حول تسوية قضايا الخلاف والنزاع والصّراع إلى الدعوة لتشكّل رأي عام ضاغط بشأنها.

رقص اللاجئين على إيقاع الثورات العربية

إن الثورات العربية هي ثورات وطنية² ولكن تدايعاتها قومية. وقد قامت هذه الثورات باستعادة البعد القومي وعززت، ولكن بشكل أقل، البعد الإسلامي (العلاقة مع تركيا وبعض دول شرق آسيا). إن حفاوة الاستقبال الشعبي والرسمي لإسماعيل هنية، رئيس وزراء الفلسطينيين من الحكومة المقالة، بالحشود الهائلة في مصر

2 لقد أسقطت روح الثورات العربية مقولة ”لا صوت يعلو فوق صوت المعركة“ التي توجت لفكر هرمي يضع الأولوية للمعركة مع إسرائيل والامبريالية على حساب قضايا الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. وقد ظهر ذلك جلياً في خطاب بعض الأنظمة العربية ولكن أيضاً بعض الأحزاب السياسية التي عسكرت المجتمع وسمحت لأجهزة الأمن والعسكر بلاستحواد على المناصب المدنية تحت حجة أولية المعركة.

وتونس لأكبر دليل على عمق عربي جديد للقضية الفلسطينية في كل وقع الحراك العربي.³ ورغم ذلك فيمكن تخيل سيناريوهات أقل وردية. لذا فإن تداعيات الثورات العربية مازالت مفتوحة وأن العلاقة بين هذه الثورات والقضية الفلسطينية (وخاصة قضية اللاجئين) هي علاقة تأثير وتأثر.⁴

لقد أعادت الثورات العربية بناء مشروع الوحدة العربية من الأسفل، ولعبت الفضائيات العربية دوراً حاسماً في ذلك بتشكيل مجال عمومي عربي يتجاوز الدولة القومية (nation-state). وإذا كانت القضية الفلسطينية هي عامل لحمة لدى الكثير من الشعوب العربية، فإن موضوع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية أصبحوا عوامل لحمة أخرى. وبالتالي أصبحت المظاهرات تدمج الشوارع العربية متضامنة مع ثوار عدن والتحرير وتونس وباب عمر في حمص، ودرعا... الخ.⁵ في ظل هذه التشكلات الهوياتية العربية الجديدة، يطرح موضوع القضية الفلسطينية بشقين: أولاً: إنهاء الاحتلال وهزيمة المشروع الصهيوني وثانياً، حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مبنياً على حق العودة ولكن أيضاً إعطائهم الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لهم، حسب مقررات حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية حول اللاجئين وبالتالي هزيمة المشروع اليميني العنصري من بعض الدول العربية.

قامت الثورات العربية بتشكيل هوياتي جديد ولكن أيضاً بتفعيل إشكال جديدة من الذاتية السياسية (subjectivity) والفعل السياسي وهو فضاء الفعل اللاعنفي السلمي. في هذا الفضاء تم تفعيل المجال الأهلي (common sphere) بعد أن ثبت أن التنظير الذي اختزل المجتمع الى ثنائية المجال الخاص و المجال العمومي غير قادر على فهم ديناميات الحراك السياسي و الاجتماعي في المنطقة. دعوني أذكركم أن يوغور هابرماس قد بشر بأهمية المنظمات الأهلية والأحزاب والنقابات في المجال العمومي باعتبارهم الوسيط بين المواطن والدولة. بينما قام طوني نيكري ومايكل هارت (Hardt and Negri 2009) بإضافة المجال الأهلي الذي أصبح يلعب الدور الرئيسي في حراك المجتمعات وليس المجال العمومي.

3 ففي الثورتين المصرية والتونسية لم تغب موضوعة الصراع العربي-الإسرائيلي ولو أنني سررت أن هذه الموضوعة لم تكن من الموضوعات ذات الأولوية في هذه الثورات. فكلتا النظامين هما من محور الاعتدال، وهذا ما جعل هناك هوة سحيقة بين خطابيهما ومشاعر الجماهير التي رأت في اعتدالهما بطاقات خضراً لاستمرار المشروع الاستيطاني الإسرائيلي وحصار غزة وقمع الفلسطينيين. لقد أثار انتباهي بعض الكتاب في جريدتي الأهرام والأخبار الحكومتين الذين انتقدوا مبارك لاستقباله ننتياهو في 4 كانون الثاني/يناير في اليوم الثاني لإعلان إسرائيل عن هدم أربعة بيوت عربية في القدس وقصف غزة وقتل ثلاثة فلسطينيين فيها. وبهذا المعنى، فإن إرهاب إسرائيل في هاتين الثورتين له معنى. فلن يستمر الوضع العربي الضعيف المستجدي للدفاع عن أنظمتها. واحد السيناريوهات المحتملة هو إرجاع الدور القائد إلى مصر ودورها الوجودي العربي، وتمكين ممثلي الشعب الفلسطيني (منظمة التحرير وحماس) من مقاومة المشروع الصهيوني. أثار انتباهي استخدام كلمة الكرامة كثيراً في خطاب ممثلي الثورتين. فكرامة الأمة قد أهانتها الأنظمة العربية بتبعيةها إلى الدول المؤيدة لسياسات الكيان الصهيوني.

4 يبني هذا القسم من البحث على مراقبة حثيثة لمسارات الانتفاضات العربية ومجموعة من المقابلات التي أجريتها مع نشطاء في الانتفاضات العربية وبعض القيادات الفلسطينية.

5 هذه الهوية القومية التي هي في المخاض هي في تمفصل مع هويتين أخرتين. الهوية الأولى هي الهوية الوطنية. إن أية قراءة كوفمانية للساحات المحررة (حسب تعبير دارم البصام) نرى أنها تحولت إلى مختبرات لولادة مشاعر وطنية جديدة والتي فيها الكثير من التضامن والتكافل والتضحية. استحضرت هنا الحالة السورية: فبينما يؤكد الجميع في خطورة نشوء نزعات طائفية في سورية هذه الأيام، لم ينتبه الكثير إلى تشكل الهوية السورية الجديدة. بمعنى هذا البلد الذي اخترقه ونخرته الفساد والنيلويرالية قد كرس هويات محلية جغرافية بعض الأحيان وطائفية في أحيان أخرى وخلق حواجز بين هذه المحليات. يمكن الكلام الكثير كيف كان أهل حلب يزدردون أهل ادلب أو كيف يقوم أهل دمشق بعمل أحكام قيمية سلبية عن "شواي" دبر الزور و"فلاحي" حوران، والبدو والأكراد. لقد أعادت الثورة السورية اللحمية المجتمعية وخلقنا هوية جديدة مبنية على المواطنة التي تحترم الخصوصيات التاريخية لبعض الفئات الإثنية والأقليات، ولقد ساعد في تكريس هذه الهوية الوطنية لدى المعارضة هو معارضتها لخطاب السلطة الطائفي الذي اختزل هذه الثورة في أول خطاب لبشار الأسد إلى موضوع "الفتنة". نعم، هناك تشكل هوياتي وطني جديد الذي سوف يشكل الحصن المنيع أمام نشوء هويات محلية وطائفية وهو التشكل الجديد والذي يمكن أن تلعب فيه القوى الخارجية دور في فصل حقوق الأقليات عن موضوعة المواطنة للجميع.

دعوني أقول أن المجال الأهلي هو الذي جعل من ميادين التحرير وفي السويس والإسكندرية وصنعاء وعدن وباب عمر (الساحات المحررة) الأماكن التي تشكل منها فعل جمعي أكبر بكثير من قدرة أي من المنظمات غير الحكومية أو النقابات أو الأحزاب السياسية من عملها. لقد انتقل شكل الفعل السياسي والناشطي من هذه الأماكن إلى فلسطين لتتولد هناك أشكال جديدة من الحركات الاحتجاجية التي ربطت بين الوطني والاجتماعي والسياسي وهموم الحياة اليومية. وسأجلب هنا أربعة أمثلة على هذا التأثير في الثورات العربية.

المثال الأول: منذ بدء الانتفاضات العربية، خرج فلسطينيو الضفة وغزة بمظاهرات يطالبون ليس بإنهاء الاحتلال، ولكن بإنهاء الانقسام بين الضفة وغزة، بين فتح وحماس، الخ. باعتبار أن تدعيم الجبهة الداخلية هو مقدمة لإنهاء الاحتلال. لقد دعا شباب فلسطين عبر "الفيس بوك" إلى الثورة رافعين شعار "الشعب يريد انتهاء الانقسام" وقد حددوا يوم 11 شباط/فبراير 2011 لأن يكون هجوم الحسم؛ ولكن العالم آن ذاك كان مشغول في الحالة المصرية. وبعدها تحدد موعد آخر وهو 5 آذار/مارس لمسيرات في الضفة وفي غزة للمطالبة بإنهاء الانقسام وقد قامت أجهزة الأمن في الضفة وغزة بقمعها رغم إنها كانت سلمية ورافعة لأعلام فلسطينية. ورغم ذلك فقد قامت تلك المظاهرات بتحريك ملف المصالحة (ابراش 2011). وفعلا رعت الدوحة، في 6 شباط، استكمال المصالحة الفلسطينية بين الزعيمين محمود عباس وخالد مشعل، لتبدأ بعدها الخطوات التنفيذية بتأليف حكومة توافقية برئاسة عباس وتفعيل منظمة التحرير، وصولاً إلى إجراء الانتخابات.

المثال الثاني: هنالك مشكلة ربط المخيمات بالنسيج الحضري للمدن المحيطة بها ونتج ذلك عن إهمال "متعمد" للمخيم ذات الأغلبية الفقيرة، التي لا تنتخب في المجالس المحلية. وفي هذا السياق قام أهالي مخيم العروب باستقطاع ارض في المنطقة المحاذية للمخيم لبناء ملعب كرة قدم بعد أن رفضت إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية (لأسباب مختلفة) السماح في بناء هذا الملعب.⁶ دعوني أقول بشكل عام أنه لم يعد مقبول في عصر الثورات العربية رفع شعار تحرير القدس بدون تحرير المخيمات من التمييز كفضاء سكان بدون خدمات من الدولة اللبنانية أو كأماكن للاجئين حرموا من الحقوق الأساسية في العمل والتملك.

والمثال الثالث هو عن مقاومة إلى المشروع الاستيطاني من الداخل بواسطة مجموعات ليست مرتبطة بالمؤسسات الكلاسيكية للمجتمع المدني وإنما بواسطة المجال الأهلي القاعدي ذات الروابط المرنة والضعيفة مع المجتمع المدني والتي لها امتدادات محلية وتضامنية عالمية. وبما أن العلاقات الدولية هي انعكاس لمصالح سياسية واقتصادية، تقوم حركة المقاطعة وإنهاء الاستثمارات في إسرائيل (BDS) بتفعيل أدواتها، مقاطعة كل الاقتصاديات والمشاريع الثقافية للدول الداعمة للمشروع الكولونيالي الإسرائيلي. من هنا يطرح بعض الشبان الفلسطينيين عمل مقياس (index) للمواقف الرسمية الدولية لربط شدة المقاطعة بمدى دعم هذه الدول للكيان الصهيوني وعقلنة المقاطعة. فقد أعلنوا أنهم لا يقاطعون الشركات اليهودية بل الشركات الداعمة لإسرائيل. باختصار هناك تأثيرات هامة للثورات العربية في مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي وذلك بتفعيل المجال الأهلي القاعدي.

6 مقابلة مع ساندي هلال.

أما المثال الرابع فقد قررت مجموعة من الشباب الفلسطيني استخدام شبكات التواصل الاجتماعية للقيام بمسيرات حاشدة نحو حدود الكيان الصهيوني. وفعلاً قامت هذه المجموعة الشبابية المستقلة بتنظيم مسيرة كان هدفها إعادة الملف الحقوقي على الطاولة بعد أن همشه تكييف الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي مع متطلبات عقدين من التفاوض مع إسرائيل. وإذا كانت المسيرة الأولى في 15 أيار/مايو ناجحة جداً من حيث التعبئة إلا أنها أدت إلى فقدان عدد من الشباب الذين تم رميهم بالرصاص من قبل جنود الجيش الإسرائيلي وذلك على حدود لبنان الجنوبية وحدود السورية مع الجولان المحتل. وليس من نافلة القول أن نبين انه تم إجهاض الحركات الشبابية من قبل الكثير من الفصائل الفلسطينية التي رفضت أن يلعب هؤلاء الشباب دوراً مستقلاً عنهم في قيادتهم لمسيرات العودة.⁷ وهو نفس الموقف الذي اتخذته فصائل التحالف القريية من سورية من مسيرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي نظمتها شبكة من 112 منظمة أهلية فلسطينية واتحادات شبابية تابعة لبعض فصائل منظمة التحرير في حزيران 2010.

اعتبر بعض من قابلناهم من قيادات المجموعة الشبابية الفلسطينية التي نادى بالحشد نحو حدود الكيان الصهيوني بأن ما حصل في الأسبوع الذي تلا ذكرى النكبة على الحدود السورية (المسيرة الثانية) ليس له علاقة بالفعل الرمزي لعودة اللاجئين، ولكن نوع من أنواع الرسائل التي أرسلها النظام السوري للعالم على أنه على استعداد أن "يزعج" الإسرائيليين في حال استمر الضغط العالمي عليه.⁸ لقد أدت مسيرات 27 أيار/مايو إلى مقتل 14 شخص و 8 آخرين من مخيم اليرموك بعد أن أحرق أهالي الضحايا مقر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة- بسبب ما عبروا عنه من أن هذا التنظيم قام بإرسال أبناءهم إلى الحدود بدون حماية وبتهور.

7 للمزيد من التفصيل أنظر إلى (شاهين 2011).

8 أنظر إلى مقابلة رامي مخلوف في نيوروك تايمز الذي ربط بين استقرار النظام السوري والاستقرار في إسرائيل.

قائمة المراجع العربية:

- ابراش، إبراهيم. 2011. الثورات العربية وفلسطين استعادة البعد القومي إلى تعزيز البعد الإسلامي؟ مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 87: 7-18.
- بشارة، عزمي. 2002. لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الأولى. رام الله: مواطن.
- حنفي، ساري. 2010. الدولة- القومية غير المرنة والمواطنة المرنة في الوطن العربي. إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، عدد 10: 29-56.
- شاهين، خليل. 2011. المصالحة الفلسطينية بين نعي عملية السلام وتجاهل دروس الربيع العربي. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 87: 131-148.

قائمة المراجع الانجليزية:

- Arendt, Hannah. 1958. *The Origins of Totalitarianism*. MG15, 2nd enl. ed. New York: Cleveland World Pub. Co.
- BASCH, Linda, Nina GLICK SCHILLER, and Cristina SZANTON BLANC. 1994. *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States*. New York: Gordon and Breach.
- Bendix, Reinhard. 1977. *Nation-building and citizenship*. Berkeley: University of California Press
- Hardt, Michael and Antonio Negri. 2009. *Commonwealth*. USA: Harvard University Press.
- Smith, Robert. 1998. Reflections on Migration, the State and the Construction, Durability and Newness of Transnational Life. In *Soziale Welt Transnationale Migration*, 12. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.
- Stasiulis, Davis & Darryl Ross. 2006. Security, flexible sovereignty, and the perils of multiple citizenship. *Citizenship Studies*, vol. 10: 329-348.
- Takkenberg, Lex. 2007. The search for durable solutions for Palestinian refugees: a role for UNRWA? In *Israel and the Palestinian refugees*. Eds. Sari Hanafi, Eyal Benvenisti, & Chaim Gans, 373-386. New York: Springer.

ملحق

اللاجئون الفلسطينيون: أجيال مختلفة ولكن هوية واحدة

فيليبو غراندي

السيد نائب الرئيس، روجر، عاصم، الزملاء والأصدقاء الأعزاء،

إنه لمن دواعي الشرف الحقيقي لي أن تتم دعوتي لإلقاء الكلمة الافتتاحية في مؤتمر يناقش قضية لاجئي فلسطين، والذين يشكلون مجتمعا تحتل الأونروا مكانة مميزة في تاريخه. وإنني سعيد على وجه الخصوص لأن أعود مرة أخرى إلى هذه الجامعة التي تعد قلعة للتعليم الفلسطيني والعربي، وتعد بشكل قليل أيضا بيتا للأونروا. وفي هذا الخصوص، فقد سرّني أن تم الإعلان بأن معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت والأونروا سيوقعان اليوم مذكرة تفاهم تهدف إلى تقوية التعاون بيننا وتعزيز أهدافنا المشتركة.

وإنني أتقدم بشكري الخالص لكم أنتم أيها العلماء البارزون الحاضرون اليوم لتفانيكم في إسفاب قوة البحث الأكاديمي وحصافته على سعيينا المشترك لتحسين رفاه اللاجئين وحمايتهم. إن هذا المؤتمر بمثابة فرصة لمشاركة تقييم الأونروا للحقائق المعقدة والمؤلمة غالباً والتي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون، وذلك في الوقت الذي نتفكر فيه بما يستحقوه من حقوق غير قابلة للتجزأة، الآن وحيثما كانت إقامتهم وفي سياق التوصل لحل لمحتهم. ينبغي أن يستند الحل إلى المبدأ الأساسي للعدالة الشاملة. إن أي شيء أقل من ذلك - وهذا يعني أن أي إجراء أو أية مبادرة تستبعد أو تنكر حقوق اللاجئين وتفشل في وضع نهاية لمعاناتهم الطويلة - لا يمكن أن يكون عادلاً أو دائماً.

واسمحوا لي أن أضيف هنا بأنني سعيد بوجود العديد من الطلبة هنا هذا الصباح ليشاركونا في نقاشنا.

إن محنة لاجئي فلسطين مرتبطة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي غير المحلول، والذي يشترك معها بهالة من الصعوبة المكتسبة على مر الحروب والأزمات السياسية التي لا تحصى، والتي تخللتها محاولات عديدة لا طائل لها - حتى الآن - للتوصل إلى حلول. إن المجتمع الدولي، بوقوفه عاجزاً عن التصرف كوسيط نزيه بين الأطراف، ليتحمل مسؤولية كبيرة في الفشل السياسي الذريع الذي أظهرته عملية السلام في الشرق الأوسط لغاية اللحظة. إن هذا الأمر، من بين أمور أخرى، قد ولد إحباطاً هائلاً في أوساط الفلسطينيين. وبالنسبة للاجئين فلسطين، وبالإضافة إلى خيبات الأمل المتكررة لمحاولات السلام الفاشلة، فإن إحساسا بالاستبعاد من تلك الجهود قد عمل على زيادة الغضب والقلق حيال مستقبلهم. لقد سمعت مراراً وتكراراً اللاجئين يقولون أنهم يشعرون بأنهم منسيون ومهملون بعد مرور 60 عاماً من النفي.

إنه لأمر صحيح أن لاجئي فلسطين قد تمتعوا بضيافة استثنائية على مر العقود، وخصوصاً في الأردن وسورية، وأنهم حصلوا على دعم دولي كبير سواء من خلال الأونروا أم من خلال العديد من الوسائل

الأخرى، إلا أن المساعدات - بسبب الصعوبات المالية - لم تكن قادرة أبداً على الإيفاء بكافة احتياجاتهم. وقد عاش اللاجئون أيضاً في بيئات متغيرة على الدوام وغالبا في بيئات مهددة شكّلتها قوى محلية سياسية واجتماعية واقتصادية كانت تتفاعل باستمرار مع لاعبين خارجيين لديهم القوة. إن هذه السياقات المتغيرة لم تخدم مصالحهم أو تقربهم من تحقيق تطلعاتهم الرئيسية بإيجاد حل عادل، حتى لو كانوا قد خطوا خطوات كبيرة على المدى الطويل في تطوير إمكاناتهم وفي تقديم مساهمات رئيسية لتنمية السلام في مجتمعاتهم وفي المنطقة. وللأسف، ومنذ عام 1948، فلطالما كانت السمة البارزة لوضع اللاجئين تتمثل في تراكم هشاشتهم، وكان الضعف والانكشاف يعدان تجربة مشتركة للأسف لكافة اللاجئين في المنطقة.

إن تشتت اللاجئين، وبصورة رئيسية في المناطق التي تعمل فيها الأونروا - لبنان وسورية والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة - قد دفع بهم نحو خطوط الصدع المضطربة العرقية والدينية، الأمر الذي جعلهم عرضة لانعدام الأمن في المجتمعات التي يعيشون فيها. ومع كل جولة من جولات العنف، كان يتم إضافة طبقات جديدة من الألم لشعب مجروح كان تعرضه أصلا للطرد في عام 1948 سببا في تجريده من أي شعور أساسي بالأمن والانتماء.

إن التعرض للعنف هو السمة الأكثر وضوحا لهشاشة اللاجئين، إلا أن أنواعا أخرى ومختلفة من الاقصاء - السياسي والاجتماعي والقانون والاقتصادي - طوقت العديد من اللاجئين في حياة الفقر المدقع مع محدودية الفرص المتاحة لتنمية أنفسهم وتطوير مجتمعاتهم. وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن هذا على وجه الخصوص بارز للغاية في لبنان حيث يمنع اللاجئون من التوظيف في غالبية القطاع الرسمي، بدءا من الامتلاك القانوني للممتلكات والوصول العادي للتعليم العام أو الخدمات الصحية إلى جانب تلك التي توفرها الأونروا أو المؤسسات الفلسطينية مثل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ولتقدير النتيجة النهائية لتلك السياسات، فلا يحتاج المرء سوى للقيام بجولة داخل إحدى المخيمات في ضواحي بيروت - كبرج البراجنة أو شاتيل على سبيل المثال، حيث يعيش عشرات الآلاف في ظروف مكتظة وغير صحية. إن ثراء الحياة الاجتماعية في المخيمات - وهو مصدر للمرونة يعمل على المحافظة على اللاجئين - لا يمكن أن يخفي أو يمحو البؤس والشعور بالإحباط اللذان يبدوان واضحين في كل زقاق.

وحتى في البلدان المضيفة التي منحت لاجئي فلسطين مجموعة مثالية من الحقوق والحريات، بما في ذلك سبل الوصول للفرص الاجتماعية الاقتصادية، فإن شبح انعدام الأمن والاستبعاد لا يزال ماثلا. ففي الأردن، والتي هي لغاية الآن الأكثر استقرارا بين البلدان المضيفة، فإن اللاجئين فيها مع ذلك يعدون من مرتبة أدنى - ومن بينهم 130,000 فلسطيني تعرضوا للتشريد مرتين، أولاهما إلى غزة في عام 1948 وثانيهما مرة أخرى إلى الأردن في عام 1967 - ويواجهون عقبات أمام دخولهم سوق العمل وحيازة الممتلكات والوصول للخدمات العامة. إن معدل الفقر بينهم والبالغ 64% هي نسبة أعلى بكثير من المعدل الوطني، ولكن فرصهم بالخروج من دائرة الاستبعاد والتمهيش محدودة.

وهناك مثال آخر أكثر إلحاحا على هشاشتهم يبرز حاليا في سورية. لا بد من التوضيح هنا بأنه وعلى

الرغم من بدء الاضطرابات العنيفة في منتصف شهر آذار، إلا أن لاجئي فلسطين لم يكونوا أهدافا مباشرة لعمليات العنف. وعلى أية حال، فقد حدثت نوبات كانوا خلالها الأشد تضررا جراء الوضع. ففي اليرموك في حزيران، وفي حماة في تموز وفي اللاذقية في آب، على سبيل المثال، امتد العنف إلى مناطق يقطنها اللاجئون، وكان لذلك في بعض الأحيان عواقب مأساوية. إن تقييمنا الخاص هو أن تلك كانت مجرد أحداث ولا تشكل نمطا. ولكن وفي الوقت الذي تأمل فيه الأونروا بأن يستمر اللاجئون بمنأى عن الظروف السيئة، إلا أن الأحداث في سورية تعد دليلا على أن التعرض للعنف وغير ذلك من أشكال الهشاشة ليست بعيدة أبدا عن حياة لاجئي فلسطين في الشرق الأوسط.

إلا أنه وقبل كل شيء، فإن الفلسطينيين ولاجئي فلسطين هنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة يرون حقوقهم وكرامتهم تتعرض لأشد أشكال الانتهاك. إن كافة جوانب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تقريبا قد تكشفت في وجه الاحتلال الإسرائيلي وهيكله القسرية للحرمان. إن الفلسطينيين (بمن فيهم اللاجئيين الذين يشكلون 40% من إجمالي عدد السكان) قد توجب عليهم أن يتعايشوا مع 44 عاما من الاحتلال العسكري.

وفي غزة، لا يزال الحصار غير القانوني يعمل على تفتيت حياة مليون ونصف من السكان، 70% منهم من اللاجئيين المسجلين لدى الأونروا. وبالنسبة لبعض المراقبين، فإن هذه الآثار ليست واضحة على الفور حيث أن تدفق البضائع عبر الأنفاق الأرضية التي تربط غزة بمصر يعمل على ضمان أن البضائع الاستهلاكية متوفرة، على الأقل لأولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليفها. وبالإضافة لذلك، فإن التخفيف الجزئي المرحب به على القيود والذي أعلنت عنه إسرائيل في العام الماضي قد سمح تدريجيا للأونروا ولوكالات الأمم المتحدة الأخرى بالبدء بإعادة بناء البنية التحتية التي تعرضت للتدمير أو التلف خلال سنوات النزاع، على الرغم من أن الإجراءات المرهقة؛ إضافة إلى تأثير الاختناق الناجم عن الاضطراب للجوء إلى تمرير كافة البضائع عبر نقطة عبور واحدة ذات قدرات محدودة، ما يعني أن مشاريع إعادة الإعمار لا يمكن أن يتم تنفيذها إلا بواسطة الوكالات الدولية وبوتيرة غير كافية إلى حد كبير بالنظر إلى احتياجات السكان.

ولا ينبغي لأحد أن يتخدد من غياب الجوع الواضح في غزة أو من المظهر الخارجي للشوارع المزدهمة والصاخبة؛ فذلك مجرد حجاب رقيق من الحياة الطبيعية الذي يخفي وراءه بؤسا عميقا من المعاناة البشرية التي تؤثر على كافة أوجه الحياة لأشخاص طبيعيين في بيئة حضرية كبيرة ومتقدمة - كاقتمادهم المنزلي وتوفر الخدمات الأساسية ونوعيتها ومياه الشرب النظيفة وإمدادات منتظمة للكهرباء وذلك من بين أمور أخرى كثيرة. وفوق كل شيء، فإن الحصار الإسرائيلي يعمل على خنق الاقتصاد، وخصوصا بسبب منع الصادرات للأسواق التقليدية وإسرائيل نفسها والضفة الغربية؛ إن غزة حاليا تستورد البضائع التي كانت تقوم بتصديرها في يوم من الأيام. لقد عمل الحصار على تدمير القطاع الخاص الذي كان مزدهرا، كما عمل على تدمير الإمكانيات الفنية للزراعة وصيد الأسماك، وأخيرا وليس آخرا تدمير دورها كقوة من أجل السلام والاستقرار.

وينبغي للمرء بطبيعة الحال أن يذكر ضرورة تمكين الأشخاص من التنقل بحرية أكبر من وإلى قطاع غزة، وهو الأمر الذي يكافح الغزيون من أجله باستمرار. إن هذا الوضع يجعل من التنازلات الصغيرة وكأنها تقدما كبيرا، بالرغم من أن حرية الحركة تعد حقا أساسيا يعده معظم الأشخاص في العالم أمرا مفروغا منه. إن القيود الشديدة التي تفرضها كل من إسرائيل، ومؤخرا جدا مصر، تعمل على مفاقمة الظاهرة الأعمق والأكثر دراماتيكية للحصار - وأعني الكيفية التي تؤثر بها على نفسية الإنسان من خلال غرس إحساس لديه بالعزلة العميقة والدراماتيكية. إننا نختبر ذلك مباشرة من خلال عمل المستشارين في عيادات الصحة العقلية التابعة لنا (والتي هي نفسها عرضة لخطر الإغلاق في العام القادم إذا لم يتم توفير تمويل عاجل لها من قبل المانحين). إن أولئك الموظفين مشغولون بتقديم الدعم النفسي الاجتماعي لآلاف الغزيين المتضررين من الوضع ومن نشر الأسلحة الثقيلة على الأهداف في غزة قبل وأثناء الحرب التي دارت رحاها في شتاء عام 2008. إن كل توغل عسكري داخل القطاع يعمل على تجديد الصدمة العميقة والضغط النفسية التي أصبحت مزايا قياسية للحياة في غزة. وكل تهديد بتصعيد عسكري، مثلما حدث في الأسابيع الماضية، يبعث موجات من الرعب في أوساط المجتمعات في القطاع.

إن ما تنقله تلك الحقائق هو أن الوسائل العسكرية لمعالجة النزاع، بما في ذلك معاقبة شعب بأكمله يعاني أصلا من الحصار، وبما في ذلك إطلاق الصواريخ، يؤثر على المدنيين ولا يعمل بالتالي على خرق قوانين الحرب فحسب بل وأيضا إطالة أمد المحنة العميقة والمتنوعة وغير المحتملة التي يعاني منها شعب غزة.

ولست أقترح هنا وجود حل بسيط للأزمة في غزة، وذلك في ظل انعدام التناسق في القوة وبرامج العمل التي يبدو أنها ليست قابلة للتوفيق. ولست أقترح بالمناسبة أن الخلاف الأخير بين الفصائل الفلسطينية الرئيسة قد جعل الرغبة بالسلام أو الوسيلة لتحقيقه قد أصبحت أسهل. وفي هذا الخصوص، اسمحوا لي أن أعيد تقدير الأمين العام للأمم المتحدة لجهود المصالحة ونصائحه بأن تجري تلك الجهود بطريقة تفضي إلى تحقيق السلام.

وكما تعلمون جميعكم من واقع تجربتكم اليومية، فإن الاحتلال العسكري في الضفة الغربية يأخذ أشكالا أكثر تعقيدا. إن القيود المفروضة على الحركة، بما في ذلك الجدار العازل في الضفة الغربية، تعد الأكثر عدوانية والأشد خنقا، حيث أن حركة الفلسطينيين لا تحدث إلا بإذن من السلطة المحتلة. وبدون الحرية بالتنقل بحرية، فإن الفلسطينيين محرومون بطريقة منهجية من أحد الشروط الأساسية للحياة الطبيعية.

وهناك مظهر آخر من مظاهر الاحتلال وهو الدورة المستمرة من هدم المنازل والإخلاءات ومنع تصاريح البناء التي يتعرض لها الفلسطينيون - بما في ذلك اللاجئون - ومنازلهم وممتلكاتهم، وخصوصا في القدس الشرقية. إن معدل وتيرة عمليات الهدم لا تترك أي مجال للشك حيال الطبيعة المنهجية والمتعمدة لتلك الممارسات.

وفي الوقت نفسه فإن المستوطنات الإسرائيلية تتوسع بشكل لا هوادة فيه فوق الأراضي الفلسطينية في كافة أرجاء الضفة الغربية. ومن بين العديد من الأمثلة، اسمحوا لي أن أذكر قرية الولجة، وهي قرية لاجئين تقع

جنوب القدس. إن عدة زيارات للقرية قد تركت لدى صورا لا تمحى من زحف المستوطنات بتقدم مطرد فوق أراضي ذلك المجتمع مخلفة سجايا يحول بينها وبين مالكيها الأصليين الذين يحرمون من الإذن لبناء أي شيء فوقها والذين يتم هدم منازلهم بشكل منهجي بدون رحمة. وفي كل زيارة كنت أقوم بها، كان وضع المجتمع المحلي يزداد سوءا.

إن السياسات التوأم اللتان تتمثلان في هدم المنازل الفلسطينية وتوسعة المستوطنات تعملان على إثارة قضايا سياسية، وإنني أشير هنا إلى إمكانية تطبيق حل دائم وشامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يتضاءل بشكل مطرد مع كل لبنة يتم وضعها في تلك المستوطنات. وعلى أية حال، فإن تلك القضايا لها كلفة بشرية هائلة؛ حيث يقدر أن هناك ثلاثة آلاف أمر هدم تستهدف المنازل والممتلكات الفلسطينية لا تزال في انتظار أن يتم تنفيذها في الأشهر القادمة. إن هذا سيسبب معاناة حادة لا توصف للآلاف من الأشخاص. وإننا في الأونروا قلقون على وجه الخصوص لوضع العديدين منهم - وهم عائلات اللاجئين الذين يعيشون لعقود في المنفى - والذين سيعني هذا الوضع بالنسبة لهم نزوحا إضافيا من أجل إعطاء مساحة لخلق مشروع استيطاني غير شرعي، وخصوصا في القدس الشرقية وضواحيها. إن علينا أن لا نقع فريسة الوهم، فطالما لم يتم اتخاذ إجراء حاسم من قبل المجتمع الدولي لوقف هذا الاعتداء، فإن الأسوأ لم يأت بعد.

السيدات والسادة،

بالنظر إلى هذه الصورة غير المشجعة، فإنه من الطبيعي أن نسأل عن النطاق الحقيقي لدور الأونروا وأثره سلبا في سياق اللاجئين الذي يتشكل بوساطة السياسة الجغرافية والنزاعات التي تأتي معها. وفي نهاية المطاف، فإننا منظمة تنمية بشرية وإنسانية وليست لنا أية ولاية للتعامل مع النزاع بحد ذاته.

وفي غياب حل عادل لقضية اللاجئين، كما يعرف الجميع، فإن ولاية الأونروا تتمثل في تعزيز رفاه اللاجئين وحمايتهم. وإلى جانب تقديم الإغاثة في أوقات النزاع وحالات الطوارئ الأخرى، وبالترام سخي من الجهات المانحة قمنا باستثمار ما يزيد عن 4 مليارات دولار في التنمية البشرية للاجئين في السنوات العشرة الأخيرة لوحدها، وذلك بإدخال تحسينات ملموسة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات اللاجئين، ومحاولة تمكين الأفراد، وخصوصا الشباب منهم، للحصول على ولاستحداث الفرص التي تساعدهم على أن يقودوا حياة أكثر أمنا وأكثر إيفاءً.

وعندما يتم تسمية إحدى اللاجئين من مخيم عين الحلوة، والتي درست في أمريكا بعد تخرجها من مدارسنا، من قبل وكالة أبحاث الفضاء الأمريكية (ناسا) للمساعدة في إجراء أحدث الأبحاث العلمية ويتم بعد ذلك منحها منحة دراسية كاملة لمتابعة دراسة الدكتوراة في واحدة من الكليات العلمية الرائدة، تكون الأونروا قد قامت بتحقيق هدفها.

وعندما نقوم بإعطاء قرض لأم عائشة، وهي سيدة أعمال تعمل في القطاع غير الرسمي في غزة لم تكن لديها أية وسيلة أخرى للحصول على رأس المال، من أجل مساعدتها في توليد دخل يسمح بإعالتها وإعالة أفراد

عائلتها البالغ عددهم 26 فردا يعتمدون بأكملهم عليها، نكون قد عملنا على إيصال هدفنا في استحداث وخلق فرص عمل.

وعندما تدخل الأونروا، كما حدث في عام 2010، في شراكة مع عائلة الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية من أجل إضفاء الشرعية على حقوق اللاجئين الفلسطينيين للعمل في مجموعة من المهن التي كانوا ممنوعين من العمل بها في السابق، الأمر الذي نتج عنه تعديل غير مسبوق على تشريعات العمل، فإننا نسعى إضافة لذلك إلى تحقيق غايتنا من خلال ضمان أن الحقوق الممنوحة تصبح ممارسة عملية وإمكانية أن يتم تحقيق الأمن الإنساني الأساسي للاجئين الذين طالت معاناتهم في لبنان.

وإنني أعتبر أن خلق فرص العمل يعتبر جانبا هاما بدرجة حاسمة لعمل الأونروا. وهو يقع في صميم ما نقوم بفعله، وما يجب علينا أن نفعله أكثر، لتحسين نوعية حياة اللاجئين الذين نقوم على خدمتهم. واسمحوا لي أن أتوسع هنا وأن أتخذ وضع شباب لاجئي فلسطين في الأراضي المحتلة كنقطة انطلاق لي، حيث يواجهون وتواجه الأونروا معهم بعضا من أكثر التحديات شدة.

إن الشباب ممن هم في الخامسة والعشرون من العمر أو أقل يتجاوز عددهم أكثر من نصف عدد السكان. ما يعني أن غالبية الفلسطينيين هنا قد عاشوا حياتهم كلها في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي. إن ذلك هو واقعهم التكويني. وضمن هذا الوضع السكاني، فإن الشباب اللاجئين يعدون عرضة للمخاطر بشكل فريد. وفي الوقت الذي تعد فيه هذه البيانات مقلقة، فإن على المرء أن يضعها مقابل المنطقة ككل من أجل أن يقدر حقيقة آثارها المروعة.

بمعدل 23%، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها أعلى معدل للبطالة بين الشباب مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم، وذلك وفقا لما سجلته منظمة العمل الدولية في تقريرها الشامل الذي أطلقته في أواخر العام الماضي. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن هذه النسبة تقترب من حاجز الـ 50%، فيما تصل في غزة إلى 66%. ولدى الأخذ بعين الاعتبار بأن هذه المعدلات تتجاوز تلك التي وجدت في تونس ومصر، حيث ساهمت تلك المعدلات في إشعال فتيل الربيع العربي، فلن يكون هناك أي شك حول الظروف القاسية التي يتعامل معها الشباب الفلسطيني بشكل يومي.

وفي ظل هذه الخلفية من الحرمان القسري، وبما لها من آثار سلبية على الشباب اللاجئ، فإن الحاجة إلى إرساء أسس للتنمية البشرية والفرص تحظى بأهمية خاصة. وعلى الرغم من العقوبات العديدة والمتغيرة على اللاجئين وعلى مقدرة الأونروا على تحسين أثارها - بما في ذلك النقص المستمر للموارد - فإنني أؤمن بأن على الأونروا أن تستمر بالعمل من أجل تمكين الشباب اللاجئين ومساعدتهم على الإمساك بزمام مستقبلهم.

إن هذا جهد تسعى الأونروا للقيام به في كافة جوانب عملها وذلك من خلال الابتكار في برامجها، بدءا من التعليم الابتدائي (المساهمة الأكثر أهمية للأونروا في مستقبل لاجئي فلسطين) وحتى التدريب الفني

والمهني؛ وبدءاً من برنامج صحي محسن يركز على أساليب الحياة الصحية وعلى العائلات والمجتمعات وحتى الاستثمارات الاقتصادية التي تعد متوازنة ولكنها متنامية من حيث الكمية والتنوع على حد سواء - من خلال برنامج التمويل الصغير ومن خلال الجهود المبذولة لتحديث أنشطة الإغاثة عن طريق تأسيس شبكة اجتماعية للأمان الاجتماعي تكون مناسبة وتستهدف الفقراء والأشد عرضة للمخاطر.

إن العديد من تلك الجهود، والتي بسببها لا يزال دعم اللاجئين وأصحاب المصلحة أمراً حيوياً، تجري من خلال إصلاحات برامجية شاملة يمكن حالياً رؤية آثارها الملموسة بالفعل في بعض المجالات. على سبيل المثال المراكز السكنية للتدريب الفني والمهني التابعة لنا، والتي تمكن الطلبة في المجتمعات الريفية النائية ذات الدخل المنخفض - بما في ذلك المرأة - من الحصول على شهادات الدبلوم وبناء مستقبلهم المهني. كما أنها تمكن الطلبة من غزة والضفة الغربية من الدراسة سوياً وتساعدهم في جسر الهوة الإشكالية. ونحن نسعى لجعل المهارات التي يتم تعلمها ذات صلة أكبر بسوق العمل، ولدمج التكنولوجيات الأحدث حيثما تسمح الموارد بذلك، مما يخلق فرصاً وظيفية أوسع في مجموعة متنوعة من الحرف. وفي الضفة الغربية، فإن أحدث البيانات تشير إلى أن ما يزيد عن 81% ممن تدربوا لدينا قد حصلوا على عمل، وذلك بالمقارنة مع أقل من 70% لدى نفس الفئة العمرية ككل.

أو لنأخذ مثلاً الإقراض الصغير - وإنه ليسعدني أن يكون مدير برنامج الإقراض الصغير معنا هنا هذا اليوم - والذي من خلاله عبر السنوات العشرين الماضية بالمساهمة في وضع القوة الاقتصادية بأيدي مجموعة من المجموعات المعرضة للأخطار بمن فيها النساء، ومؤخراً جداً الشباب. ففي عام 2010، حصل الأشخاص ممن أعمارهم بين 18 وحتى 30 عاماً على ما مجموعه 4000 قرض بلغت قيمتها 5,7 مليون دولار من برنامج الإقراض التابع للأونروا. وبالإجمال، فمنذ تأسيسه في عام 1991، استثمر البرنامج ما يقارب من 300 مليون دولار في المنطقة.

السيدات والسادة،

يبقى اللاجئون الفلسطينيون، بشكل كبير، في المواقع التي فروا إليها بعد تشتتهم في أعقاب الأحداث التي جرت عامي 1948 و1949. وبشكل طبيعي، فإن عددهم قد ازداد - حيث أن عدد المسجلين لدينا الآن يبلغ 4,8 مليون شخص، أي حوالي ستة أضعاف عدد اللاجئين عام 1948. وبالرغم من مرور الزمن، فإن اللاجئين ليسوا أقل تصميمًا عن السابق على طلب التعويض جراء الظلم الذي عانوا منه، وعلى المطالبة بالاعتراف بمحنتهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسارة عندما أُجبروا على ترك بيوتهم. إن أعدادهم ومركزية تاريخهم وهشاشة السياقات التي يعيشون فيها تجعل منهم مكوناً هاماً - بل وأجرواً على القول مكوناً حاسماً - ليس لحراك البحث عن السلام فحسب، بل وأيضاً للتوازن السياسي الجغرافي في الشرق الأوسط.

إن غالبية اللاجئين، كما تعلمون، هم أصغر من أن يعرفوا "البيت" الذي يتحدث عنه آبائهم وأجدادهم. وعلى أية حال، وللإشارة إلى عنوان هذا المؤتمر، فإن هوية اللاجئ ليست قابلة للتجزئة عندما يتعلق الأمر

بالتأكيد على الحقوق الأساسية للاجئين في إيجاد حل لمحتهم والتي هي ليست عادلة فحسب بل ومتوافقة أيضا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتي تستجيب أيضا لتطلعاتهم ومطالبهم. إن هذا استحقاق أساسي يشكل الهوية الجمعية للاجئين.

وبالتالي فإنه قد لا يكون هناك أمر أكثر وضوحا من أن أي عملية قد تفضي إلى حل للنزاع ينبغي أن تشمل على اللاجئين، منخرطين فيها كجماعة لها مصالح معينة، وتتصدى لإنفاذ هذا الاستحقاق. وبدونهم - باعتبارهم مكونا استراتيجيا يؤثر على توازن المنطقة - فإن العدالة لن يتم تحقيقها ولا يمكن للسلام أن يكون دائما.

وفي الواقع، فإنه ببساطة لا يمكن أن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط ما لم يتم إخراج لاجئي فلسطين من حالة الطرد والنفي التي عاشوها طيلة 63 عاما. وستستمر الأونروا بالدفاع عن أن اللاجئين يجب أن ينخرطوا في سياق النقاشات التي تجري بين اللاعبين السياسيين. وعلى تلك النقاشات بدورها أن تكون مستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وأن تعكس وجهات النظر والخيارات الواعية للاجئين.

نحن لسنا بساذجين، بل إننا نفهم تعقيدات النزاع والحلول الممكنة له. ونحن نقدر أن الصفقات السياسية هي صفقات صعبة وتتطلب تنازلات من قبل الأطراف والتي تكون مؤلمة في بعض الأحيان - وخصوصا عندما تكون القضايا وجودية بشكل عميق كما هو الحال بالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ونحن نعلم أن التشاور مع اللاجئين يعد تمرينا مليئا بالتحديات.

إلا أن العديد من الأمور التي كانت تبدو أنها مجرد أمنيات قبل أشهر قليلة في هذه المنطقة قد أخذت بالتغير بشكل كبير ولا رجعة فيه نتيجة ما يسمى "بالربيع العربي". وإذا ما استطاع المصريون والليبيون والتونسيون في طرد الطغاة وأصبحوا يطالبون - بل ويحصلون جزئيا - بتأسيس عمليات سياسية يحظى الجميع خلالها بصوت؛ وإذا ما كان يجري الطلب من الأنظمة غير الديمقراطية بالاستجابة لمطالب شعوبها؛ فإنه من المنطقي إذن أن يكون للفلسطينيين أيضا الحق في أن يسمع صوتهم وأن يكون لهم الحق بأن يكونوا ممثلين بصورة عادلة في العمليات التي ستقرر مستقبلهم - وهو أمر يتمتع بأهمية خاصة لنا في هذه الجلسة. إن هذا سيتطلب - بطرق مختلفة ومن وجهات نظر مختلفة - شجاعة والتزاما من قبل قادة مجتمع اللاجئين والقيادة الفلسطينية، ومن قبل دولة إسرائيل والمفاوضين من أجل السلام ومن قبل المجتمع الدولي ككل. إن هذا سيكون جهدا صعبا، إلا أنه جهد يمكن أن يحقق نتائج هامة من حيث التوصل للسلام واستدامته.

ويمتلك اللاجئون الفلسطينيون حصة كبيرة في مستقبل عادل ومستقر للشرق الأوسط؛ وهي حصة يتوقف عليها مصيرهم ومصير أطفالهم. ونظرا لأعدادهم ونزوحهم للتحصيل العالي، فإنهم يشكلون مستودعا كبيرا من رأس المال البشري القادر على المساهمة في قوة واستقرار المنطقة وفي مستقبل أمتهم. وإنه ليتعين علينا في نهاية المطاف، مهما طال الأمر، أن نستجيب لمطالبهم بالعدالة.